الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم:العلوم التسيير

الموضوع

محددات جودة التقارير المالية وأثرها على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

دراسةمقارنة بين عينة من المؤسساتالأجنبية والجزائرية

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص:فحص محاسبي

إعداد الطالبة:

- **آية القهري**

الأستاذة المشرفة:

- **د/ صابر عباسي**

رقم التسجيل:	*MASTER / GE - AUDIT / 2017*
تاريخ الإيداع	.....

الموسم الجامعي : 2016_ 2017

http://univ-biskra.dz

بسم الله الرحمن الرحيم

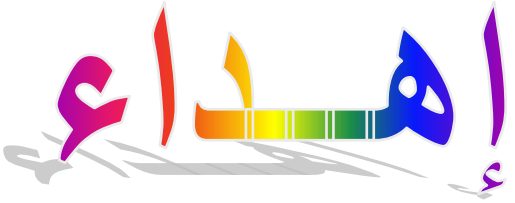

بعد بسم الله الرحمان الرحيم

" وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا"

إلى فيض الحنان، إلى حبيبتي والصديقة الأقرب إلى قلبي، إلى من نورت عمري بالسلام والأمان، إلى أجمل كلمة في الوجود أمي الغالية حفظها الله.

إلى من نور قلبي بالحب والعطاء، إلى من إفتخرت به وسعيت وأسعى ليفتخر بي، أبي الغالي حفظه الله.

أحبكـــما كثيـــرا.

إلى جميع إخوتي الأعزاء

إلى أروع الأصدقاء جميعا وإلى الأخت والزميلة والصديقة والعزيزة على قلبي الى من نورت دربي إلى من أسعدت حياتي زنودة إيمان التي أتمنى لها المزيد من النجاح والتفوق والحياة السعيدة.

إلى كل زملائي وزميلاتي

إلى كل من ساهم في إعانتي على إنجاز هذا البحث.....أشكركم جميعا.

شكر وتقدير

لله الحمد والمنة على إنجاز هذا العمل فهو أحق أن يشكر

ثم شكر وتقدير إلى استاذي العزيز **صابر عباسي**وعلى توجيهاته وإرشاداته لإعداد هذا العمل

كما أتقدم بتشكراتي وإحتراماتي لكل أساتذة كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر على

معلوماتهم الغزيرة والتي كانت عونا لي في إنجاز هذا العمل

والشكر الجزيل للجنة المناقشة التي سيكون لها الدور في تقويم وتثمين هذا العمل

ولا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى **ساعد بوزيدي** على

ما قدمه لي من مساعدة في إنجاز هذا العمل

شكر وتقدير لكل هؤلاء ولكل من مد يد العون لي.

وفي الأخير نحتسب هذا العمل لله ولا نزكي على الله عملا راجين منه أن يجعله من صالح الأعمال

وأن ينفع به كل من يلتمس طريق العلم به

ولله الحمد.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	
شكر و عرفان	
فهرس المحتويات.....	**I**
فهرس الجداول.....	**III**
فهرس الأشكال.....	**IV**
مقدمة.....	**أ-ج**
الفصل الأول: محددات جودة التقارير المالية.....	**01**
تمهيد.....	02
المبحث الأول: ماهية تقارير الجودة المالية.....	03
المطلب الأول : مفهوم التقارير المالية.....	03
المطلب الثاني: أهداف التقارير المالية وأهميتها.....	04
المطلب الثالث: أنواع التقارير المالية ومستخدميها.....	05
المبحث الثاني: جودة التقارير المالية.....	13
المطلب الأول: مفهوم جودة التقارير المالية.....	13
المطب الثاني: معايير جودة التقارير المالية.....	15
المطلب الثالث: تقييم جودة التقارير المالية والعوامل المؤثرة فيها.....	17
المبحث الثالث: محددات جودة التقارير المالية.....	19
المطلب الأول: المحددات النوعية لجودة التقارير المالية.....	19
المطلب الثاني: المحددات الكمية لجودة التقارير المالية.....	26
خلاصة الفصل.....	34
الفصل الثاني: علاقة محددات جودة التقارير المالية بالأداء المالي.....	35
تمهيد.....	36
المبحث الأول: ماهية الأداء المالي.....	37
المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي، أهميته و أبعاده.....	37
المطلب الثاني: أنواع الأداء المالي و أهدافه.....	39
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الأداء المالي.....	43

فهرس المحتويات

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية..... 45
المطلب الأول : مفهوم تقييم الأداء وأهدافه..... 45
المطلب الثاني: مراحل عملية الأداء المالي..... 46
المطلب الثالث: مؤشرات الأداء المالي..... 48
المبحث الثالث: العلاقة بين محددات جودة التقارير المالية و الأداء المالي..... 52
المطلب الأول: العلاقة بين المحددات النوعية لجودة التقارير المالية والأداء المالي..... 52
المطلب الثاني: العلاقة بين المحددات الكمية والأداء المالي..... 53
خلاصة الفصل..... 57
الفصل الثالث: دراسة مقارنة بين عينة من المؤسسات الإقتصادية الجزائرية والأجنبية..... 58
تمهيد..... 59
المبحث الأول: التعريف بالمؤسسات عينة الدراسة وأهم خصائصها المالية..... 60
المطلب الأول: التعريف بالمؤسسات عينة الدراسة..... 60
المطلب الثاني: الخصائص المالية لمؤسسات عينة الدراسة..... 62
المطلب الثالث: تحليل محددات جودة التقارير المالية في المؤسسات عينة الدراسة..... 66
المبحث الثاني: بناء و تحليل نموذج الدراسة..... 70
المطلب الأول: شرح متغيرات نموذج الدراسة..... 70
المطلب الثاني: استخراج نموذج الدراسة..... 71
المبحث الثالث: تحليل نتائج الدراسة..... 74
المطلب الأول: تحليل أثر محددات جودة التقارير المالية في المؤسسات عينة الدراسة..... 74
المطلب الثاني: تحليل أثر المحددات على الأداء المالي..... 78
خلاصة الفصل..... 79
خاتمة..... 80
قائمة المصادر والمراجع..... 84
الملاحق..... 90
الملخص..... 98

الرقم	العنوان	الصفحة
01	TABLEAU N° 01:variables introduites/éliminées	74
02	TABLEAU N° 02:Récapitulatif des modèles	75
03	TABLEAU N° 03 Coefficients	75
04	TABLEAU N° 04 Variables introduites/éliminées	76
05	TABLEAU N° 05 Récapitulatif des modèles	76
06	TABLEAU N° 06 Coefficients	77
07	TABLEAU N° 06 Corrélations	78

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	أنواع التقارير المالية	05
(2-1)	معايير جودة التقارير المالية	17
(1-3)	أهم الخصائص المالية لشركة CEVITAL	63
(2-3)	أهم الخصائص المالية لشركة SONATRACH	64
(3-3)	أهم الخصائص المالية لشركة wal. mart stores	64
(4-3)	أهم الخصائص المالية لمؤسسة BP	65
(5-3)	متوسط الرفع المالي لمؤسستيBP & (wal. mart stores)	66
(6-3)	متوسط حجم مؤسستي BP & (wal. mart stores)	67
(7-3)	متوسط التغيرات في التدفقات النقدية لمؤسستي BP & (wal. mart stores)	67
(8-3)	متوسط الرفع المالي لمؤسستي SONATRACH&CEVITAL	68
(9-3)	متوسط حجم للمؤسسة للمؤسستي &CEVITAL SONATRACH	69
(10-3)	متوسط التغيرات في التدفقات التشغيلية لمؤسستي &CEVITAL SONATRACH	69

تتمثل مخرجات نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة فيما يقوم بإنتاجه من تقارير مالية يعتمد مختلف مستخدميها على ما تتضمنه من معلومات تستهدف ترشيد القرارات المختلفة، ولزيادة درجة فاعلية هذه القرارات فإن ذلك يستلزم الاعتماد على معلومات جيدة وإدراك متخذيها لدرجة وثوقية هذه المعلومات، ومن هنا تظهر أهمية البحث عن كيفية تحقيق جودة التقارير المالية .

وقد إزدادت أهمية تحقيق جودة التقارير المالية بعد حدوث الأزمة المالية العالمية في الآونة الأخيرة ، وما نجم عنها من إنهيار بعض الشركات الكبرى في الدول المتقدمة مما تسبب في اهتزاز الثقة لدى المتعاملين والمستثمرين، كما أن وجود التعارض في المصالح بين الإدارة والمستفيدين، ينجم عنه غالباً قيام الإدارة بإخفاء معلومات أو تقديمها بشكل مضلل يسبب إهتزاز الثقة لديهم.

خلال السنوات الأخيرة اعتبر الباحثون موضوع جودة التقارير المالية من القضايا الحيوية في البحث المحاسبي، مثل Barth سنة 2005 و Imhoff سنة 2003، حيث أن دراسات جودة التقارير المالية تهتم بقياس المتغيرات المحاسبية التي تعكس جودة التقارير، كما تهتم أيضا بالعوامل المؤثرة في الجودة. فالبحث المحاسبي اقترح العديد من المتغيرات المحاسبية التي تعتبر مؤشرات على الجودة، من هذه المتغيرات، مقدار الاستحقاق الاختيارى في القوائم المالية.

وهذا ما أدى بالأكاديميين إلى محاولة دراسة محددات جودة التقارير المالية نظرا للدور الذي تؤديه هذه الأخيرة، وقد تكون هذه المحددات متغيرات كمية أو نوعية أهمها (حجم المؤسسة، الصناعة، نوع التدقيق، الحوكمة...). إن وجود العديد من المحددات التي تؤثر على جودة التقارير المالية، يقودنا إلى محاولة معرفتها على مستوى المؤسسات الإقتصادية الأجنبية والجزائرية و ما مدى تأثيرها على الأداء المالي، وبالتالي إشكالية الدراسة تتمثل في ما يلي :

ماهي محددات جودة التقارير المالية ومدى تأثيرها على الأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية والأجنبية عينة الدراسة؟

تحت هذا السؤال الأساسي تندرج مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية :

- ما المقصود بجودة التقارير المالية؟
- ما هي أهم محددات جودة التقارير المالية بالمؤسسة الجزائرية والأجنبية ؟
- ما هي المحددات الكمية والنوعية لجودة التقارير المالية ؟
- ما مدى تأثير محددات جودة التقارير المالية على الأداء المالي في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية و الأجنبية ؟

- **فرضيات البحث:**

قصد دراسة و تحليل هذا الموضوع و محاولة الإجابة على الإشكالية سنعتمد على الفرضيات التالية:

- توجد محددات تؤثر على جودة التقارير المالية في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية والأجنبية؟
- محددات جودة التقارير المالية تؤثر على الأداء المالي في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية والأجنبية؟

- **مبررات وأسباب إختيار الموضوع:**

يمكن تلخيص مبررات إختيار الموضوع في:

- معرفة مدى سعي المؤسسات الإقتصادية عينة الدراسة في تحقيق أعلى جودة لتقاريرها المالية؛
- محاولة تقديم دراسة تساهم في توضيح تأثير جودة التقارير المالية على الأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية ؛

- **أهمية البحث:**

نظرا للدور المهم الذي تقوم به جودة التقارير المالية في تحسين الأداء المالي وإتخاذ القرارات نلخص أهمية الدراسة في:

- تحديد أهم محددات جودة التقارير المالية؛ وكيفية تأثيرها على الأداء المالي؛
- التعرف على مدى تكريس المؤسسات عينة الدراسة لمفهوم جودة التقارير المالية عند ممارسة نشاطها؛

- تحديد أهم محددات جودة التقارير المالية وكيفية تأثيرها على الأداء المالي؛

- **تحديد إطار البحث:**

-الحدود الموضوعية: تتمثل في البحث عن محددات جودة التقارير المالية وأثرها على الأداء المالي؛

-الحدود الزمنية والمكانية: تتمثل في عينة من مؤسسات إقتصادية أجنبية وجزائرية، خلال الفترة من 2000-2013؛

- **أهداف البحث:**

تسعى الدراسة إلى العديد من الأهداف من بينها:

-الإجابة عن التساؤلات الواردة بصفة أساسية في الإشكالية والإجابة عن الفرضيات المقدمة؛

-التعرف على الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية وجودة التقارير المالية والمحددات المؤثرة فيها ؛

-توضيح العلاقة بين محددات جودة التقارير المالية والأداء المالي؛

-معرفة أهم محددات جودة التقارير المالية المؤثرة على الأداء المالي.

- **مساهمة البحث:** يساهم البحث في تحقيق ما يلي:

-تعريف مسيري المؤسسات الإقتصادية الجزائرية بمحددات جودة التقارير المالية؛

-توضيح مدى تأثير محددات جودة التقارير المالية على الأداء المالي؛

-محاول معرفة الإختلافات بين سلوك مسيري المؤسسات الإقتصادية الأجنبية والجزائرية في إطار تحقيق جودة التقارير المالية، وما هي المتغيرات التي يتم إستخدامها لذلك.

- **منهجية البحث:**

للإستجابة لمتطلبات الدراسة تمت الإستعانة بالمناهج المعتمدة في الدراسات الإقتصادية والمالية حسب الحاجة بحيث إعتمدنا المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في عرض مختلف التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالموضوع

ومحاولة تحليلها، كما إعتمدنا على منهج دراسة مقارنة من خلال محاولة إسقاط الجزء النظري من دراستنا على الفصل التطبيقي، وذلك بتحليل القوائم المالية ومعرفة تأثير محددات جودتها على الأداء المالي.

- **الدراسات السابقة:**

- **Jennifer Martinez– Ferrero**، مقال بعنوان أثار جودة التقارير المالية على الأداء المالي للمؤسسات ، مجلة الإقتصاد، فرنسا، سنة 2014، من أهم نتائج الدراسة هو وجود تأثير إيجابي لجودة التقارير المالية على الأداء المالي، و تعتمد هذه العلاقة على مدى الاعتماد على المعايير المحاسبية لإعداد التقارير المالية والنظام المحاسبي المستخدم في البلد و إلى تأثير الدورة الإقتصادية.
- **Afsharkarami**، مقال بعنوان تأثير حجم الشركة والرفع المالي على جودة التقارير المالية للمؤسسات المدرجة في بورصة طهران ، مجلة البحوث المعاصرة ، جامعة Azad Islamic. من أهم نتائج الدراسة أن حجم المؤسسة والرفع المالي لهما علاقة دالة على جودة التقارير المالية.
- **Nguyen The Phong Hong**، أطروحة دكتوره بعنوان: محددات جودة التقارير المالية للمؤسسات المدرجة في سوق الأسهم في الفيتنام، جامعة الإقتصاد Hochimenh، سنة 2016، من أهم نتائج الدراسة هناك تأثير إيجابي لكل من إستقلالية مجلس الإدارة، مستوى خبرة مجلس الإدارة على جودة القوائم المالية وكما هناك تأثير سلبي لحجم الموسسة ، القطاع الصناعي ، السيولة ، حجم مجلس الإدارة ، ملكية المؤسسة ، أما المتغيرات الأخرى مثل: نوع التدقيق، عدد إجتماعات مجلس الإدارة ، الرفع المالي، لا تؤثر على جودة التقارير المالية .
- **Jouni Fathi**، مقال بعنوان جودة المعلومات المالية المعلنة من طرف المؤسسات الفرنسية ، في مجلة Meditenanean Journal of Social Sciences، جامعة Roma، 2013، من أهم نتائج الدراسة هناك أثر إيجابي لبعض المتغيرات على جودة التقارير المالية مثل: حجم مجلس الإدارة ، حضور أعضاء مجلس الإدارة للإجتماعات.

- **هيكل و خطة البحث:**

للإلمام بجوانب الموضوع قسمنا الدراسة إلى ثلاث فصول على النحو التالي:

الفصل الأول: تناولنا فيه الإطار المفاهيمي لمحددات جودة التقارير المالية حيث ضم ثلاثة مباحث ، المبحث الأول يتضمن ماهية التقارير المالية ويتفرع إلى ثلاثة مطالب، المطلب الأول سنتناول فيه مفهوم التقارير المالية، والمطلب الثاني بعنوان أهداف التقارير المالية وأهميتها والمطلب الثالث أنواع التقارير المالية.

أما الفصل الثاني : سنتناول فيه علاقة محددات جودة التقارير المالية بالأداء المالي في المؤسسة و يتضمن ثلاث مباحث، المبحث الأول تحت عنوان ماهية الأداء المالي، ويضم ثلاث مطالب، المطلب الأول : مفهوم الأداء المالي وأهميته وأبعاده، والمطلب الثاني سنتناول فيه أهداف الأداء المالي وأنواعه ، والمطلب الثالث بعنوان العوامل المؤثرة على الأداء المالي، والمبحث الثاني بعنوان تقييم الأداء المالي ويضم ثلاث مطالب ، الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي وأهدافه، المطلب الثاني: مراحل عملية الأداء المالي، المطلب الثالث: مؤشرات تقييم الأداء المالي. والمبحث الثالث بعنوان العلاقة بين محددات جودة التقارير المالية والأداء المالي وضم المطلب الأول: العلاقة بين المحددات النوعية لجودة التقارير المالية والأداء المالي، المطلب الثاني: العلاقة بين المحددات الكمية لجودة التقارير المالية والأداء المالي.

الفصل الثالث: سنتناول في هذا الفصل دراسة مقارنة بين عينة من المؤسسات الإقتصادية الجزائرية و الأجنبية حول محددات جودة التقارير المالية وأثرها على الأداء المالي، من خلال التعريف بالمؤسسات عينة الدراسة وتشخيص المحددات و بناء النماذج وتحليل النتائج.

الفصل الأول: محددات جودة التقارير المالية

تمهيد:

تعتبر التقارير المالية كمخرجات لنظام المعلومات المحاسبية، ووسيلة إتصال بين المؤسسة ومستخدمي التقارير المالية عند اتخاذهم للقرارات باعتبارها المصدر الجوهري الذي يتعرفون من خلاله على الأداء المالي للمؤسسة وقدرتها على الإستمرار، حيث تسعى كل المؤسسات إلى تحقيق الجودة في تقاريرها المالية لتكون أكثر مصداقية ودقة، وذلك من خلال مجموعة من المحددات التي تؤثر عليها منها (الملائمة، الموثوقية، تكلفة المعلومات، الحاكمة ...إلخ) .

وعليه سنحاول في هذا الفصل إعطاء نظرة حول التقارير المالية وتوضيح مفهوم التقرير المالية، أهدافها، أهميتها ومستخدميها وكذا إعطاء مفهوم لجودة المعلومات المالية ومحاولة معرفة معاييرها وكيفية تقييمها من خلال ما يلي :

المبحث الأول: ماهية التقارير المالية.

المبحث الثاني: جودة التقارير المالية.

المبحث الثالث: محددات جودة التقارير المالية.

المبحث الأول: ماهية التقارير المالية

تعتبر المحاسبة وسيلة إيصال المعلومات إلى مستخدميها، من خلال التقارير المالية التي تعتبر همزة وصل بين المؤسسة وكل من يتعامل معها، حيث تعرض التقارير المالية معلومات ذات طبيعة مالية عن المؤسسة الاقتصادية للحكم على أدائها وكفاءة إدارتها في اتخاذ القرار السليم .

ولذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى تعريف التقارير المالية وأنواعها وأهدافها ومستخدميها.

المطلب الأول: مفهوم التقارير المالية

أولا: تعريف التقارير المالية

تعرف التقارير المالية على" أنها أداة كشف بيانات ومعلومات وحقائق تُعين المسيرين وأشخاص آخرين في عملية اتخاذ القرار السليم ، كما تحدد مدخلات قد وردت ، أو أنشطة تمت ، أو مخرجات قد صدرت ، وهي مفيدة للمسير والفني والاستشاري والمنفذ سواء في مستويات تنظيمية عليا أم وسطى أم دنيا ، وسواء كانت على الصعيد المركزي أم اللامركزي ، الداخلي أم المحلي ".[1]

ثانيا : الفرق بين القوائم المالية والتقارير المالية :[2]

لا تتضمن التقارير المالية جزء من القوائم المالية فقط لكنها تمتد لتشمل كذلك الوسائل الأخرى لتوصيل المعلومات ذات الصلة، المباشرة أو غير مباشرة ، والتي يتم إستخراجها من النظام المحاسبي، مثل موارد المؤسسة والالتزامات والمكاسب، وقد تقوم المؤسسة بتوصيل المعلومات إلى الأطراف الخارجية عن طريق وسائل التقارير المالية، وليس من خلال القوائم المالية الرسمية. ذلك لأن الأخيرة تخضع لقواعد صارمة وتنظيمية ، أو لأن الإدارة تعتبرها مفيدة بالنسبة للأطراف الخارجية ، وقد تقوم الإدارة بتحليلها اختياريا، وبالنسبة للمعلومات التي يجب توصيلها عن طريق التقارير المالية وليس من خلال القوائم المالية فإنها قد تتخذ أشكالا مختلفة وتتعلق بموضوعات عديدة. والتقارير المالية للمؤسسة قد تشمل

[1] عبد القادر الشيخلي ، **فن كتابة التقارير المالية الإدارية والمالية والفنية وغيرها** ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2008، ص 14.

[2] طارق عبد العال حماد ، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان (نظرة حالية و مستقبلية)**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، الإسكندرية 2006، ص: 35.

معلومات مالية ومعلومات غير مالية ونشرات أو تقارير مجلس الإدارة والتنبؤات المالية والأخبار ذات الصلة بالمؤسسة ووصف للخطط والتوقعات وكذلك التأثير البيئي أو الإجتماعي لأعمال المؤسسة ، ويوضح ما سبق أن التقارير المالية مفهوم أشمل من القوائم المالية .

المطلب الثاني: أهداف التقارير المالية وأهميتها

أولا : أهداف التقارير

بالنسبة للأهداف الخاصة بالتقارير المالية فإنها ليست مقصورة على القوائم المالية ونجوزها في النقاط التالية:[1]

- يقدم التقرير المالي معلومات مفيدة للمستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين والمستخدمين الآخرين وذلك لاتخاذ القرارات المناسبة، ويجب أن تكون المعلومات مفهومة لهؤلاء الذين يكون لديهم خلفية معقولة عن الأعمال والأحداث الاقتصادية ويتوافر لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بمثابرة معقولة.
- يجب أن تقدم التقارير المالية المعلومات من أجل مساعدة المستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين والمستخدمين الآخرين في تقدير مقدار وتوقيت المتحصلات النقدية المتوقعة من توزيع الأرباح أو الفوائد أو المتحصلات النقدية من المبيعات واسترداد الأوراق المالية أو القروض ، ولأن التدفقات النقدية الخاصة بالمستثمرين والدائنين ترتبط بالتدفقات النقدية للمؤسسة ، لذلك فإن التقارير المالية يجب أن تقدم المعلومات اللازمة من أجل مساعدة المستثمرين والدائنين وغيرهم على تقرير المبالغ وتوقيتات وتدفقات النقدية الداخلية الصافية للمؤسسة.
- يجب أن تقدم التقارير المالية المعلومات اللازمة عن المصادر الاقتصادية للمؤسسة والحقوق المرتبطة بها، وكذلك انعكاسات المعاملات والأحداث والظروف التي تغير المصادر والمطالبات المرتبطة بها.
- يستخدم المستثمرون والدائنون التقارير المالية بشكل واسع، ولكن الأمر لا يقتصر عليهم ولكنه يمتد إلى المستشارين الذين يعملون معهم .
- تقدم التقارير المالية معلومات عن المكاسب ومكوناتها، وعن دقة ومرونة التدفقات النقدية حسب أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل، وكذلك الوضع المالي للمؤسسة.

[1] طارق عبد العال حماد، سمير محمد الشاهد ، **قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وفقا لمعايير المحاسبة الدولية** ، إتحاد المصارف العربية للنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، 2000 ، ص ص:22، 23.

- من المتوقع للتقارير المالية أن تقدم معلومات عن الأداء المالي للمؤسسة أثناء فترة معينة وأيضا عن كيفية قيام إدارة المؤسسة بمسؤولياتها اتجاه الملاك .
- يستخدم المستثمرون والدائنون وغيرهم الأرباح والمعلومات الأخرى المتعلقة بعناصر القوائم المالية بطرق عديدة وذلك من أجل تقييم التوقعات المتعلقة بالتدفقات النقدية، وقد يرغبون كذلك على سبيل المثال في تقييم أداء المؤسسة والتنبؤ بالمكاسب المتوقعة وتقدير المخاطر.

المطلب الثالث: أنواع التقارير المالية ومستخدميها

أولا: أنواع التقارير المالية :يمكن تقسيم التقارير إلى نوعين ونلخصها في الشكل التالي :

الشكل (1-1): يمثل أنواع التقارير المالية

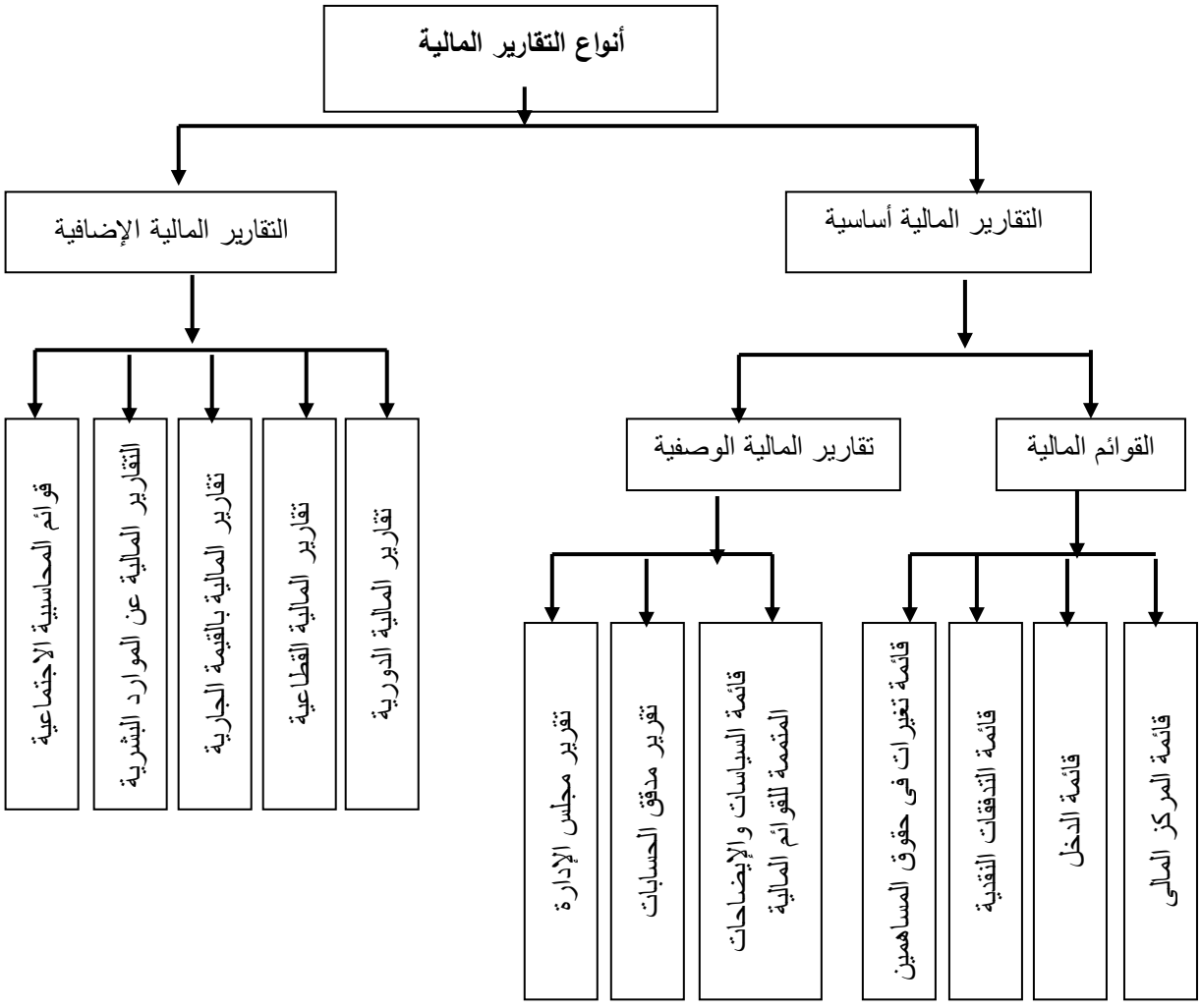

المصدر: من إعداد الطالبة بتصرف

أولا : التقارير المالية الأساسية

1. القوائم المالية :

"هي القوائم المالية التي تقوم المؤسسة بإعدادها وعرضها سنويا لمقابلة الاحتياجات العامة للمعلومات من قبل شريحة كبيرة من المستخدمين الخارجين وذلك لغايات اتخاذ القرارات من قبلهم بالإسناد إلى هذه المعلومات"[1]. ولقد حدد معيار المحاسبي الدولي الأول (عرض القوائم المالية) الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية مكونات التقارير المالية الأساسية كما يلي:

- ✓ قائمة المركز المالي (الميزانية)؛
- ✓ قائمة الدخل؛
- ✓ قائمة التغيير في حقوق الملكية؛
- ✓ قائمة التدفقات النقدية
- ✓ الملاحق.

أ. قائمة المركز المالي (الميزانية):[2]

وتسمى قائمة المركز المالي (Financial Position Statement) في الكثير من الأحيان بالميزانية (Balance Sheet) وهي قائمة توضح الوضع المالي للمؤسسة في لحظة زمنية معينة ، فتظهر ما تملكه (أصول) وما يستحق عليها من ديون ومطالبات إتجاه الغير (التزامات)، وكذلك ما يستحق عليها اتجاه الملاك أو أصحاب المؤسسة (حق الملكية) وتعتمد هذه القائمة المعادلة المحاسبية الأساسية وهي كالتالي :

مجموع الأصول = مجموع الالتزامات + حقوق الملكية

[1] خالد جمال الجعارات ، **معايير التقارير المالية الدولية 2007**، دار إثراء ، للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2008، ص: 95.

[2] رضوان حلوة حنان ، نزار فليح البلداوي ، **مبادئ المحاسبة المالية** ، دار إثراء للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2009، ص: 87.

ب. قائمة الدخل :

تعتبر قائمة الدخل من القوائم المالية التي بدأ ينظر إليها باهتمام متزايد لا يقل أهمية عن قائمة المركز المالي ، بل في كثير من الأحيان ينظر إليها بأهمية أكثر من قبل الأطراف التي تعني باتخاذ القرارات المتعلقة بالربحية والاستثمار خاصة، وتعرض قائمة الدخل في نهاية فترة معينة، أي في تاريخ معين لنتيجة الأعمال خلال الفترة من ربح أو خسارة [1].

ج. قائمة التغيير في حقوق الملكية :

وتعرف بأنها قائمة توضح مقدار الزيادة أو النقص الذي طرأ على رصيد حقوق الملكية خلال الفترة ، والمعروف أن الزيادة في حقوق الملكية يكون مصدرها صافي دخل المؤسسة المحقق خلال الفترة ، وأيضا تنتج من أي استثمارات إضافية لزيادة رأس المال من قبل مالك المؤسسة أما النقص في حقوق الملكية فيكون مصدرها صافي خسائر المؤسسة خلال الفترة [2]

د. قائمة التدفقات النقدية:

تعرف على" أنها تلك القائمة المالية التي تبين لنا بالتفصيل حجم التدفقات التي تتكون من النقدية الداخلة الى المؤسسة، النقدية الخارجة عنها و النقدية المنتجة من الأنشطة التشغيلية للمؤسسة"[3].

و من خلال هذا التعريف البسيط نستنتج الأجزاء الرئيسية لقائمة التدفقات النقدية:

- صافي النقد من الأنشطة التشغيلية
- صافي النقد من الأنشطة الإستثمارية
- صافي النقد من الأنشطة التمويلية

[1] خالد جمال الجعارات ، **معايير التقارير المالية الدولية 2007**، نفس المرجع السابق ، ص: 120.

[2] أحمد صلاح عطية ،**مبادئ المحاسبة المالية** ، نظام المعلومات متخذي القرارات ، نفس المرجع السابق ، ص ص: 39، 40.

[3] مرزاقة صالح ، فتيحة بوهرين، **المعيار المحاسبي الدولي رقم 07 قائمة التدفقات النقدية**، مجلة الاقتصاد و المجتمع، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطسنة، العدد 06، 2010 ، ص: 84.

2- التقارير المالية والوصفية الأخرى :

وتشمل ما يلي:[1]

أ. قائمة السياسات المحاسبية المتبعة و الإيضاحات:

تتطلب المعايير المحاسبية إعداد قائمة مستقلة للسياسات المحاسبية التي تتبعها المؤسسة الاقتصادية و الإيضاحات المتممة للقوائم المالية. وتعتبر هذه القائمة جزء لا يتجزأ من مصطلح القوائم المالية الأساسية وللوحدة الاقتصادية مرونة كافية في عرض الطريقة المناسبة للإفصاح عن السياسات المحاسبية والمعلومات والإيضاحات المتعلقة بالقوائم المالية لذلك لا يوجد هناك نموذج محدد لهذه القائمة ومن أهم الإيضاحات عن السياسات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها في هذه القائمة ما يلي :

- ✓ عرض أسس لإعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية المتبعة والمستخدمة في معالجة المعاملات والأحداث المالية الهامة ؛
- ✓ الإفصاح عن البيانات الواجب الإفصاح عنها والتي لم يتم عرضها في طلب القوائم المالية الأساسية؛
- ✓ الإفصاح عن أي بيانات أو معلومات إضافية خصوصا تلك التي لم يتم عرضها في القوائم المالية والتي يجب الإفصاح عنها لإعطاء صورة عادلة للقوائم المالية.

ب. تقرير مدقق الحسابات:

يعتبر تقرير مدقق الحسابات الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها الأطراف المختلفة التي لها مصلحة في البيانات المالية المنشورة، ويتضمن تقرير مراقب الحسابات معلومات وصفية للمستخدم مثل:

- ✓ التأثير المادي لاستخدام مبادئ وطرق محاسبية تختلف عن تلك المقبولة قبولا عاما؛
- ✓ تأثير التحول من طريقة محاسبية إلى أخرى من طرق المقبولة.

وبصفة عامة فإن تقرير مراقب الحسابات هو النتيجة النهائية للقوائم المالية المفصح عنها حول مدى دقة المعلومات

[1] ناصر محمد علي الجهلي، **خصائص المعلومات وأثرها في اتخاذ القرارات**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة، جامعة باتنة 2009/2008 ص ص: 92،95.

الواردة فيها ومدى تمثيلها لعدالة العمليات المالية للمؤسسة خلال فترة مالية معينة.[1]

ج. تقرير مجلس الإدارة:

يتضمن تقرير مجلس الإدارة معلومات عن المؤسسة وأهدافها وكذلك معلومات عن الأنشطة التشغيلية والتمويلية بالإضافة إلى معلومات عن الأداء المستقبلي للمؤسسة، ويحتوي هذا التقرير غالبا معلومات وغير مالية تساعد المستخدمين في اتخاذ القرارات، وقد نصت الفقرة رقم (1) من إطار إعداد وعرض البيانات المالية عن لجنة معايير المحاسبة الدولية أن مسؤولية إعداد وعرض البيانات المالية المنشورة يقع على عاتق الإدارة .

ثانيا: التقارير المالية الإضافية:

يطلق على هذا النوع من التقارير، التقارير المالية الإضافية أو التقارير الملحقة، وتقوم المؤسسة بإعدادها بصورة إختيارية ، وتتمثل فيما يلي:

1- التقارير المالية الدورية (المرحلية):

وهي تلك التقارير التي يتم عرضها عن فترة تقل عن سنة مالية، ويتم إعدادها بهدف تلبية الحاجة المستمرة من جانب المحاسبي لاتخاذ القرارات في أسواق المالية في الوقت الملائم والمناسب وقد طالبت مثلا هيئة سوق الأوراق المالية الأمريكية جميع الشركات المسجلة في السوق بضرورة الإفصاح الكامل عن المعلومات المحاسبية في التقارير المالية ربع السنوية .

2- التقارير المالية القطاعية:

يتم إعداد التقارير المالية القطاعية في المؤسسات التي تمارس أكثر من نشاط، وتتضمن معلومات هامة للمستثمرين الآخرين الذين لا يمكنهم الوصول إليها عن طريق المعلومات الإجمالية التي تقدم التقارير المالية الأساسية. ولقد ألزمت هيئة سوق الأوراق المالية الأمريكية جميع المؤسسات المسجلة في السوق بضرورة الإفصاح عن الإيرادات والأرباح المحققة

[1] ناصر محمد علي المجهلي، نفس المرجع السابق، ص:9.

موزعة حسب الإنتاج أو المناطق الجغرافية وذلك بهدف التغلب على مشكلة القيمة المضافة، وقد أوصى FASB في البيان رقم (14) لعام 1989 بضرورة إظهار جميع المعلومات التفصيلية عن مثل هذا النوع من النشاط.

3- التقارير المالية بالقيمة الجارية:

تعبر القيمة الجارية عن تضافر جهود الأطراف المتعددة، المرتبطة بالمؤسسة مثل أصحاب رأس المال والإدارة والعمال والحكومة ومن خلال قائمة القيمة الجارية يستطيع المستفيدون من تقييم نتيجة المؤسسة ليس على أساس ما تحققه من أرباح ولكن على أساس ما قامت بتحويله من خامات ومنتجات نهائية أو خدمات، ومدى مساهمة كل عنصر من عناصر الإنتاج في تلك القيمة، كما تعكس مدى ايجابية المؤسسة ونجاحها في زيادة رفاهية المجتمع.

4- القوائم المحاسبية الاجتماعية:

يمكن تعريف القوائم المحاسبية الاجتماعية بأنها مجموعة من القوائم التي يتم بموجبها قياس وتحليل الأداء الاجتماعي للمؤسسة وتوصيل المعلومات اللازمة للفئات والأطراف المختلفة، وذلك بغرض مساعدتهم في عملية تقييم واتخاذ القرار.

5- التقارير المالية عن الموارد البشرية:

تمد هذه التقارير المستخدمين بالمعلومات عن الموارد البشرية وكيفية استخدامها بكفاءة من خلال تفاصيل تكلفة اختيار وتعيين وتدريب العاملين بالمؤسسة، في هذه الموارد مقارنة بالأصول الأخرى وتقييم العائد على الاستثمار في هذه الموارد وغيرها.

ثانيا: مستخدمو القوائم المالية:

يعتمد الكثيرون عند اتخاذ قراراتهم الاقتصادية على علاقاتهم بالمؤسسة ومعرفتهم بها، ومن ثم فإنهم يركزون اهتمامهم نحو المعلومات المقدمة من خلال التقارير المالية، ويستخدم معلومات التقارير المالية أطراف عديدة يمكن تصنيفها إلى نوعين هما:[1]

[1] أحمد صلاح عطية، **مبادئ المحاسبة المالية نظام المعلومات لخدمة متخذي القرارات**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 2007، ص ص: 5-10.

1. المستخدمون الممولون:

تتكون هذه المجموعة من المستثمرون والملاك والمقرضون، والموردون حيث يقوم كل منهم بتمويل المؤسسة إما بشراء الأسهم أو السندات أو التمويل المباشر أو الاقتراض طويل وقصير الأجل ، أو بيع مستلزمات إنتاجية أو خدمية بالأجل وهم:

أ. المستثمرون أو الملاك: وهم أصحاب المؤسسة الذين تكبدوا مبالغ من أموالهم الخاصة، ولذا فهم بحاجة مستمرة لمعلومات تدخل الطمأنينة في قلوبهم حول ما تكبدوه من الأموال وتشمل تلك المعلومات: المعلومات الخاصة بمواد المؤسسة، والالتزامات المرتبطة بها، والتغيرات فيها وبمدى قدرة المؤسسة على تحقيق إيرادات وتحويلها إلى ربحية، وبأدائه المالي ودرجة القدرة على السداد .

ب. المقرضون: وهي طائفة البنوك والمؤسسات المالية التي تتولى تدبير الاحتياطات التمويلية الحالية والمستقبلية للمؤسسة، ومن هنا تحتاج هذه الفئة إلى معلومات حول مصادر واستخدامات النقدية والأصول السائلة الأخرى التي تساعدهم في تقييم مقدرة المؤسسة على تحويل أرباحها إلى تدفقات نقدية، وفي التعرف على مدى كفاية هذه التدفقات، وكذلك المعلومات المتعلقة بالأصول والالتزامات وحقوق أصحاب المشروع والتغيرات فيها، وبالأرباح ومكوناتها .

ج. الموردون: وهم كل من يمدون المؤسسة بالمواد والسلع والخدمات، وتختلف حاجة الموردين إلى المعلومات المحاسبية باختلاف طبيعة تعاملهم مع المؤسسة، وبمعنى أن القرارات المتعلقة بالبيع النقدي لا تتطلب أي معلومات، في حين أن القرارات المتعلقة بمنح ائتمان قصير الأجل قد تحتاج إلى قدر من المعلومات التي يتم تحويها التقارير المحاسبية، بعكس الحال في القرارات المتعلقة بمنح ائتمان طويل الأجل، كما في حالة عقد اتفاقية يقوم المورد بمقتضاها بالتوريد للمؤسسة لسنوات طويلة، حيث يعتمد الموردون في هذه الحالة على التقارير المحاسبية كأساس لفحص الحالة المالية للمؤسسة قبل اتخاذ قرار بالتعامل معه ومن ثم تتركز احتياجاتهم المعلوماتية في المعلومات الخاصة بالأرباح ومكوناتها، مصادر واستخدامات النقدية والأصول السائلة الأخرى ، والمقدرة الإرادية للمشروع ، ويلاحظ أن هذه الاحتياجات المعلوماتية تتسق وطبيعة نشاط الموردين المرتبط بضرورة دراسة موقف السيولة والمقدرة على السداد سواء في الحاضر أو المستقبل.كما من ناحية أخرى تشابهها إلى حد كبير مع احتياجات كل من المستثمرين والمقرضين.

2. المستخدمون غير الممولين :

تشمل هذه المجموعة كل من الهيئات الحكومية وشبه الحكومية، والعملاء والعاملين، وتتسم بصفة عامة بكونها تجمع بين خصائص المنتفعين من المؤسسة ومقدمي الموارد للمؤسسة في نفس الوقت، بمعنى أن الحكومة على سبيل المثال قد تكون من ضمن المنتفعين من وجود واستمرار المؤسسة وفي نفس الوقت دخولها كمساهم أو كمقرض. ونتيجة لذلك قد يكون هناك قدر من الاحتياجات المعلوماتية المشتركة، يجمع بين جماعات المستخدمين الممولين والمستخدمين غير الممولين.

المبحث الثاني: جودة التقارير المالية:

تعتبر جودة التقارير المالية عنصرا هاما في ترشيد قرارات مستخدمي التقارير المالية، مما يجعل هذه الأخيرة تعطي صورة صادقة وصحيحة عن حقيقة أداء المؤسسة وتساعد المستفيدين الخارجين (مساهمين..) في اتخاذ القرارات المناسبة بعمليات توظيف الأموال وكذلك التنبؤ بالنتائج المستقبلية، ولتحقيق هذا يجب أن تخلو من التحريف والتضليل والتحيز وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية وعليه قمنا في هذا المبحث بتعريف جودة التقارير المالية ومعايير الجودة وكيفية تقييمها

المطلب الأول: مفهوم جودة التقارير المالية وخصائصها :

أولا: مفهوم جودة التقارير المالية:

توجد العديد من التعاريف لجودة التقارير المالية، حيث ليس هناك تعريف واحد نهائي متفق عليه فمن بين التعاريف نجد ما يلي:

"أن تكون المعلومات المالية الموجودة في التقارير المالية خالية بشكل معقول من الخطأ وتمثل بأمانة الظواهر الاقتصادية وتحقق مستوى معين من الدقة، وأن يكون التقرير السنوي خالي من التحيز لأن الظواهر الاقتصادية المقدمة في التقارير السنوية كثيرا ما تقاس في ظل ظروف عدم اليقين"[1]. كما عرفها Tangchen&Zhijun سنة 2008 على أنها "مدى توفير البيانات المالية للمعلومات الصحيحة والعادلة عن أداء المؤسسة والمركز المالي"[2]. كما عرفها أيضا Jons and Blanchet سنة 2000 على أنها "المعلومات المالية الشفافة التي لا تهدف إلى تشويش أو تضليل المستخدمين."

و منه يمكن القول أن جودة المعلومات المحاسبية تتمثل في الخصائص التي يجب أن تتميز بها المعلومات المحاسبية أو القواعد الواجب اعتمادها، من أجل تقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية بحيث يؤدي تحديد جملة الخصائص المتعلقة بالمعلومات المحاسبية إلى مساعدة القائمين على وضع المعايير المحاسبية كما تساعد المسؤولين عند إعداد القوائم المالية في

[1] Alim Al AyubAhmed ;**Disclosure of Financial Reporting and Firm Structure as a Determinant: Astudy on the listed companies of DSE**; ASA University Review; Vol 6; No: 1; January-June; P:42.
[2] KirubelAsegdew; **Determonants of Financial Reporting Quality: Evidence from Large Manufacturing Share Companies of Addisa Ababa**; Presented in Partial Fulfilment of the Requirements for the Degree of master of Science in the Acconting and Finance; AddisaAbba University; Ethiopia; 2016; P: 12.

تقييم المعلومات المحاسبية ويؤدي التركيز على أهمية القوائم المالية ، كمصدر أساسي للحصول على المعلومة المحاسبية الضرورية لاتخاذ القرارات لمساعدة المستفيدين الخارجين في اتخاذ القرارات المناسبة.[1] ومن خلال ما سبق نستنتج أن جودة التقارير المالية يكون من الجودة المعلومات المحاسبية.

ثانيا: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

تجعل الخصائص النوعية المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية مفيدة للمستخدمين وتظهر بصورة صادقة وتمثل بعدالة المركز المالي للمؤسسة وفيما يلي نتناول هذه الخصائص:

1. الخصائص النوعية الأساسية

أ. **الملائمة:**" وتعني وجود ارتباط منطقي بين المعلومات وبين القرار أي بمعنى قدرة المعلومات على إحداث تغيير في اتجاه القرار"[2] ، ولكي تكون المعلومات ملائمة يلزم توفر خصائص فرعية تمثل مكونات الملائمة وهي:[3]

- ✓ **التوقيت الملائم** : ويقصد بها تزامن توفير المعلومات في حينها قبل أن تفقد منفعتها أو قدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرار، فمن البديهي أنه إذا لم يتوفر المعلومات عند الحاجة إليها ، فلن يكون لها تأثير على القرار إذا أن عملية اتخاذ القرارات محددة دائما بفترة زمنية معينة
- ✓ **القدرة على التنبؤ بالمستقبل:** لقد عرفته هيئة معايير المحاسبة المالية بأنها خاصية تساعد المستخدمين على زيادة احتمال تصحيح التنبؤات نتائج أحداث ماضية أو مستقبلية.

ب. **الموثوقية** : وهي الخاصية التي تؤكد بأن المعلومات خالية من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة وأنها تمثل بصدق ما تزعم تمثيله وتتكون من الخصائص التالية :

- ✓ **الصدق في التعبير:** يقصد به مطابقة الأرقام والمعلومات المحاسبية للظواهر المراد التقرير عنها تغليب الجوهر على الشكل ويتطلب الصدق في التعبير التحرر من التحيز.

---

[1] علي عبد الغني ، يونس عليان الشويكي ، يوسف نسان حمدان ، **أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية** ، مقال بمجلة التقني المجلد السادس والعشرون ، العدد الرابع ، 2013.، ص: 102.

[2] مهدي مأمون الحسين ، **نظم المعلمات المحاسبية والإدارية** ، مكتب المجتمع للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2013، ص:209.

[3] بدر الدين فاروق أحمد سالم ، نصر الدين حامد أحمد ، **دور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في رفع كفاءة التخطيط والرقابة في المؤسسات المالية السودانية** ، مجلة العلوم الاقتصادية ، المجلد (14) ، العدد (1) ، 2013، ص ص : 92، 94.

✓ **القابلية للتحقق:** تكون المعلومة قابلة للتحقق عندما تكون البيانات في شكل يسمح للأشخاص الذين يعملون بصفة مستقلة عن بعضهم الوصول إلى نفس النتائج من فحص البيانات السجلات.

✓ **الحياد:** يجب أن تتوافر في القوائم المالية الحياد من جانب القيام بإعدادها بالنسبة لمختلف الاستخدامات التي تستخدم فيها، وذلك حتى تستطيع مقابلة الاحتياجات لجميع الجهات التي تستخدم هذه القائم المالية.

2. الخصائص الثانوية:

أ. **الإتساق:** ويقصد به الثبات في التطبيق الأساسي والقواعد المحاسبية من فترة إلى أخرى فهو يحقق إمكانية المقارنة بين النتائج الموحدة على مر الزمن؛

ب. **قابلية المقارنة:** يجب أن يكون المستخدمين قادرين على مقارنة القوائم المالية للمنشأة عبر الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي وفي الأداء كما يجب أن يكون بمقدورهم مقارنة القوائم المالية للمؤسسات المختلفة من أجل تقييم مراكزها المالية.

المطلب الثاني: معايير جودة التقارير المالية

هناك العديد من معايير جودة التقارير المالية أهمها:[1]

1. معايير قانونية:

تسعى العديد من المؤسسات المهنية في العديد من الدول لتطوير معايير لجودة التقارير المالية وتحقيق الالتزام بها خلال سن تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة لعمل هذه المؤسسات مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الأداء في المؤسسة بما يتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلزم المؤسسة بالإفصاح الكافي عن أدائها .

2. معايير رقابية:

ينظر إلى عنصر الرقابة كأحد مكونات العملية الإدارية التي يرتكز عليها كل من مجلس الإدارة والمستثمرين، ويتوقف نجاح هذا العنصر على وجود رقابة فعالة، تحدد دور كل من لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية والإدارية في تنظيم

[1] ماجد اسماعيل أبوحمام ، **أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص محاسبة وتمويل ، غزة، 2009، ص ص: 58، 59.

المعالجة المالية وكذلك دور المساهمين والأطراف ذات العلاقة في تطبيق قواعد الحوكمة بواسطة أجهزة رقابية للتأكد من أن سياستها وإجراءاتها تنفذ بفعالية، وأن بياناتها المالية تتميز بالمصداقية مع وجود تغذية عكسية مستمرة وتقييم للمخاطر وتحليل للعمليات وتقييم الأداء الإداري ومدى الالتزام بالقواعد والقوانين المطبقة .

ومما سبق يتبين أن المعايير الرقابية تؤدي دورا مهما في تنظيم قواعد الحوكمة على اعتبار أن المعايير الرقابية تهتم بفحص وتقييم مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات التي من شأنها تسهيل عملية تخصيص الموارد للوصول إلى رفع كفاءة المنشأة وزيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية ، مما ينعكس أثره على تدعيم الدور الإيجابي للرقابة .

3. معايير فنية:

إن توفر معايير فنية يؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات مما يعكس بدوره على جودة التقارير المالية ويزيد ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالشركة ويؤدي إلى رفع وزيادة الاستثمار، هذا وقد اتجهت مجالس معايير المحاسبة وعلى رأسها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB نحو اصدار معايير عديدة تساهم في توفير وضبط الخصائص النوعية للمعلومات المالية المطلوبة.

وعليه تتضح أن وجود معايير لضبط جودة التقارير المالية يكون له أثر كبير في تطوير وتفعيل دور الجهات التنظيمية للحوكمة، من خلال وضع هياكل لتنظيم العملية الإدارية وسن القوانين التي تنظم عمل المؤسسات وتحفظ حقوق المساهمين، وكذلك بيان أهمية الرقابة ودور المراجع الخارجي مع وجود نظام رقابي يزيد ثقة المستثمرين بإدارة المؤسسات، ولذلك فإن مهنة المحاسبة والمراجعة ترتبط ارتباطا وثيقا بقواعد الحوكمة، حيث تعتبر المحاسبة والمراجعة من أكثر المجالات العلمية والمهنية تأثيرا بمبادئ وإجراءات الحوكمة هي الأخرى لها دور كبير في مجال تطوير مهنته المحاسبة والمراجعة من خلال إصدار التشريعات والقوانين التي تحكم عملية الإشراف والرقابة ويمكن أن نلخصها في الشكل التالي :

شكل (1-2): معايير جودة التقارير المالية

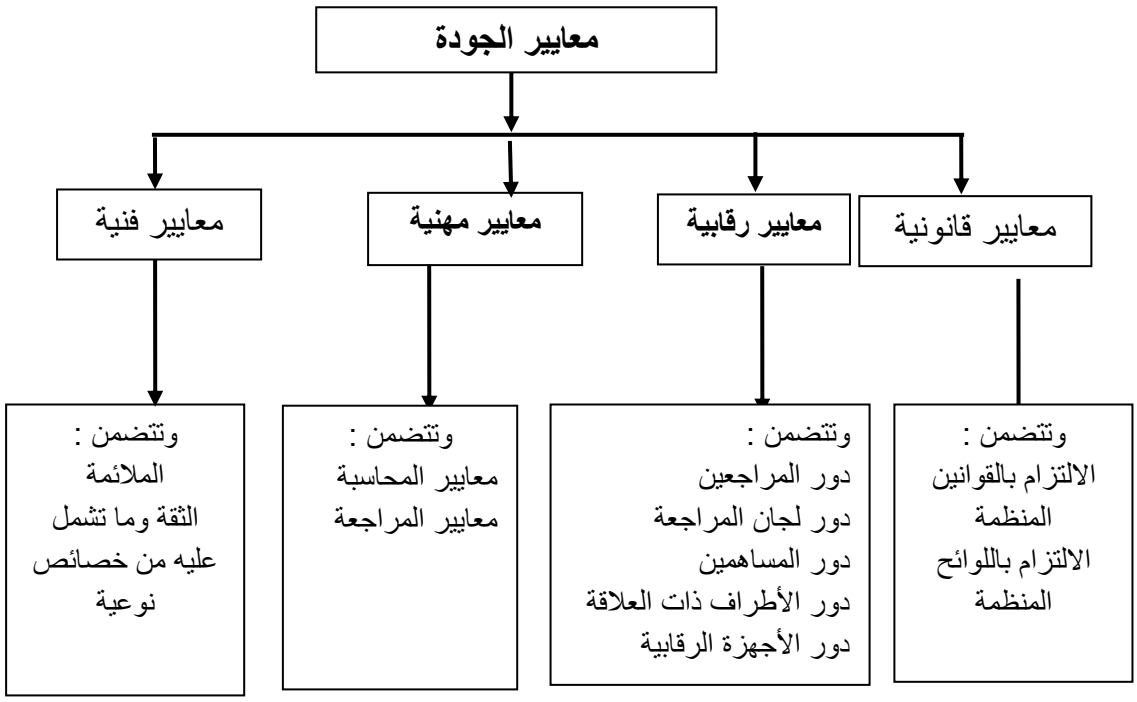

المصدر: صباحي نوال، أثر الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية، المؤتمر الدولي الثالث لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، آليات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري ومطابقته مع معايير المحاسبة الدولية وتأثيره على جودة المعلومة المحاسبية، جامعة الوادي، ص:73.

المطلب الثالث: تقييم جودة التقارير المالية والعوامل المؤثرة فيها

أولا : تقييم جودة التقارير المالية

تحدد قيمة المعلومات المحاسبية بمدى إمكانية استعمالها في الوقت الحالي أو توقع استعمالها في المستقبل وكفاءة وفعالية القرارات المتخذة بناء على تلك المعلومات ، وبالتالي القيمة المضافة التي تحدثها على مستوى كل مراكز القرار وانعكاسها على مختلف نشاطها ووظائف المؤسسة ، وعليه يتم التركيز على القيمة التفاضلية للمعلومات ويدخل في تحليل ذلك عامل التكلفة والمنفعة (التكلفة / العائد) إلا أن تقدير تكلفة المعلومات يمكن أن يتم بدقة ، لكن تحديد قيمة المنفعة لا يتم بنفس السهولة نظرا لتعدد الاستعمالات وإمكانيات إعادة الاستعمال مع تأثير استعمال تلك المعلومات على عدة مستويات .

إن المعلومات المحاسبية تستمد قيمتها من جودتها، وهناك عوامل تحدد درجة جودة المعلومات للمستخدم أو لمتخذ القرار[1]، بحيث تعتبر هذه العوامل معايير لقياس الجودة وهي [2]:

1. **المنفعة: هي** استخدام المعلومة من أجل منفعة معينة وتمكن جودة المنفعة في كمية المعلومات وسهولة الحصول عليها كما يمكن التمييز بين عدة أشكال للمنفعة:
   أ. منفعة شكلية: تجانس الشكل مع احتياجات المستخدم؛
   ب. منفعة زمنية: الحصول عليها وقت الحاجة لاستخدامها؛
   ج. منفعة مكانية: سهولة الحصول عليها؛
   د. منفعة التقييم (تصحيحية): أهميتها في تقييم القرارات المتخذة.
2. **التنبؤ**: كلما كانت المعلومة مساعدة على التنبؤ كلما كانت أكثر جودة لأن من بين أهم أهداف المعلومة استخدام معلومات حقيقية عن الماضي في التنبؤ بمعلومات متوقعة عن المستقبل؛
3. **الفعالية**: هي العلاقة بين الأهداف والنتائج أي مدى تحقيق المعلومة للأهداف المسطرة لأجلها وذلك بمقارنتها مع نتائج استخدامها؛
4. **الكفاءة** :وهي العلاقة بين الاستخدام والنتائج، اي ان تكون المعلومة بأقل التكاليف وبأكثر منفعة وراءها؛
5. **الدقة** : وتعرف غلى أنها تحقيق مستوى معين من القدرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية المتوقعة تحت المرونة وحرية التصرف التي تسمح بها مبادئ المحاسبة المقبولة عموما.[3]

[1] بوعشة مبارك ، هبة بوشوشة ، **دور جودة أمن المعلومات المحاسبية في إدارة الأزمة المالية العالمية** ، المؤتمر العلمي الدولي السابع تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال ، التحديات الفرص ، الآفاق ، جامعة الزرقاء ، الأردن ، 3-5 نوفمبر 2009، ص: 4،5.

[2] نمر محمد الخطيب ، صديقي فؤاد ، **مدى انعكاس الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومة المحاسبية والمالية تجربة الجزائر (النظام المحاسبي المالي (SCF)**، الملتقى العلمي الدولي الأول حول: الإصلاح المحاسبي الدولي في الجزائر ، 29-30 نوفمبر 2011، ص ص: 9،10.

[3] Xiaosong Zheng; **A Comp Arative STUDAY of Financial Reporting Quality**; International Scientific Conference; May 13-14; 2010; P: 287.

المبحث الثالث: محددات جودة التقارير المالية

تعتبر جودة التقارير المالية من الأهداف الرئيسية التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقه، حيث هناك مجموعة من المحددات والعوامل التي تؤثر على الجودة وهي محددات نوعية مثل (الحوكمة، خصائص مجلس الإدارة الموثوقية) ومحددات أخرى كمية مثل: الرفع المالي، العرف الصناعي ، التحفظ المحاسبي ، حجم الشركة ...) لذا سوف نتطرق في هذا المبحث إلى هذه المحددات وإلى أهم الأبحاث والدراسات التي تناولتها والتي لها تأثير على جودة التقارير المالية.

المطلب الأول: المحددات النوعية لجودة التقارير المالية

قبل التطرق إلى المحددات النوعية نقوم بتعريف المحددات:

المحددات: وهي "العوامل التي تؤثر على جودة التقارير المالية بدرجات مختلفة مثل: الحوكمة، التحفظ المحاسبي، حجم المؤسسة...الخ"[1]. وتوجد العديد من المحددات النوعية التي تؤثر على جودة التقارير المالية منها:

1. **الحوكمة :**

هي من أهم وأشمل المصطلحات التي أخذت تنتشر على المستوى العالمي خلال العقدين الأخيرين وقد زاد الاهتمام بالحوكمة في معظم الاقتصاديات الناشئة والمتقدمة نظرا لارتباطها بالجوانب التنظيمية والمحاسبية والمالية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وتجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد تعريف موحد متفق عليه بين كافة الاقتصاديين والقانونيين والمحللين والكتاب والباحثين لمفهوم الحوكمة، بل يوجد عدة تعريفات ومفاهيم وذلك حسب اهتمامات هؤلاء الكتاب والباحثين والمحللين وغيرهم و نذكر منها مايلي:[2]

- ✓ **تعريف 1**:"هي مجموعة من القوانين والقواعد والنظم والمعايير والإجراءات هدفها تنظيم طبيعة العلاقة بين إدارة الشركة والملاك للوصول إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء".
- ✓ **تعريف 2**: « كما تعرف أيضا بأنها عبارة عن تنظيم معين يمكن بموجبه أن تدار و تراقب أعمال الشركة من أجل تعزيز وتطوير مبدأ الإفصاح والشفافية والمساءلة بهدف تحقيق تعظيم أرباح الشركة"

[1] Xiaosong Zheng; Opcit; P: 286.

[2] مناور حداد ، **دور حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية**، المؤتمر العلمي الأول لكلية الإقتصاد حول حوكمة الشركات ودورها في الاصلاح الاقتصادي، جامعة دمشق، 15-16 تشرين الأول، 2008، ص ص: 4،5.

✓ **تعريف 3**:"تعرف كذلك بأنها نظام شامل يتضمن مقاييس أداء الإدارة الجيد ومؤشرات حول وجود أساليب رقابية تمنع أي من الأطراف ذات العلاقة بالمنشأة داخلية أم خارجية من التأثير بصفة سلبية من أنشطتها وبالتالي ضمان أمثل استخدام للموارد المتاحة بما يخدم مصالح جميع الأطراف بطريقة عادلة تحقق الأثر الايجابي للمنشأة لصالح ملاكها وللمجتمع ككل".[1]

وهناك العديد من الدراسات التي أثبتت أن الحوكمة من محددات جودة التقارير المالية من بينها الدراسات دراسة good et seow سنة 2002، التي تناولت تأثير حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية ودور المديرين والمراجعين في عملية الحوكمة بالتطبيق على الوحدات الاقتصادية في سنغافورة، حيث توصلت إلى تأكيد دور المراجعة الداخلية ولجان المراجعة في عملية الحوكمة وفي تحقيق جودة التقارير المالية.

وكما قامت دراسة helu et al سنة 2008 بإبراز الدور المهم لأدوات الحوكمة في تحسين السمات المختلفة لجودة التقارير المالية وقد عمدت هذه الدراسة إلى قياس الحوكمة من خلال فحص مكونات بعض خصائص مجلس الإدارة مثل استقلالية أعضاء مجلس اللجنة مع ربط هذه المكونات المختلفة بجودة التقارير المالية وتوصلت الدراسة إلى أن استقلالية مجلس الإدارة هي الرادع الأكثر فاعلية لتخفيض التقارير المالية المضللة.[2]

كذلك دراسة Shah et al سنة 2009 التي هدفت إلى اختيار العلاقة بين جودة حوكمة الشركات وإدارة الأرباح في شركات المساهمة في باكستان وتوصلت إلى أن شركات المساهمة الباكستانية تقوم بإدراج الأرباح خلال عام 2006 ووجود علاقة ايجابية بين جودة تطبيق الحوكمة وإدارة الأرباح في الشركات الباكستانية. [3]

[1] سيد عبد الرحمان عباس بلة، **دور حوكمة الشركات في ممارسة أساليب المحاسبة الابداعية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 14، 2012، ص: 55.

[2] سامح محمد رضا، رياض أحمد، **دور حوكمة الشركات في تحسين التقارير المالية للحد من الأزمات المالية للحد**، دار النشر المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2013، ص : 10، 18.

[3] علي عبد الغني اللايذ، يونس عليان الشوبكي، يوسف نيسان الحمدان، **أثر تطبيق قواعد حوكمةالشركات على جودة التقارير المالية**، مجلة التقني، المجلد 26، العدد 4، 2013، ص:96.

2.خصائص مجلس الإدارة

وفقا لنظرية الوكالة يمكن لخصائص مجلس الإدارة أن تؤثر على جودة ومستوى المعلومات المالية التي تكشف عنها الشركة وهذه الخصائص هي:[1]

- حجم مجلس الإدارة؛
- وجود مديرين مستقلين؛
- وظائف مزدوجة من الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة؛
- حضور أعضاء المجلس الاجتماعات.

أ. **حجم مجلس الإدارة** : حجم الإدارة هو وظيفة تخفض من فعالية الرقابة ، فعند زيادة عضو جديد لمجلس الإدارة يعزز قدرة الرقابة للمجلس إلا أنه ينقص من فعالية الرقابة وفقا لقول Jensen يتكون مجلس الإدارة من سبعة أو ثمانية أعضاء بحيث يمكن السيطرة عليه بسهولة عن طريق المدير ، كما أشار Compos وآخرون إلى أن حجم مجلس الإدارة لا ينبغي أن يكون كبير جدا أو صغير جدا واقترح أن العدد الأمثل مابين5 و9 أفراد وكما أشار كل من Godard سنة2001 وGernach سنة 1996 بأن حجم الإدارة يؤثر على أدائها ويزيد من مشاكل الاتصال والتنسيق ويقلل من قدرة الإشراف ويسبب الزيادة في التلاعب بالأرباح من قبل المدير وكذلك إنتاج معلومات ذات جودة رديئة .

ب. **نسبة المديرين المستقلين:** يمكن للمديرين المستقلين أن يكون مسؤولين من الشركات الأخرى أو ممثلي المؤسسات المالية .

ج. **فصل وظيفة المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة:** وفقا لنظرية الوكالة، أن الجمع بين الوظائف يؤدي إلى وجود صراعات، حول السيطرة ، وبالتالي يجب الفصل بين مهام المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة.

د. **وتيرة الاجتماعات وحضور أعضاء مجلس الإدارة للاجتماعات:** يمكن اعتبار تردد وتلبية الاجتماعات مقياس لنشاط مجلس الإدارة. وهناك العديد من الدراسات التي تناولت مدى تأثير خصائص مجلس الإدارة على جودة التقارير المالية نذكر منها دراسة Jouni Fathi سنة 2013 التي تبحث في العلاقة بين جودة المعلومات المالية التي يتم الكشف عنها، ومزايا نظام الإدارة للشركات، أظهرت النتائج أن هناك أثر إيجابي لبعض المتغيرات مثل حجم مجلس

[1] Jouinifathi ;**The Determinants of the Quality of Fincial information Disclosed by French Listed Companies** ; Mediterranean Journal of Social Sciences ; vol 04 ; N°02 ; 2013 ; p: 320-322.

الإدارة و حضور أعضاء مجلس الإدارة للاجتماعات على جودة التقارير المالية.[1] ودراسة Hassan and Bello سنة 2013 حيث أثبتت دراستهم أن استقلالية المدراء تحقق جودة معلومات لمستخدمي القوائم المالية.[2]

3.الإفصاح:

لقد زاد الاهتمام، وذلك باعتبار أن العديد من الجهات تعتمد بشكل كبير في قراراتها على ما تنشره المؤسسات من معلومات حيث لا تملك هذه الفئات سلطة الحصول على المعلومات التي تحتاجها من المؤسسة مباشرة ، وهناك العديد من التعاريف أهمها:

يعرف الإفصاح على أنه " عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية التي ليس لها سلطة الاطلاع على الدفاتر والسجلات للمنشأة "[3]. كما يعرف على أنه"" إظهار القوائم المالية لجميع المعلومات الأساسية التي تهتم بها الفئات الخارجية للمؤسسة بحيث تفيدها في اتخاذ القرار الرشيد "[4].

وهناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الإفصاح وتأثيره على جودة التقارير المالية منها دراسة **نوال صبايحي** تعالج هذه الدراسة إشكالية مدى مساهمة الإفصاح المحاسبي باستخدام معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة المعلومات المعروضة في القوائم المالية، ولقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية سوف يكون له أثر إيجابي على جودة المعلومة المحاسبية لما سيوفره من خصائص نوعية للمعلومة المحاسبية أهمها الملائمة والموثوقية وما يتفرع عنها من خصائص ثانوية.

إضافة إلى تغليب الواقع الاقتصادي في معالجة كل الأحداث والإفصاح عنها ولهذا فمعظم كل الدول ومن بينها

---

[1] Jouni Fathi; Opcit; Vol 4; N°2; 2013; P: 319.

[2] Kirubel Asegdew**; Determinants of Financial Reporting Quality: Evidence from Large Manufacturing Share Companies of Addisa Ababa**; Presented in Partial Fulfilment of the Requirements for the Degree of master of Science in the Acconting and Finance; AddisaAbba University; Ethiopia; 2016; P: 4

[3] زعدار أحمد ، سفير محمد ، **خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الافصاح وفق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)** ، مجلة الباحث ، العدد السابع 2009، 2010 جامعة الجزائر ، ص .84

[4] أحمد مخلوف ، **الأزمة المالية العالمية واستشراق الحل باستخدام مبادئ الافصاح والشفافية وحوكمة الشركات** ، الملتقى العلمي الدولي الأول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، 20،21 أكتوبر 2009، ص: 5.

الجزائر عمدت إلى تكييف معاييرها الوطنية مع المعايير الدولية والالتزام بمتطلبات الإفصاح عنها وفق المعايير المحاسبة الدولية وكذا مبدأ القيمة العادلة من شأنه تعزيز جودة وواقعية المعلومات المحاسبية والمالية وقابليتها للتحقق، وبالتالي بعث ثقة المستثمر فيها ، حيث يسمح الإفصاح المحاسبي بتخفيض درجة عدم التأكد بين المستثمرين.[1]

وكذلك دراسة أخرى لـ: **الصباحي نوال** التي تهدف إلى معرفة أثر معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومات المحاسبية لاسيما معايير الإفصاح ، نظرا للدور الذي تقوم به في إضفاء الشفافية والمصداقية على المعلومات المحاسبية واتاحتها لجميع الأطراف المستفيدة منها، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن من الأسباب الهامة لحدوث إنهيار الكثير من الوحدات الاقتصادية هو عدم تطبيق المبادئ المحاسبية ونقص الإفصاح والشفافية وعدم إظهار البيانات والمعلومات الحقيقية التي تعبر عن الأوضاع المالية لهذه الوحدات الاقتصادية[2]. وأيضا دراسة(Hasan and Bello 2013; Easley and O'Hara 2004) أشاروا في دراستهم إلى أن الكشف الطوعي يزيد من جودة المعلومات ويقلل من التضاربات في المعلومات وهذا التضارب في المعلومات يزيد من سيولة الشركة.[3]

4.خصائص المعلومات:

أ. **الملائمة:** كما قمنا بتعريفها سابقا بمعنى أن تتلائم المعلومات مع الغرض الذي أعدت من أجله ويمكن الحكم على مدى ملائمة أو عدم ملائمة المعلومات بكيفية تأثير هذه المعلومات على سلوك مستخدميها، فالمعلومات الملائمة هي تلك التي ستؤثر على سلوك متخذ القرار وتجعله يعطي قرارا يختلف عن ذلك القرار الذي كان يمكن اتخاذه في حالة غياب هذه المعلومات.[4]

ب. الموثوقية: بمعنى أن تكون المعلومات خالية بدرجة معقولة من الأخطاء والتحيز وتعبر بصدق عن هذا الغرض الذي تستهدفه كما أن هذه الخاصية تتعلق بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها بخلوها بدرجة مناسبة من الأخطاء

---

[1] صبايحي نوال، **الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية (IAS/IERS) وأثره على جودة المعلومة**، مذكرة الماجستير، تخصص محاسبة و تدقيق، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010-2011، ص: 218.

[2] صبايحي نوال، **أثر الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية**، الملتقى الدولي الثالث حول أليات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري و مطابقته مع معايير المحاسبة الدولية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد لخضر،يومي 17،18،2013، ص:02.

[3] Kirubel Asegdew; Opcit; 2016; P: 07.

[4] أحمد حسين علي حسين ، **نظم المعلومات المحاسبية الإطار الفكري والنظم التطبيقية النظام اليدوي تحليل وتصميم النظام(نظام الحاسب)** ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، الاسكندرية ، 2006، ص : 26.

والتحيز وتعبر بصدق الغرض الذي تهدف له ولكي تكون المعلومات موثوق بها يجب أن تتوفر فيها الخصائص الثانوية التالية:

- ✓ صدق المعلومة في تمثيل الظاهرة
- ✓ قابلية التحقق
- ✓ الحيادية

فإنها تأخذ شكل الحياد والدقة والتحقق من المعلومات[1]

ت. **الاتساق أو الثبات:** وتعني الثبات في استخدام الطرائق المحاسبية (مثلا تقويم المخزون السلعي) التي تؤدي إلى مقارنة النتائج لنفس المنشأة لفترات مالية مختلفة في حالة الخروج عن هذه الخاصية توجب الإفصاح للتغير وسبب هذا التغيير.[2]

ث. **القابلية للمقارنة:** هي خاصية نوعية للمعلومات تمكن المستخدمين من تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين منشأتين أو أكثر وبعبارة أخرى يجب أن تكون الحالات مماثلة، وتشمل المقارنة الاتساق في استخدام نفس السياسات و الإجراءات المحاسبية إما من فترة للأخرى داخل المنشأة أو فترة واحدة عبر المنشآت ويتعين على المؤسسات السعي من أجل المقارنة عن طريق الإتساق.[3]

كما نجد العديد من الدراسات التي درست مدى تأثير خصائص المعلومات على جودة التقارير المالية ومن بينها نجد دراسة الباحث أكرم يحي علي الشامي هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية الصادرة عن البنوك التجارية العاملة في اليمن، من خلال قياس أثر الخصائص الأساسية ومكوناتها كخاصية القابلية للفهم للمعلومات المحاسبية وخاصية الملائمة والموثوقية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة

[1] Emna Jaballa; Waded Yousfi; Mohamed Ali Zarai; **Quaity of financial reports: Evidence from the Tunisian firms;** Journal of Business and Economics; vol 05; N°2; 2010; P: 30.

[2] زينب عباس حميدي ، **الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وأثرها في تقييم أضرار الحرب** ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، العدد 75 ، 2009، ص ص: 42-44.

[3] Ferdy Van Beest; Geert Beest; Suzanne Boelens; **Quality of financial Reporting:measuring qualitative characteristics;** Nijmegen Center for Economics (NiCE) Institute for Management Research Radboud University Nijmegen; Radboud University Nijmegen; 2009; P :14

في اليمن. أهم ما توصلت إليه الدراسة أن هناك تأثيرا عاليا للخصائص الأساسية و الثانوية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية.[1]

وكما نجد دراسة ناصر محمد علي المجهلي التي تعالج إشكالية ماهي الخصائص التي يجب توافرها في المعلومات المحاسبية الملائمة لاتخاذ القرار، ولقد توصلت إلى وجود علاقة طردية بين درجة الالتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما وزيادة الثقة في المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية ، ووجود علاقة طردية بين خاصية الثبات في السياسات والطرق المحاسبية وبين كفاءة وفاعلية اتخاذ القرارات.[2]

ودراسة هواري سويسي ، بدر الزمان خمقاني سنة 2011 هدفت هذه الدراسة لبناء نموذج لتقييم مستوى جودة المعلومات المالية المقدمة من النظام المحاسبي المالي، وذلك من خلال تحليل الخصائص النوعية المحددة لجودة المعلومات المحاسبية وتوصلت هذه الدراسة إلى بناء نموذج انحدار يربط بين مستوى جودة المعلومات المالية وكما توصلت إلى أنه تتمثل الخصائص النوعية المحددة لجودة المعلومات المالية في القابلية للفهم ، الملائمة ، القابلية للمقارنة والموثوقية وتكتسي كل خاصية من الخصائص أهمية كبيرة في زيادة مستوى جودة المعلومات المالية ، كما تتطلب تحقيق كل خاصية من هذه الخصائص أهمية كبيرة في زيادة مستوى جودة المعلومات المالية وتوفر مجموعة من الإجراءات والضوابط ، تتأثر مستوى جودة المعلومات المالية بمدى توفرها على هذه الخصائص.[3]

وايضا دراسة HassasYegane سنة 2006 التي تحدد المؤشرات الرئيسية لجودة المعلومات المالية وهي الصلة و الموثوقية التي تجعل المعلومات مفيدة لصانعي القرار، وكما توصلت دراسة Zarif Fard سنة 2008 ينبغي أن تكون المعلومات المالية ذات صلة وموثوقية وتشمل عدم التحيز ، حيث يتم تقديمها في الوقت المناسب لتكون مفيدة في اتخاذ

[1] أكرم يحي علي الشامي، **أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية**، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة الشرق الأوسط، 2009، ص ص: 14-15.

[2] ناصر محمد علي المجهلي، **خصائص المعلومات المحاسبية واثرها في اتخاذ القرارات**، مذكرة الماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2008-2009، ص: 161.

[3] هواري سويسي، بدر الزمان خمقاني، **نموذج مقترح لتقييم مستوى جودة المعلومات المالية المقدمة من تطبق نظام المحاسبي المالي**، المؤتمر العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة فاصدي مرباح، الجزائر، يومي 29و30، 2011، ص:1.

القرارات.[1] ودراسة Fredy van Beest; Geert Braam; SyzanneBoelens سنة 2009 التي تهدف إلى بناء أداة قياس لتقييم جودة التقارير المالية من حيث الخصائص النوعية الأساسية (الأهمية، التمثيل الصادق...) والخصائص الثانوية(القابلية للمقارنة، القابلية للتحقق..) المحددة من مجلس المعايير المحاسبية الدولية ، عن طريف أخذ 231 من التقارير السنوية للشركات المدرجة في بورصة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وأسواق الأوراق المالية الهولندية خلال (2005-2007) وتشير النتائج إلى أن أداة القياس المستخدمة في الدراسة صحيحة و موثوقة لتقييم جودة التقارير وتساهم في تحسين جدة التقارير المالية.[2]

المطلب الثاني: المحددات الكمية لجودة التقارير المالية:

هناك مجموعة من العوامل والمحددات المؤثرة على جودة التقارير المالية نذكر منها ما يلي:

1.التحفظ المحاسبي:

يمثل مصطلح التحفظ المحاسبي تطورا لمبدأ الحيطة والحذر الذي نال قبولا واسعا لدى المحاسبين ، وكان موجها نحو التأثير على قائمة الدخل "ويقضي بأخذ جميع الأعباء والخسائر المحتملة في الحسبان وتأجيل الاعتراف بالأرباح لحين تحققها بالفعل ومازال هذا المبدأ مثير للجدل حتى الآن بسبب أثره المباشر وغير مباشر على صدق وشفافية القوائم المالية، حيث لا يوجد تعريف متفق عليه لمفهوم التحفظ الذي يشير بأنه اختيار المبادئ المحاسبية التي تخفض من قيمة صافي الدخل بتأخير الاعتراف بالإيرادات وتعجيل الاعتراف بالمصروفات"[3]. وكما يعرف أيضا: "التقرير عن القيم الأقل للأصول والإيرادات قدر الإمكان والقيم الأعلى للالتزامات والمصاريف وهذا يعني تعجيل الاعتراف بالمصاريف ، وتأجيل الاعتراف بالإيرادات وبالتالي يفضل تقييم الأصول بأقل قيم وإحتساب الدخل الذي يؤدي إلى أقل قيمة من بين مجموعة البدائل المتاحة "[4]

[1] Seyed Moosa Mohammadi**, The Relationship between Finanial Reporting Quality and Investment Efficiency inTehran Stock Exchange;** International of Academic Research in Business Social Sciences; Vol 4;N°6; 2014 P: 104-106.

[2] Ferdy van Beest; Opcit; p: 2.

[3] إيمان محمد سعد الدين، **تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية وتكلفة رأس المال وأثرها على قيمة المنشأة**، مجلة المحاسبة والمراجعة،2010، ص: 310.

[4] جميل حسن النجار، **قياس مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية و التقارير المالية و أثره على القيمة السوقية للسهم**، مجلد البلقاء للبحوث و الدرلسات، المجلد 17، العدد 02، 2014، ص: 182.

وتوجد العديد من الدراسات التي قامت بدراسة موضوع التحفظ المحاسبي وتأثيره على جودة التقارير مثل :

دراسة(Gray 1988; Douping,Salter 1995) التي توصلت إلى أن هنالك ارتباط قوي بين الضرائب والمحاسبة وبالتالي يكون من المرجح أن مؤسسات الأعمال تعتمد التحفظ في إعداد التقارير المالية للتقليل من الالتزامات الضريبية. أيضا دراسة (Karami and Farazd, 2013; Tilli, 2007; Kazemi et al,2011; Hu and Zhang, 2014) التي سعت إلى قياس جودة التقارير من خلال التحفظ المحاسبي واتفقوا على دور التحفظ المحاسبي في تحسين بيئة المعلومات، من خلال تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات، بين الأطراف داخل الوحدة الاقتصادية، بحيث أثبتوا أن ممارسات التحفظ المحاس[1]بي تحد من قدرة الإدارة على إخفاء الأحداث الغير سارة والتلاعب في الأرقام المحاسبية و المبالغة في الأداء المالي للوحدة الاقتصادية مما يؤدي انخفاض عدم تماثل المعلومات. إلا أن دراسات (Givoly et al, 2007; Karami and Farzad, 2013) أشارت إلى أنه يوجد اختلاف في النتائج، فيرى البعض أن الاعتراف المبكر بالخسائر يجنب الشركات الدخول في استثمارات ضعيفة، و يوفر معلومات أفضل للمستثمرين فيما يخص ديون الشركة، كما أن زيادة مستوى التحفظ يجعل المعلومات المحاسبية أكثر مصداقية.[2]

2.المعايير المحاسبية الدولية:

إن المعيار المحاسبي هو "المرشد الأساس لقياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها مع إيصال المعلومات إلى المستفيدين منها فالمعيار المحاسبي يمكن اعتباره بمثابة قانون عام يسترشد به المحاسب عند قيامه بإعداد وتحضير التقارير المالية ومن ثم البيانات الختامية للمنشأة لأنه لابد من وجود مقاييس محددة لمساعدة المحاسب على أداء عمله ، ويمكن اعتبار المعايير بمثابة إرشادات عامة تؤدي إلى ترشيد الممارسة العلمية في المحاسبة والتدقيق ويجب أن تكون هذه المعايير المحاسبية مفهومة ومقبولة من قبل مستخدميها ومنسقة مع بعضها البعض، لأن الغرض الأساس من معايير المحاسبة هو تحديد أساسيات الطرائق السلمية لقياس وعرض وإيضاح عناصر القوائم المالية

[1] Xiaosong Zheng; **A Comp Arative STUDAY of Financial Reporting Quality**; International Scientific Conference; May 13-14; 2010; P: 286.

[2] عبد الوهاب نصر، أسماء أحمد الصيرفى، **أثر مستوى الإلتزام الأخلاقي للمحاسبين الماليين على جودة التقارير المالية بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية** ، مجلة المحاسبة و المراجعة ، ص: 18.

وتأثير العمليات والأحداث والظروف على المركز المالي".[1]

وتوجد عدة دراسات تناولت هذا الموضوع ومدى تأثيره على جودة التقارير المالية من بينها دراسة(Chen et al 2010) قاموا بدراسة اعتماد المعايير الدولية للبلدان الذين ينتمون للاتحاد الأوروبي، وتوصلوا إلى أن هناك تحسن كبير لجودة التقارير المالية بعد اعتمادها للمعايير الدولية وانخفاض الأرباح و اعتماد التحفظ بدرجات أقل.[2]

و دراسة(Mensah and Deajeon) التي هدفت إلى دراسة جودة التقارير المالية قبل وبعد اعتماد معايير التقارير المالية الدولية في غانا وتأثير (حجم الشركة، الربحية، نسبة الديون إلى رأس المال، السيولة) على جودة التقارير المالية خلال (2006-2008) وتوصلت إلى تحسن جودة التقارير المالية بعد إعتماد معايير التقارير الدولية و أن حجم المؤسسة و نوع التدقيق يحسن كل منهما جودة المعلومات المالية.[3]

3.النظام المحاسبي المالي:

ويمكن تعريفه من الناحية الاقتصادية هو "نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية وتصنيفها وتقديها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات المؤسسة ووضعية خزينتها في السنة المالية". ومن الناحية القانونية يعرف بأنه "مجموعة من الإجراءات والنصوص التنظيمية التي تنظم الأعمال المالية والمحاسبية للمؤسسات المجبرة على تطبيقه وفقا لأحكام القانون وللمعايير المالية والمحاسبية الدولية المتفق عليها".[4]

وتوجد العديد من الدراسات التي أولت النظام المحاسبي اهتماما بحيث قامت بإجراءات وبحوث حوله وحول مدى تأثيره على جودة التقارير المالية منها دراسة(قورين حاج قويدر سنة 2012) حيث حاول الباحث من خلال هذه الدراسة إلى إبراز أهم الآثار المتوقعة من تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) على تخفيض تكلفة تشغيل و إنتاج المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات و الاتصال ودوره في تقديم معلومات ذات جودة عالية تمتاز بالشفافية

---

[1] حسن عبد الكريم سلوم وبتول محمد نوري ، **دور المعايير المحاسبية في الحد من الأزمة المالية العالمية** ، المؤتمر العلمي الدولي السابع لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال " تحديات – القرض الآفاق ، الجامعة الزرقاء، ص: 12

[2]Jennifer Martinez-Ferrero**; Consequence of Financial reporting quality on corporate performance Evidence at the international level**; Estudios de Economia; Vol 41; N°1; P: 57-58

[3]Kirubel Asegdew**;** Opcit; P: 22.

[4] كتوش عاشور ، **متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي الموحد (IAS /IFRS) في الجزائر** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 6، ص: 291.

والمصداقية وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج من بينها تحسين جودة المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي وفق المعايير الدولية ، الأمر الذي يرفع من كفاءة أداء الإدارة بالوصول إلى معلومات لاتخاذ القرارات الخاصة للمستثمرين في السوق المالية، يقدم شفافية وثقة أكثر في الحسابات والمعلومات المالية والمحاسبية التي يسوقها الأمر الذي من شأنه تقوية مصداقية المؤسسة وإعطاء صورة صادقة لها بين المستثمرين.[1]

4. التدقيق المحاسبي:

De Angelo سنة 1981 نظر للدور الرئيسي للتدقيق في السيطرة على الإدارة فإن المدقق الخارجي يمكن ان يؤثر بشكل كبير على كشف كمية المعلومات وهذه العلاقة تفق مع نظرية الوكالة، المنشأة التدقيق التي لديها حجم كبير تستثمر المزيد من الجهود للحفاظ على سمعتها للسيطرة الفعلية وفرض معايير الإفصاح الأكثر صرامة. كما تقترح نظرية الإشارة أن اختيار مدقق حسابات خارجي يمكن ان يكون بمثابة إشارة لقيمة المؤسسة، بشكل عام رجال الأعمال يمكن ان يختاروا منشأة تدقيق كبيرة الحجم مثل (Big 4) لأنها إشارة للمستثمرين .[2]

هناك عدة دراسات تناولت دور كل من المراجعة الداخلية والخارجية وأثرها على جودة التقارير المالية بينها دراسة(إبراهيم عبد الحي محمد خالد سنة 2011) التي قامت بتوضيح العلاقة بين لجان المراجعة وجودة التقارير المالية وتوصلت إلى أن تشكيل لجان المراجعة من أعضاء مستقلين من ذوي الخبرات العلمية والعملية يؤثر تأثيرا إيجابيا على جودة التقارير المالية و قيام لجنة المراجعة بأداء مجموعة من الأنشطة تتعلق بإعداد التقارير المالية يؤدي إلى تحسين جودة التقارير المالية.[3]

ودراسة Ahmed and Nicholls سنة 1994 توصلوا من خلال دراستهم على وجود علاقة إيجابية بين حجم شركة التدقيق وجودة الكشوف المالية.[4] ودراسة (Gaeremynk and willekens 2003; Kim et al 2007; Willekenes 2008) فحصوا تأثير التدقيق وتقرير مدقق الحسابات على قيمة المؤسسة وتوصل هؤلاء

[1] قورين حاج قويدر، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) على تكلفة و جودة المعلومات المحاسبية فيظل تكنولوجيا المعلومات**، مجلة الباحث، العدد، 10، 2012، ص: 271.

[2] Kirubel Asegdew; Opcit; P: 7,8.

[3] إبراهيم عبد الحي محمد خالد، **دراسة العلاقة بين لجان المراجعة و جودة التقارير المالية**، مذكرة الماجستير، تخصص محاسبة، جامعة أسيوط، 2011، ص:142.

[4] Kirubel Asegdew; Opcit; P:8.

الباحثون إلى أن تقرير مدقق الحسابات يضيف قيمة لمعلومات التقارير المالية من خلال توفير تأكيد إلى أي مدى يمثل التقرير السنوي الظواهر الاقتصادية. كما يرى (Maines and Wahlen,2006) أن التقرير غير المتحفظ هو شرط ضروري لينظر إلى أن معلومات التقارير المالية ممثلة بأمانة.[1]

5. **السيولة** :

تعبر السيولة عن قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها سواء كانت القصيرة الأجل أو الطويلة الأجل عند استحقاقها من خلال التدفق النقدي الآتي عن طريق المبيعات وتحصيل الذمم ومن مصادر الخارجية ويمكن تعريفها كما يلي:

أ. **المفهوم الكمي**: إذ ينظر إلى السيولة من خلال كمية الأصول الموجودة في المؤسسة ومقارنتها بالاحتياجات النقدية لتلك الفترة .

ب. **مفهوم التدفق**: "إذ ينظر إلى السيولة على أنها كمية الموجودات القابلة للتحويل إلى نقد خلال فترة معينة مضافا إليها ما يمكن الحصول عليه من المصادر الأخرى للأموال".[2]

ويوجد العديد من الدراسات التي تناولت السيولة وتأثيرها على جودة التقارير المالية منها دراسة(Shehu سنة2012) التي هدفت إلى بيان تأثير سيولة الشركة على جودة التقارير المالية للشركات المنتجة في نيجيريا وأظهرت الدراسة أن السيولة ذات دلالة على نوعية الأرباح ولكن حجم الشركة ومجلس الإدارة، ونمو الشركة لها تأثير إيجابي على جودة التقرير المالي للشركات المنتجة النيجيرية[3]

و دراسة(Céline Michailes سنة 2010) لعينة من الشركات المدرجة في البورصة الفرنسية ، توصلت هذه الدراسة إلى أن الربحية ليس لها أي تأثير على جودة التقارير ولن يكون للرفع المالي أي تأثير كبير على جودة الكشوفات. ودراسة (Kirubel Asegdew سنة 2016) التي قامت بتقييم محددات جودة التقارير المالية في منشأة مساهمة للصناعة التحويلية في Addis Ababa ، توصلت إلى وجود علاقة ايجابية بين الربحية و جودة التقارير

[1] Ferdy Van Beest;Opcit; P:13.

[2] هيثم محمد الزعبي ، **الإدارة والتحليل المالي** ، الطبعة الأولى ، دار الفكر للطباعة النشر والتوزيع ، 2000، ص:35.

[3] Afshar Karim; **Effect of Company s size and leverage Features on the Quality of financial Reporting of Companies Listed in Tehran Stock Exchange**; InterdisctplJnary Journal of Contemporary Research In Business; vol 6;N°5; P: 73

المالية و علاقه سلبية بين حجم المؤسسة وجودة التقارير المالية كما تشير الدراسة إلى الاهتمام بالرقابة الداخلية و أن التدقيق في المؤسسات كبيرة الحجم يحسن جودة المعلومات.[1]

8.العرف الصناعي:

إن العرف الصناعي للمؤسسة هو "عبارة عن عادات يتصف بها إما نشاط معين أو قطاع معين ، وتعود أهمية هذه القيود كون المؤسسة تسعى إلى أن تكون متميزة في الإفصاح في قطاعها أو على الأقل في نفس المستوى لتمكين المستخدمين من المقارنة بين مختلف المؤسسات المتنافسة بين نفس النشاط."[2]

حيث يعتبر العرف الصناعي من بين العوامل أو المحددات التي تؤثر على جودة التقارير المالية فهنالك العديد من الدراسات التي قامت بدراسة مدى تأثيره على جودة التقارير المالية نذكر منها دراسة (Sajjadi et al سنة 2009) التي تهدف إلى التحقيق في تأثير الخصائص الغير مالية على جودة التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة طهران و توصلوا الباحثين إلى أن حجم ونوع الصناعة كان لهما علاقة إيجابية على جودة التقارير المالية.[3]

9.الرفع المالي :

المقصود بالرفع المالي "إستخدام أموال الغير بتكاليف ثابتة وقد تكون أموال الغير هي القروض والأسهم الممتازة حيث أن كلاهما له تكلفة ثابتة ويجب على المؤسسة الالتزام بدفعها، أي أن الرفع المالي مرتبط بهيكل تمويل المؤسسة فكلما ازداد اعتماد المؤسسة على المصادر الخارجية للتمويل تزداد درجة الرفع المالي ويصبح الرفع المالي فعالا إذا استطاعت استثمار الأموال المفترضة بمعدل عائد يزيد عن تكلفة الأموال المقترضة وإذا لم تنجح الشركة في استثمار الأموال المقترضة فإنما ستتعرض لمخاطر أكبر تحقق خسائر أكبر فيما كونها لم تستخدم الرفع المالي".[4]

ومن بين الدراسات التي تناولت مدى تأثير الرفع المالي على جودة التقارير المالية دراسة (Leftwitch et al)

[1] Céline Michailesco; **The determinants of the quality of accounting information disclosed by French listed companies**; 2010; P: 2

[2] نمر محمد خطيب، صديقي فوائد، **مدى انعكاس الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية والمالية تجربة الجزائر النظام المحاسبي المالي(SCF)** ، نفس المرجع السابق ، ص: 11،12.

[3] Nguyen Thi Phuong Hong; **The Determinants Of Financial Statemen Quality Of Companies Listed On Stock Market Evidence In Vietnam**; Majour: Acconting; University Of Economics Ho chi minha; 2016; P: 2.

[4] هيثم محمد الزعبي، الإدارة و التحليل المالي ، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر و التوزيع، 2000 ، ص: 225

سنة1981 تشير إلى أن جودة التقارير المالية متعلقة بهيكل تمويل الشركة.[1]ودراسة (zarzeski سنة 1996) توصل في دراسته إلى وجود علاقة سلبية بين الرافعة المالية والإفصاح مما يشير أن الشركات عالية الاستدانة تميل للكشف عن المعلومات لدائنيها، ومنه وجدوا أن هناك علاقة إيجابيه بين الرفع المالي وجودة التقارير المالية[2]

10. حجم الشركة:

يعتبر حجم الشركة من أحد المتغيرات الهيكلية للشركة ومن محددات جودة التقارير المالية ومن بعض الأسباب لإنشاء نظام رقابة فعال للرقابة الداخلية، كما نجد هناك العديد من الدراسات التي أظهرت أن لحجم الشركة تأثيرات إيجابية وأخرى سلبية نذكر منها دراسة (AfsharKarami سنة2014) التي هدفت إلى التعرف على تأثيرات ميزات الشركة من حيث الحجم والرفع على جودة التقارير المالية لـ: 120 شركة عاملة في بورصة طهران خلال الفترة 2003-2012 ، وتشير نتائج الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين حجم الشركة وجودة التقارير المالية. في حين دراسة (Cohen سنة 2004) وجدت علاقة طردية بين حجم الشركة و جودة التقارير المالية. ودراسة (Frost and Pownall,1994)هدفت إلى معرفة جودة التقارير المالية في الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا، توصلت الدراسة إلى أن جودة الكشوفات المالية في البلدان عينة الدراسة ترتبط بحجم الشركات.[3]

11. ادارة الأرباح

لقد زاد الاهتمام بموضوع إدارة الأرباح نتيجة إفلاس العديد من الشركات الأمريكية، والتلاعب في القوائم المالية، وضياع أموال المستثمرين في أسواق المال العالمية، بحث تعددت التعريفات لإدارة الأرباح فهناك من يعرفها على أنها " تحريف أو خفاء للأداء الاقتصادي الحقيقي " والبعض الأخر يعرفها على أنها السلوك المحاسبي الذي يقوم به المديرون لتحقيق الأهداف الانتهازية، أو لتحسين صورة الشركة و أدائها أمام الأطراف الخارجية، وذلك مع الالتزام بالمعايير المحاسبية وعدم الخروج عنها، حيث يستخدم المديرون الحرية المتاحة لهم للاختيار ما بين السياسات المحاسبية في تحقيق أهدافهم الشخصية و تضليل مستخدمي القوائم المالية فيما يتعلق بالأداء الاقتصادي للشركة".

[1] AfsharKarim;Opcit; P: 74.
[2] Alim Al Ayub Ahmed; **Disclosure of Financial Reporting and Firm Structure as a Determinant: A Study on the listed Companirs of DES**; University Reviez; Vol 6; N°1; 2012; P: 49.
[3] Afshar Karami; Opcit; 2014; P: 73,74

وهناك العديد من الدراسات التي تبين العلاقة بين إدارة الأرباح و جودة التقارير المالية من بينها دراسة(Goel;Rahman and Yammeesri 2010; Barth et al Iatridis2012; Deshow et al;2008) ، حيث أشارت هذه الدراسات إلى وجود علاقة عكسية بين إدارة الأرباح وجودة الأرباح من ثم جودة التقارير المالية،.[1]ودراسة (Jo and kim سنة 2007) تحدد العلاقة بين الكشف عن المعلومات وإدارة الأرباح وأداء الشركة وتوصلت إلى أن المستويات الأعلى لإدارة الأرباح ترتبط مع انخفاض مستويات الكشف عن المعلومات وبالتالي انخفاض الأداء في المستقبل.[2]

[1] عبد الوهاب نصر، أسماء أحمد الصريفى، **أثر مستوى الالتزام الأخلاقي للمحاسبين الماليين على جودة التقارير المالية بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية**، نفس المرجع السابق، ص ص: 19-20.

[2] Jennifer Martinez-Ferrero; Opcit; P: 54.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل نستنتج أنه يجب أن تكون المعلومات المالية المقدمة في التقارير ذات صلة وموثوقية وخالية من التحيز والخطأ ويتم تقديمها في الوقت المناسب لتكون ذات جودة عالية وتساعد مستخدمي القوائم المالية على اتخاذ القرارات المناسبة والسليمة. كما أنه توجد عدة محددات تؤثر على جودة التقارير المالية بعلاقات ايجابية وأخرى سلبية مثل الحوكمة ، حجم الشركة ، نوع التدقيق ، التحفظ المحاسبي ، إدارة الأرباح... لذا يجب أخذها بعين الاعتبار، من طرف مسيري المؤسسات الإقتصادية من أجل التعامل معها بطرق علمية تخدم أهدافهم المالية.

الفصل الثاني: علاقة محددات جودة التقارير المالية بالأداء المالي

تمهيد الفصل:

يحظى الأداء المالي في المؤسسات الإقتصادية بإهتمام متزايد من قبل الباحثين والدارسين والمستثمرين، لأن الأداء المالي الأمثل وهو السبيل الوحيد للحفاظ على البقاء والإستمرار، وأداة للحكم على كفاءة المؤسسات وعلى مستوى أنشطتها ومدى تحقيق الأهداف بفعالية من خلال معايير معينة مثل الربحية، السيولة، النشاط ، الرفع المالي، كما يعتبر الأداء المالي من المقومات الرئيسية للمؤسسة، حيث يوفر نظام متكامل للمعلومات الدقيقة والموثوق بها، حيث توجد العديد من محددات لجودة التقارير المالية التي تؤثر فيه. وعلى ضوء هذا سنحاول في هذا الفصل إبراز علاقة محددات جودة التقارير المالية بالأداء المالي، لذا سنقوم بتقسيمه إلى المباحث التالية :

المبحث الأول: ماهية الأداء المالي؛

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي؛

المبحث الثالث: العلاقة بين محددات جودة التقارير المالية والأداء المالي.

المبحث الأول: ماهية الأداء المالي

يعتبر الأداء المالي محور أساسيا لمعرفة نجاح أو فشل المؤسسة الاقتصادية في قراراتها وخططها، كما يحدد مستوى انجازها ومدى استغلالها لمواردها وامكانياتها وقدرتها على تحقيق أهدافها، لذلك سوف نتطرق في هذا المبحث الى معرفة ما هو الأداء المالي وأهميته وأنواعه والعوامل المؤثرة فيه ومؤشراته .

المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي وأهميته وأبعاده

أولا: مفهوم الأداء المالي

1. تعريف الأداء

لا يوجد إتفاق بين الباحثين بالنسبة لتعريف مصطلح الأداء، ويرجع هذا الإختلاف إلى تباين وجهات نظر المفكرين والكتاب في صياغة تعريف محدد لهذا المصطلح، فالبعض من الباحثين إعتمد على الجوانب الكمية(أي تفضيل الوسائل التقنية في التحليل) في صياغة تعريفه للأداء، بينما ذهب البعض آخر لإعتبار الأداء مصطلح يعتمد على الجوانب النوعية[1]. كما إقتصر مفهوم الأداء لدى الكثير من الباحثين على المورد البشري دون غيره من الموارد الأخرى، حيث يرى بعضهم أنه "يعني قيام الفرد بالأنشطة والمهام المختلفة التي يتكون منها عمله".

ويعرف أيضا "بالكيفية التي يؤدي بها العاملون مهامهم أثناء العمليات الإنتاجية والعمليات المرافقة لها باستخدام وسائل الإنتاج المتاحة لتوفير مستلزمات الإنتاج، ولإجراء التحويلات الكمية والكيفية المناسبة لطبيعة العملية الإنتاجية عليها، ولتخزينها وتسويقها طبقا للبرامج المسطر الأهداف المحددة للوحدة الإنتاجية خلال الفترة الزمنية المدروسة [2].

[1] سليمة غدير أحمد، سلمى كيحلي عائشة ، **دور الأداء البيئي في الرفع من تنافسية المؤسسات الاقتصادية** ، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات ، الطبعة الثانية: نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي ، جامعة ورقلة ، يومي22و23 2011، ص ص: 710، 711.

[2] عبد المليك مزهودة، **الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، جامعة محمد خيضر،2001، ص ص: 2،3.

2. تعريف الأداء المالي:

يعد الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية بمثابة المجال المحدد لنجاحها، فهو يستخدم كمنهج أساسي في تحقيق الأهداف المالية للمؤسسة والإستراتيجية. وكما يعرف الأداء المالي بتسليط الضوء على العوامل التالية:[1]

- العوامل المؤثرة في المردودية المالية؛
- أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسيرين على المردودية الأموال الخاصة.

ويرى البعض الآخر بأن "الأداء المالي يعبر عن مدى قدرة المؤسسة الاقتصادية على الاستغلال الأمثل لمواردها المالية في الاستخدام القصير والطويل الأمد من أجل تشكيل ثروة ".[2]

ثانيا: أبعاد الأداء

وتتمثل في ما يلي:[3]

1.البعد التنظيمي للأداء: يقصد بالأداء التنظيمي الطرق والكيفيات التي تعتمدها المؤسسة في المجال التنظيمي بغية تحقيق أهدافها، ومن ثم يكون لدى مسيري المؤسسة معايير يتم على أساسها قياس فعالية الإجراءات التنظيمية المعتمدة وأثرها على الأداء، مع الإشارة إلى أن هذا القياس يتعلق مباشرة بالهيكلة التنظيمية وليس بالنتائج المتوقعة ذات الطبيعة الاجتماعية الإقتصادية، حيث يؤدي دورا هاما في تقويم الأداء من خلال إدراك الصعوبات التنظيمية في الوقت الملائم قبل أن يتم إدراكها من خلال تأثيراتها الإقتصادية.

2.البعد الاجتماعي للأداء : يشير البعد الاجتماعي للأداء المالي إلى مدى تحقيق الرضا عند أفراد المؤسسة على إختلاف مستوياتهم، لأن مستوى رضا العاملين يعتبر مؤشرا على وفاء الأفراد لمؤسستهم، وتتجلى أهمية ودور هذا الجانب

[1] دادن عبد الغني، **قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الإقتصادية**، مجلة الفكر الباحث، العدد 04، جامعة ورقلة، 2006، ص ص: 41، 42.

[2] دادن عبد الغني وكماسي محمد الأمين،**الأداء المالي من منظور المحاكة المالية**، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 8-9 مارس، 2005، ص: 304.

[3] الشيخ الداوي، **تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء**، مجلة الباحث، العدد07، جامعة الجزائر، 2009- 2010، ص: 219.

في كون أن الأداء الكلي للمؤسسة قد يتأثر سلبا على المدى البعيد، إذا إقتصرت المؤسسة على تحقيق الجانب الإقتصادي وأهملت الجانب الاجتماعي لمواردها البشرية.

المطلب الثاني: أنواع وأهداف الأداء المالي

أولا:أنواع الأداء المالي

هناك العديد من المعايير نذكر أهمها:

1. حسب معيار الشمولية:[1]

الذي يقسم الأهداف إلى كلية وجزئية

أ. الأداء الكلي: وهو الذي يتجسد في الإنجازات التي ساهمت جميع العناصر والوظائف أو الأنظمة الفرعية للمؤسسة في تحقيقها، ولا يمكن نسب إنجازها إلى أي عنصر دون مساهمة باقي العناصر وفي إطار هذا النوع من الأداء يمكن الحديث عن مدى وكيفيات بلوغ المؤسسة أهدافها الشاملة كالاستمرارية الشمولية (الأرباح النمو ...الخ).

ب. الأداء الجزئي: يتمثل الأداء الكلي للمؤسسة في النتائج التي ساهمت جميع عناصر المؤسسة أو الأنظمة التحتية في تكوينها دون انفراد، فالتعرض للأداء الكلي للمؤسسة يعني الحديث عن قدرة المؤسسة عن تحقيق أهدافها الرئيسية بأدنى تكاليف ممكنة مثل الربحية التي لا يمكن لقسم أو وظيفة تحقيقها لوحده.

2. حسب معيار المصدر:[2]

وفقا لهذا المعيار يمكن تقسيم أداء المؤسسة إلى نوعين داخلي وخارجي:

ا. **الأداء الداخلي:** وهو الذي ينتج بفضل ما تملكه المؤسسة من الموارد، حيث ينتج أساسا من التوليفات التالية:

– **الأداء البشري:** وهو أداء أفراد المؤسسة الذين يمكن اعتبارهم مورد استراتيجي قادر على وضع القيمة وتحقيق الأفضلية التنافسية من خلال تسيير مهاراتهم؛

[1] عبد المليك مزهودة، **الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم**، نفس المرجع السابق، ص: 89.

[2] عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم**، مذكرة ماجستير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر،2001، 2002، ص:17-21.

- **الأداء التقني**: ويتمثل في قدرة المؤسسة على إستعمال إستثماراتها بشكل فعال؛
- **الأداء المالي**: ويكمن في فعالية إستخدام الوسائل المالية المتاحة.

فالأداء الداخلي للمؤسسة هو أداء متأتي من مواردها الضرورية لتسيير نشاطها من موارد بشرية، موارد مالية، موارد مادية.

ب– الأداء الخارجي: "هو الأداء الناتج عن التغيرات التي تحدث في المحيط الخارجي للمؤسسة، فالمؤسسة لا تتسبب في إحداثه، ولكن المحيط الخارجي هو الذي يولده، فهذا النوع بصفة عامة يظهر في النتائج الجيدة لارتفاع سعر البيع أو خروج أحد المنافسين، إرتفاع القيمة المضافة مقارنة بالسنة الماضية نتيجة لإنخفاض أسعار المواد واللوازم والخدمات، فكل هذه التغيرات تنعكس على الأداء سواء بالإيجاب أو السلب".

3. حسب المعيار الوظيفي:

يرتبط هذا المعيار بالتنظيم لأن هذا الأخير هو الذي يجدد الوظائف والنشاطات التي تمارسها المؤسسة. إذ ينقسم الأداء المالي في هذه الحالة حسب الوظائف المسندة إلى المؤسسة التي يمكن إيجازها كما يلي:

أ. أداء الوظيفة المالية: يتمثل هذا الأداء في قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها بأقل التكاليف الممكنة، فالأداء المالي يتجسد في قدرتها على تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة اللازمة لتسديد ما عليها، وتحقيق معدل جيد وتكاليف منخفضة.

ب. أداء وظيفة الإنتاج: يتحقق الأداء الإنتاجي للمؤسسة عندما تحقق معدلات مرتفعة للإنتاجية مقارنة بمثيلاتها أو بالنسبة للقطاع الذي تنتمي إليه، وإنتاج منتجات عالية الجودة وبتكاليف منخفضة تسمح لها بمزاحمة منافسيها.

ج.أداء وظيفة الأفراد: ويرتكز هذا الأداء على أهمية ودور المورد البشري في المؤسسة فضمان إستخدام موارد المؤسسة بفعالية لا يتم إلا عن طريق الأفراد، وكذلك وجود المؤسسة واستمرارها أو زوالها مرتبط بنوعية وسلوك الأفراد، فلكي تضمن بقائها يجب أن توظف ذوي المهارات العالية.

د. أداء وظيفة التموين: يتمثل أداؤها في القدرة على تحقيق درجة عالية من الاستقلالية المحددة وبشروط دفع مرضية والحصول على آجال تسديد الموردين تفوق الآجال الممنوحة للعملاء وتحقيق استغلال جيد لأماكن التخزين.

هـ.أداء وظيفة البحث والتطوير: يمكن دراسة أداء وظيفة البحث والتطوير بدراسة المؤشرات التالية:

- الجو الملائم لاختراع والابتكار والتجديد؛
- وتيرة التجديد مقارنة بالمنافسين؛
- نسبة وسرعة تحويل الإبتكارات إلى المؤسسة؛
- التنويع وقدرة المؤسسة على إنتاج منتجات جيدة؛
- درجة التحديث ومواكبة التطور.

و. أداء وظيفة السوق: ويتمثل في قدرة وظيفة التسويق على بلوغ أهدافها بأقل التكاليف الممكنة.

ز. أداء وظيفة العلاقات العمومية: الأداء في هذه الوظيفة يأخذ بعين الإعتبار المساهمين، الموظفين العملاء، الموردين والجهات الحكومية، وبالنسبة للمساهمين يتحقق عندما تحصلون على عائد مرتفع للأسهم، أما أداء الموظفين هو توفير أو خلق جو ملائم ومعنويات مرتفعة، أما الموردين فالأداء هو احترام المؤسسة آجال التسديد والاستمرار في التعامل في حين الأداء من وجهة نظر العملاء هو الحصول على مدد طويلة لتسديد ما عليهم في الآجال المناسبة.

4. **حسب معيار الطبيعة** :[1]

تبعا لهذا المعيار الذي من خلاله تقسم المؤسسة أهدافها الى أهداف اقتصادية ، أهداف اجتماعية، أهداف تكنولوجية ، أهداف سياسية يمكن تصنيف الأداء إلى :

أ. الأداء الاقتصادي: يعتبر الأداء الإقتصادي المهمة الأساسية التي تسعى المؤسسة الاقتصادية الى بلوغها ويتمثل في الفوائض الإقتصادية التي تجنيها المؤسسة من وراء تعظيم نواتجها (الإنتاج، الربح، القيمة المضافة، رقم الأعمال، حصة السوق ، المردودية ...)

ب. الأداء الاجتماعي: في حقيقة الأمر الأهداف الإجتماعية التي ترسمها المؤسسة أثناء عملية التخطيط كانت قبل ذلك قيودا أو شروطا فرضها عليها أفراد المؤسسة والمجتمع، ولتحقيق هذه الأهداف يجب أن يتزامن مع تحقيق الأهداف الأخرى.

ج. **الأداء التكنولوجي:** يكون للمؤسسة أداء تكنولوجي عندما تكون قد حددت أثناء عملية التخطيط التكنولوجية السيطرة على مجال تكنولوجي معين.

[1] عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم**، نفس المرجع السابق، ص: 22.

د.**الأداء السياسي**: أهدافها السياسية لبعض المؤسسات لتمويل الحملات الإنتخابية من أجل إيصال أشخاص معينين الى الحكم أو مناصب سامية إستغلالهم فيما بعد لصالح المؤسسة .

ثانيا: أهداف الأداء المالي:

هناك أهداف رئيسية لعملية الأداء يمكن إبرازها في:[1]

1.متابعة تنفيذ أهداف الشركة المحددة ضمن الخطة المرسومة لها ويتم ذلك بالاستناد الى البيانات والمعلومات المتوافرة عن سير الأداء؛

2.قياس مدى نجاح المؤسسة من خلال سعيها لمواصلة نشاطها بغية تحقيق أهدافها وتوفر المعلومات لمختلف المستويات والجهات الأخرى خارج الشركة؛

3.الكشف عن مواطن الخلل والضعف وإجراء تحليل شامل لها مع بيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها؛

4.توفير البيانات والمعلومات الإحصائية عن نتائج تقييم الأداء في الشركة الى الأجهزة الرقابية مما يسهل عملها ويمكنها من إجراء المتابعة الشاملة المستمرة لنشاطها لضمان تحقيق الأداء الأفضل والمتناسق؛

5.تقديم قاعدة بيانات ومعلومات عن أداء الشركة تساهم في وضع السياسات والدراسات والبحوث المستقبلية التي تعمل على ورفع كفاءة.

[1] ابراهيم عبد موسى السعيري ، زيد عائد مردان، **القيمة العادلة وتأثير استعمالها في مؤشرات الأداء المالي في مؤشرات الأداءالمالي** ، نفس المرجع السابق، ص ص: 236، 237.

المطلب الثالث : العوامل المؤثرة على الأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية

وتتلخص هاته العوامل في ما يلي : [1]

1. الهيكل التنظيمي:

هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالمؤسسات وأعمالها ، ففيه تتحدد أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات، حيث يتضمن الهيكل التنظيمي الكثافة الإدارية وهي الوظائف الادارية في المؤسسات، والتمايز الرأسي وهو عدد المستويات الإدارية في المؤسسات وأما التمايز الأفقي فهو عدد المهام التي نتجت عن تقسيم العمل والانتشار الجغرافي من عدد الفروع والموظفين.

يؤثر الهيكل التنظيمي على أداء المؤسسات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بناجح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها ثم تخصيص الموارد لها، بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في المؤسسات والمساعدة في اتخاذ القرارات المناسبة.

2. المناخ التنظيمي :

هو وضوح التنظيم وكيفية اتخاذ القرار وأسلوب الادارة في توجيه الأداء وتنمية العنصر البشري ، ويقصد بوضوح التنظيم إدراك العاملين مهام المؤسسة وأهدافها وعملياتها مع ارتباطها بالأداء، وأما اتخاذ القرار هو أخذه بطريقة عقلانية وتقييمها ومدى ملائمة المعلومات لإتخاذها، أما توجيه الأداء هو مدى تأكد العامل من أدائه وتحقيق مستويات عليا من الأداء، حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة ايجابية وكفاءته من الناحيتين الإدارية و المالية وإعطاء معلومات لمتخذي القرارات لرسم صورة للأداء والتعرف على مدى تطبيق الإداريين لمعايير الأداء في تصرفهم في أموال المؤسسة.

[1] محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2010، ص ص: 48،51.

3. التكنولوجيا:

هي عبارة عن الأساليب والمهارات والطرق المعتمدة في المؤسسة لتحقيق الأهداف المنشودة، التي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات ويندرج تحت التكنولوجيا عدد من الأنواع كتكنولوجية الإنتاج حسب الطلب وتكون وفقا للمواصفات التي يطلبها المستهلك. وتكنولوجيا الانتاج المستمر التي تلتزم بمبدأ الإستمرارية، وتكنولوجيا الدفعات الكبيرة وعلى المؤسسة تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها وذلك بسبب أن التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات، والتي لابد لهذه المؤسسات من التكيف مع التكنولوجيا وإستيعابها وتعديل أدائها وتطويره بهدف الموائمة التقنية بالأداء، وتعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تغطي جوانب متعددة من القدرة التنفسية وخفض التكاليف والمخاطر والتنويع بالإضافة الى زيادة الأرباح والحصة السوقية.

4. الحجم:

ويقصد بالحجم هو تصنيف المؤسسات صغيرة ومتوسطة أو كبيرة الحجم حيث يوجد عدة مقاييس لحجم المؤسسة، منها اجمالي الموجودات أو اجمالي الودائع أو اجمالي المبيعات أو اجمالي القيمة الدفترية، ويعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسات سلبا فقد يشكل الحجم عائقا لأداء المؤسسات حيث بزيادة الحجم فإن عملية إدارة المؤسسة تصبح أكثر تعقيدا، ومنه يصبح أداؤها أقل فعالية حيث كلما زاد حجم المؤسسة يزداد عدد المحللين الماليين المعتمدين بالمؤسسة، وأن سعر المعلومة للوحدة الواحدة الواردة في التقارير المالية يقل بزيادة حجم المؤسسات، وكما أجريت عدة دراسات حول الحجم بأداء المؤسسات وبينت أن العلاقة بين الحجم والأداء علاقة طردية.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية

تمثل عملية تقيم الأداء المالي إحدى الحلقات في سلسلة متكاملة ومترابطة من عملية التسيير والرقابة، بحيث يتم من خلالها تقييم الإنجازات التي حققتها المؤسسة مقارنة بالمستويات التي كانت ترغب في الوصول إليها، وبمعنى آخر الوقوف على مدى النجاح في تحقيق الأهداف وتنفيذ الخطط وتجسيد الإستراتيجيات، ويتطلب تقييم الأداء وجود مؤشرات مرجعية تسمح بالحكم على أداء المؤسسة، ومن ثم إتخاذ الإجراءات التصحيحية التي تسمح بتحسينه، ومن خلال هذا سوف نتطرق في هذا المبحث الى مفهوم تقييم الأداء المالي وأهدافه ومراحل عملية التقييم.

المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي وأهدافه

أولا: تعريف تقييم الأداء المالي

تعددت المفاهيم حول عملية تقييم الأداء، فيرى البعض أن التقييم هو" قياس ومراجعة النتائج المحققة مقارنة بالأهداف وتحديد العوامل المؤثرة على النتائج، وتشخيص المشاكل وتحديد المسؤولية الإدارية. ويرى البعض الآخر أن تقييم الأداء هو" عملية اتخاذ القرارات بناء على معلومات رقابية لإعادة توجيه مسارات أنشطة بما يحقق أهداف محددة من قبل المؤسسة "، كما يعتبر الكثير من الباحثين أن عملية تقييم الأداء هي" مقارنة الأداء الفعلي (الأعمال التي تمت) بالمعايير التي وضعت مسبقا، وتحليل الإنحرافات (إن وجدت) بين الأداء الفعلي والمعايير الموضوعة.[1]

وقد جاء في مفهوم تقيم الأداء المالي " بأنه وظيفة إدارية تمثل الحلقة الأخيرة من سلسلة العمل الإداري المستمر، وتشمل مجموعة من الإجراءات التي تتخذها المؤسسة للتأكد من أن النتائج تتحقق على النحو المرسوم، وبأعلى درجة من الكفاءة[2].

[1] محمد الصغير قريشي، **عمليات المصادر الخارجية كمدخل لتحسين أداء المؤسسة الإقتصادية**، الملتقى الدولي الثاني لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلم التسيير، **الأداء المتميز للمنظمات والحكومات**، الطبعة الثانية، نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الاداء المالي وتحديات الاداء البيئي يومي 22، 23 نوفمبر جامعة ورقلة 2011، ص: 65.

[2] فرحات طالب ، إيمان شيحان المشهداني، **الحكومة في المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف**، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع عمان، 2011، ص: 75.

ثانيا: أهداف تقييم الأداء المالي

هناك العديد من الأغراض التي تهدف المؤسسات إلى تحقيقها عند تطبيق عملية تقييم الأداء المالي أهمها:[1]

1. تساعد في التحقق على مدى قدرة المؤسسة من تحقيق أهدافا، معرفة مدى تطابق الإنجاز الفعلي مع الخطط الموضوعة ، فعملية تقييم الأداء هي أحد أهم الأساليب التي يمكن إستخدامها لهذه الغاية حيث يمكن تحديد مواطن الضعف والقوة؛

2. إن عملية تقييم الأداء تسلط الضوء على مدى كفاءة المؤسسة في إستغلال مواردها المتاحة سواء كانت مادية أو بشرية بصورة أفضل وترصيد النفقات وتنمية الإيرادات؛

3. تحديد ما يجب أن يعرفه المسؤول لتحقيق أداء عالي، فنماذج تقييم الأداء تشمل على مجموعة من المتغيرات المترابطة والمنظمة التي تساهم في رفع مستوى الأداء والتي تم إتباعها، حيث تساعد أصحاب القرار على السعي نحو تحسين مستوى الأداء بصورة علمية؛

4. المساهمة في تطوير للمؤسسة لأن عملية تقييم الأداء الفعال تتضمن تشخيص المشاكل التي تعاني منها المؤسسة ومحاولة معالجتها بعد تقييمها من خلال وجود معايير محددة.

5. يظهر نظام تقييم الأداء المالي التطور الذي حققته المؤسسة في سعيها نحو الأفضل وذلك عن طريق نتائج التنفيذ للأداء زمانيا ومكانيا؛

6. يعد تقييم الأداء المالي الأساس في تحديد سياسة الأجور التشجيعية والمكافئات.

المطلب الثاني: مراحل عملية تقييم الأداء المالي

إن عملية تقييم الأداء هي المفسر الأساسي لمفهوم الرقابة التي تمارسها المؤسسة والرقابة كما يقول فايل : "تعني التحقق من أن ما يحدث يطابق الخطة المقررة إحدى وظائف التسيير الرئيسية التي يمكن عن طريقها التأكد من أن ما تم

[1] معتصم فضل عبد الرحيم عبد الحميد، فتح الرحمان الحسن المنصور، **بطاقة الأداء المتوازن ودورها في تقويم الأداء بالصندوق القومي للمعاشات**، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 02 ، الحجم 16، 2015، ص:11.

تحقيقه أو ما يتحقق مطابق للأهداف المرسومة لأي نشاط" ، بمعنى التقييم الشامل لأداء المؤسسة بمختلف مراكزها وذلك باتباع خطوات معينة والتي نوجزها فيما يلي[1]:

1. تحديد المعايير الرقابية:

تعرف المعايير الرقابية بأنها المقاييس الموضوعة التي تستخدم لقياس النتائج الفعلية وهي تمثل الأهداف التخطيطية للمؤسسة أو إحدى إداراتها أو أقسامها والتي يعبر عنها بشكل يجعل من الممكن استخدامها لقياس التحقيق الفعلي للواجبات المتخصصة، ففي غياب المعايير لا يمكن تقييم الأداء الفعلي وبالتالي لا يمكن معرفة هل هناك انحراف يستدعي اتخاذ إجراء معين للتصحيح أم لا يوجد انحراف.

2. قياس الأداء الفعلي وتحديد الإنحرافات:

بعد أن يتم تحديد المعايير الرقابية تأتي خطوة التالية وهي الجمع للمعلومات اللازمة من الكشوف المالية والتقارير السنوية، ثم قياس الأداء الفعلي عن طريق إجراء المقارنة بينه وبين الأداء المخطط له للوصول الى الانحرافات التي قد تنشأ عن عملية المقارنة.

3. تقييم الأداء وتحليل الإنحرافات:

وفي هذه المرحلة يتم تقييم الأداء ومعرفة الإنحرافات ومدى تحقيق الأهداف التي رسمتها المؤسسة، والأسباب والآثار الناجمة عن الإنحرافات، وقد ترجع الإنحرافات الى وجود عيب في الخطة أو وجود قصور في الأداء الفعلي ... الخ.

4. تصحيح الإنحرافات:

تمثل الخطة السابقة تحليل الإنحرافات ومعرفة أسبابها كأساس يرتكز عليه تصحيح تلك الإنحرافات، فعند معرفة الأسباب يمكن إتخاذ إجراء محدد وذلك لإعادة العمليات المختلفة إلى وضعها الصحيح، قد تكون هذه الإجراءات التصحيحية فورية أو على المدى الطويل، ففي كل الحالات يجب مراعاة أثر هذه القرارات التصحيحية على التنظيم وعلى الأفراد ومدى إنسجامها مع إستراتيجية المؤسسة.

[1] محمد الصغير قريشي، **عمليات المصادر الخارجي كمدخل لتحسين أداء المؤسسة الاقتصادية**، مرجع سابق، ص ص: 64،65.

المطلب الثالث: مؤشرات تقييم الأداء المالي

أولا: تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية

لقد تعددت النسب والمؤشرات المالية بتعدد الأهداف المرتبطة بها فهناك نسب لقياس المقدرة على توليد الدخل في الأجل القصير، وأخرى لقياس المقدرة على السداد في الأجل الطويل ويمكن تقسيم النسب والمؤشرات المالية إلى العديد من الأنواع أهمها:

1- **نسب السيولة:**[1] وتشير إلى قدرة المؤسسة على تلبية إلتزاماتها على المدى القصير وعادة ما يكون ذلك لمدة سنة واحدة، وتعتمد نسبة السيولة عموما على العلاقة ما بين الموجودات المتداولة والمطلوبة المتداولة، ويتم فحص السيولة بدراسة نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة.

2- **نسبة الرافعة المالية:** وهي النسب المهمة بالنسبة للمقرضين والمستثمرين فضلا عن إدارة المؤسسة إذ أن هذه النسب تظهر مدى مساهمة الديون سواء ممثلة في الإلتزامات قصيرة أو طويلة الأجل، في تمويل موجودات المؤسسة مقارنة بمساهمة الملاك، فعن طريق نسب الرفع المالي يمكن معرفة نسبة حقوق المساهمين، وكذلك نسبة القروض أو الديون الخارجية

3- نسب النشاط أو معدلات الدوران:[2]

تستخدم هذه المجموعة من النسب لقياس قدرة المؤسسة على تحويل حسابات الميزانية العمومية إلى مبالغ نقدية أو مبيعات كما تستخدم في الغالب لتقييم أداء المؤسسات المتعلقة بالمركز المالي قصير الأجل، كمؤشر على نشاط المؤسسة في تاريخ معين، أو فترة زمنية معينة وتعرف أيضا بنسب إدارة الموجودات لأنها تقيس مدى كفاءة المؤسسة في إستخدام أصولها لإنتاج أكبر قدر من السلع والخدمات .

[1] طاهر محسن منصور الغالبي، وائل محمد صبحي إدريس، **أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2009، ص: 7.

[2] فهمي مصطفى الشيخ ، **التحليل المالي** ، الطبعة الاولى، 2008، ص ص: 59،65.

ثانيا: باستخدام التوازنات المالية

إن التوازن المالي يعتبر من الأهداف المالية التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها، و يعرف بأنه تفاعل الزمني بين الموارد المالية في المؤسسة و استعمالاتها، فهو يقوم على مبدأ أساسي مضمونه أن التمويل الدائم يجب أن يفوق مجموع الاستثمارات مضاف لها جزء من احتياجات دورة الإستغلال أي أن الأموال الدائمة للمؤسسة يجب أن تكون مساوية للاستثمارات الصافية، ويمكن دراسة التوازن المالي من خلال المؤشرات التالية [1]:

1. **رأس المال العامل**: و يقصد به مجموع الأصول التي تمتلكها المؤسسة ويحسب بالفرق بين الأصول المتداولة و الخصوم المتداولة، و يطلق عليه صافي رأس المال العام .

2. **إحتياجات رأس المال العام:**

يمثل رأس المال العامل الموجب شرط للتوازن المالي السليم ولا يكون له معنى إلا إذا تمت مقارنته بقيمة مالية أخرى في احتياجات رأس المال العامل، وينتج عن الأنشطة المباشرة للمؤسسة مجموعة من الاحتياجات المالية بسبب التفاعل مع مجموعة من العناصر أهمها المخزونات ، حقوق العملاء حقوق الموردين، الرسم على القيمة المضافة، الديون الجبائية، ويتولد الاحتياج المالي للاستغلال عندما لا تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى المتعاملين ومخزوناتها بالتالي يتوجب البحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز و هذا ما يصطلح عليه بالاحتياج في رأس المال العامل و تحسب بالعلاقة التالية :

الطريقة الأولى :

احتياج رأس المال العامل BFR = احتياجات الدورة– موارد الدروة

الطريقة الثانية :

احتياج رأس المال العامل BFR = (أصول متداولة – قيم جاهزة) – (ديون قصيرة الأجل – السلفات المصرفية

[1] محمد نجيب دباش، طارق قدوري، **دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الدولي حول واقع وآفاق النظام المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 5 و6 ،2013، ص ص: 7،8.

ج– الخزينة: هي إجمالي النقديات الموجودة باستثناء السلفات المصرفية كما تعرف بالفرق بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل، و هي على درجة كبيرة من الأهمية في المؤسسة لأنها تعبر عمن وجود أو عدم وجود توازن مالي خاصة إذا ما علمنا أن رأس المال العامل ما هو إلا مفهوم نظري لا يعبر عن سيولة جاهزة لذلك تعتبر كهامش ضمان بالنسبة للمؤسسة تجنبها حالة التوقف او العجز عن السداد ويتم حساب الخزينة بطريقتين:

طريقة الأولى :

الخزينة= رأس المال العامل الإجمالي – إحتياج رأس المال العامل الإجمالي

الطريقة الثانية :

الخزينة = القيم الجاهزة – سلفات مصرفية

و نميز ثلاث حالات للخزينة:

– **الخزينة الموجبة** : هذا يدل على أنرأس المال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة و هناك فائض يضم إلى الخزينة إلا أن عملية تجميد الأموال ليست لصالح المؤسسة لذلك ينبغي على المؤسسة استعمال هذه الأموال لتسديد ديونها قصيرة الأجل او تحويلها إلى استثمارات .

– **الخزينة السالبة** : نجد أن إحتياجات رأس المال العامل أكبر من رأس المال العامل ، أي أن المؤسسة تفتقر إلى أموال تمول بها عمليات الإستغلال فتلجأ إلى الاقتراض قصير الأجل، هذه الوضعية تعني أن رأس المال العامل جزء من احتياجات الدورة و هذا ما سبب اختلال في الخزينة نتيجة نقص الأموال لمواجهة الديون الفورية

– **الخزينة الصفرية:** إذا كانت الخزينة صفرية هذا يعني أن رأس المال العامل مساوي لاحتياج رأس المال العامل وهي الوضعية المثلى للخزينة لأنه لايوجد إفراط او تبذير في الأموال مع عدم وجود احتياجات في نفس الوقت .

ثالثا: باستخدام المؤشرات الحديثة لتقييم الأداء المالي :

شجع التطور الملحوظ في مقاييس الأداء المحاسبية التقليدية على ظهور مؤشرات حديثة في مجال قياس و تقييم الأداء أهمها القيمة الاقتصادية المضافة، القيمة السوقية المضافة، عائد التدفق النقدي على الاستثمار.

أ. **القيمة الاقتصادية المضافة**(EVA):

ينظر هذا المؤشر إلى مقدار خلق الثروة للمساهمين، ويحسب بالعلاقة بالتالية :

القيمة الاقتصادية المضافة = النتيجة قبل الفوائد و بعد الضريبة – مكافأة الأموال

وينظر مقياس EVA إلى تكلفة رأس المال على أنها تكلفة كغيرها من التكاليف يجب تغطيتها للوصول إلى الأرباح الحقيقية والتي تمثل خلق القيمة لدى لملاك المؤسسة.

ب. **القيمة السوقية المضافة** (MVA): يعتبر مقياسا داخليا لخلق القيمة و بما أن السوق هو الحكم النهائي على نجاح المؤسسة، فان تحقيق المؤسسة للقيمة اقتصادية يجب أن يؤدي إلى زيادة في القيمة السوقية لأصولها وتعطى القيمة السوقية المضافة بالعلاقة التالية :

القيمة السوقية المضافة = القيمة السوقية الإجمالية للمؤسسة – إجمالي رأس المال المستثمر على أساس القيمة الدفترية

وهي تعد بمثابة مقياس جوهري خارجي يلخص أداء المؤسسة ومقياسا لتعظيم ثروة الأسهم .

المبحث الثالث: العلاقة بين محددات جودة التقارير المالية والأداء المالي

بينت العديد من الدراسات مدى تأثير جودة التقارير المالية على الأداء المالي نذكر من بينها دراسة(Mohamed Ali Zarai,Wided Yousfi, Emna Juballah) والتي هدفت إلى معرفة تأثير جودة التقارير السنوية للشركات التونسية على قرارات المستثمرين و خاصة على أسعار الأسهم وتم أخذ 175 من المنشورات كعينة لدراسة خلال الفترة ما بين 2006 -2010، توصلت هذه الدراسة إلى وجود تأثير لمحتوى التقارير المالية على إتخاذ القرارات[1]. وأيضا نجد دراسة حامدي علي التي قامت بمعرفة أثر جودة المعلومات المحاسبية من خلال خصائصها النوعية على صنع القرار في المؤسسات الجزائرية وتوصلت إلى وجود علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية بين الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية و صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية [2]. والتحليل يكون كما يلي:

المطلب الأول: العلاقة بين المحددات النوعية لجودة التقارير المالية و الأداء المالي

هناك العديد من المتغيرات النوعية التي تعتبر كمحددات لجودة التقارير المالية، كما تم ذكرها سابقا، وبما أن الدراسة تركز على المتغيرات الكمية، سنقوم بالتركيز على محدد حوكمة الشركات.

حيث نجد أنه توجد العديد من الدراسات التي تناولت أثر الحوكمة على الأداء المالي من بينها دراسة (يحياوي الهام وبو حديد ليلى) التي تهدف إلى التعرف على الإطار المفاهيمي للحوكمة ومنافع تطبيقها للمؤسسات ومحاولة إبراز مساهمتها في تحسين وتفعيل الأداء المالي في المؤسسات الجزائرية، من أهم النتائج التي توصلت إليها أن الحوكمة تساهم في تحسين وتطوير الأداء المالي للمؤسسة من خلال زيادة فرص التمويل الخارجي تخفيض الأزمات المالية و تحسين العلاقة مع كل أصحاب المصالح [3]

و دراسة جميل (حسن النجار) التي قامت بدراسة أثر الإلتزام بقواعد حوكمة الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، ولبيان أثر ذلك على مقاييس الأداء المالي المتمثلة في العائد على الأصول ومعدل نمو المبيعات، القيمة

---

[1] Eman Jballah,Wided Yousfi,Mohamed AliZarai;**Quality of financial reports: Evidence forom the Tunisia firms; Jornal of Business Management and Economics**; Vol5;N°2; 2014; P:30.

[2] حامدي علي، **أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة الماجستير، تخصص محاسبة، 2010-2011، ص: 7.

[3] يحياوي الهام، بوحديد ليلى، **الحوكمة و دورها في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد05، 2014، ص:59.

السوقية للشركة و معرفة أيهما أكثر تأثيرا بقواعد حوكمة الشركات، وتوصلت إلى وجود أثر ايجابي لقواعد الحوكمة على مقاييس الأداء المالي العائد على الأصول، القيمة السوقية للشركات ولا يوجد تأثير على معدل نمو المبيعات [1]. كذلك دراسة (نعيمة يحياوي، حكيمة بوسلمة) تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الذي تؤديه الحاكمية المؤسسية لتحسين الأداء المالي للشركات، توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهي أن الشركات التي تطبق الحاكمية المؤسسية تصبح أكثر جذبا للمستثمرين مما يؤدي إلى زيادة الدخول لأسواق رأس المال، وفرة الائتمان، انخفاض تكلفة التمويل رفع القيمة السوقية للمؤسسة تخفيض المخاطر و زيادة القدرة التنافسية للشركة، مواجهة الفساد و هروب رأس المال[2].

كذلك دراسة (عبد المطلب محمد مصلح السرطاوي) التي قامت بدراسة أثر الحاكمية المؤسسية على أداء الشركات المدرجة بالأوراق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي و تحديد مدى التفاوت بين هذه الشركات في تطبيق الحاكمية من خلال تحليل البيانات المالية المنشورة لـ 240 شركة من شركات القطاع المالي المدرجة في الأسواق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود اثر للالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة على بعض المؤشرات الأداء المالي لكون الحاكمية المؤسسة تعد مبدأ مهما يسهم في حماية حقوق حملة الأسهم[3].

المطلب الثاني: العلاقة بين المحددات الكمية والأداء المالي

أولا :حجم المؤسسة

هناك العديد من الدراسات التي أثبتت أن هناك تأثير لحجم الشركة على الأداء المالي منها دراسة مصطفى عبد الله أحمد القضاة، التي تهدف إلى التعرف إلى العوامل المؤثرة على الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية من عام 2005 الى عام 2011 مقاسا بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، حيث أشارت نتائج الدراسة إلى وجود اثر معنوي ايجابي للمتغيرات المستقلة (حجم المؤسسة، نسبة المديونية ودرجة الرفع المالي نسبة السيولة، على الأداء المالي

[1] جميل حسن النجار، **قياس أثر الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة الشركات على الأداء المالي** ، مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث، المجلد 04، العدد 2، 2016، ص:01.

[2] نعيمة يحياوي ، حكيمة بوسلمة، **دور الحاكمية في تحسين الأداء، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات للحد من الفساد المالي والإداري** ، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 6-7 ماي 2012، ص:2.

[3] عبد المطلب محمد مصلح السرطاوي، **أثر الحاكمية المؤسسية على أداء الشركات المدرجة في الأسواق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي**، مجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 11 العدد 03، 2011، ص: 705.

للمؤسسة [1]. كذلك دراسة Abolfazl Dassaei and Hossain Abdi قامت بدراسة بين حجم رأس المال ومؤشرات الربحية للشركات المدرجة في بورصة طهران، حيث تم تحليل البيانات المالية لعينة من الشركات المدرجة في بورصة طهران خلال الفترة من 2006 إلى 2011 وأظهرت النتائج آن هناك علاقة مباشرة و هامة بين حجم المؤسسة ومؤشر الربحية [2]. كذلك دراسة Mesut Dogan هدفت إلى معرفة تأثير حجم المؤسسة على الربحية وتم أخذ بيانات 200 شركة كعينة في بورصة اسطنبول خلال السنوات ما بين 2008 إلى 2011 وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية بين مؤشرات الحجم و الربحية [3].كذلك دراسة J.Aloy and T.Velnampy من خلال دراسة حجم المؤسسة على الربحية للشركات التي تنشط في بورصة Colombo للأوراق المالية للفترة من 2008 إلى 2012 و توصلت الدراسة انه لا يوجد علاقة بين حجم المؤسسة والربحية[4].

ثانيا: الرفع المالي

توجد عدة دراسات تناولت العلاقة بين الرفع المالي والأداء المالي منها دراسة جميل النجار التي هدفت إلى إختبار اثر الرفع المالي للمؤسسات المدرجة في بورصة فلسطين وذلك وفقا لمقاييس الأداء المحاسبية التقليدية العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، والعائد على المبيعات، نمو المبيعات والقيمة السوقية للشركة وتم أخذ 20 شركة كعينة للدراسة المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة 2010-2014. توصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي للرفع المالي على مقاييس الأداء المحاسبية (العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، العائد على المبيعات، معدل نمو المبيعات) وهناك أثر سلبي للرفع المالي على القيمة السوقية للشركة[5]. كذلك دراسة Al.Taani سنة 2013 التي وجدت علاقة طردية بين نسبة المديونية وأداء المؤسسة مقاسا بالعائد على الاستثمار والعائد على حقوق الملكية. كذلك دراسة ,Muritala

[1] مصطفى عبد الله أحمد القضاة، **العوامل المؤثرة على الأداء المالي في شركات مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية**، المجلد 23، العدد 1، 2015، ص: 255.

[2] Abolfazl Danaei and HossainAbdi,**The Relationship Between Firm Size and Profitability Indication of Sustainable Capital Structure of listed companies in Tehran Stock Exchange**, Indian Journal of Fundament and Applied life Sciences, Vol 5; 2015; p50-29.

[3] Mesut Dogan; **Does Firm Size Affect the firm Profitability? Evidence from Turkey Research Journal of inanace Acconting**; Vol 4; n°4; 2013;P: 53.

[4] J.Aloy and Niresh, T. Velnampy**; Firm Sizeand Profitability: Asutdy of liested Manufacturing firm in SriLanka**,Intenationl Journal of BusIness and Management Vol 9; n°4; 2014; P: 57.

[5] جميل حسن النجار، **مدى تأثير الرفع المالي على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين** ، مجلة جامعة الأزهر سلسلة العلوم الإنسانية ، المجلد 15 ، العدد1، 2013، ص: 1

andQugntade سنة 2013 قامت بإيجاد علاقة طردية بين نسبة المديونية وأداء المؤسسة مقاسا بالعائد على الحقوق الملكية.[1]

ثالثا: السيولة

توجد عدة دراسات التي تبين تأثير السيولة على الأداء المالي من بينها نجد دراسة (عز الدين مصطفى الكور التي تناولت أو درست أثر السيولة على كفاءة التكلفة وأداء البنوك الإسلامية الأردنية للفترة من 1993 -2008 وباستخدام الانحدار الخطي البسيط لمتغيرات الدراسة المتمثلة في السيولة، توصلت الدراسة إلى نتائج مفادها أن العلاقة بين متغير السيولة وأداء البنوك الاسلامية المتمثل في معدل العائد على الأصول جاءت ضعيفة نسبيا [2]

رابعا :إدارة الأرباح

هناك عدة دراسات تناولت تأثير إدارة الأرباح على الأداء المالي منها دراسة Joand Kim الذي يحدد العلاقة بين مستوى الإفصاح و إدارة الأرباح ترتبط مع انخفاض الأداء في المستقبل لذلك عندما تحتوي بيانات المؤسسة على حجم أكبر من المعلومات فإن الاتجاه نحو الإدارة الأرباح أقل والأداء المالي الذي تحققه الشركة يكون في إرتفاع. كذلك دراسة Grunny,2005 حيث هدفت الدراسة إلى تحليل آثار إدارة الأرباح على الأداء المالي ، وتوصلت إلى أن إدارة الأرباح تؤثر على الأداء التشغيلي والتدفقات النقدية[3].

خامسا: التدقيق المحاسبي:

توجد العديد من الدراسة التي أثبتت أن هناك تأثير للتدقيق عل الأداء المالي نذكر منها دراسة (بوقاية زينب) التي حاولت معالجة إشكالية إلى أي مدى يمكن للمدقق الخارجي أن يساهم في تحقيق فعالية الأداء في المؤسسة الاقتصادية، ومن بين النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة يعتبر تقرير المدقق الخارجي المنتج النهائي لعملية التدقيق ووسيلة إتصال ونقل البيانات والحقائق والنتائج وإيضاحها لمستخدميها الذين يهمهم الأمر ومن خلال هذا التقرير يمكن تصحيح مسار

[1] توفيق عبد الجليل ،**أثر هيكل رأس المال على أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ، المجلد 10 العدد 3 ، 2014، ص ص: 392، 393.

[2] عز الدين مصطفى الكور، **أثر السيولة على كفاءة التكلفة والأداء** ، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني يومي 27-28 أفريل، 2010، ص: 01.

[3] Jennifer Martinez –Ferrero**; Consequences of Financial reporting quality on corporate performance Evidence at the international level;** Estudions de Economy; Vol41; n°1; 2014; P: 54.

أداء المؤسسة وتحقيق نجاحها ويقوم المدقق الخارجي ببيان الانحرافات المالية والإدارية التي ارتكبتها إدارة المؤسسة، فهو يعتبر بمثابة جرس إنذار مبكر للمؤسسة محل التدقيق بالإضافة إلى ذلك فهو يعتبر بمثابة ضمان لمراقبة جودة المعلومات ومن ثم تقليل لمخاطر[1]. كذلك دراسة (يوسف سعيد يوسف المدلل) التي هدفت إلى توضيح دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري بالشركات المساهمة العامة الفلسطينية وكانت من أهم النتائج التي توصلت إليها أن وحدات التدقيق الداخلي في شركات المساهمة يدعم حوكمة الشركات من خلال دورها في تقييم نظام الرقابة الداخلية [2]

[1] بوقاية زينب ،**التدقيق الخارجي وتأثيره على فعالية الأداء في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة الماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق ، 2010، 2011، ص ص:202،201.

[2] يوسف سعيد يوسف المدلل، **دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري**، مذكرة الماجستير، تخصص محاسبة وتمويل ،2007، ص: 9.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق نستنتج أن الأداء المالي من أهم الوظائف التي تساعد المؤسسة على بلوغ أهدافها و الحفاظ على إستمرارها، وذلك من خلال تقييم الأداء المالي للمؤسسة، الذي يوفر لمستخدمي القوائم المالية مدى قدرة المؤسسة على توفير السيولة و تحقيقها للأرباح والوفاء بالتزاماتها .

كما وجدنا أن هناك العديد من محددات جودة التقارير المالية المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسة، حيث أثبتت العديد من الدراسات ذلك مثل الرفع المالي ، حجم المؤسسة ، الحوكمة، إدارة الأرباح، السيولة، التدقيق...إلخ، بالرغم من الإختلاف في نتائج الدراسة.

الفصل الثالث: دراسة مقارنة بين عينة من المؤسسات الإقتصادية الجزائرية والأجنبية

تمهيد:

بعد أن تطرقنا إلى الجانب النظري للموضوع من خلال دراسة مختلف أبعاده، يُخصص الجزء التطبيقي لدراسة مقارنة بين أثر محددات جودة التقارير المالية على الأداء المالي في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية والأجنبية، ومعرفة ما هي المحددات الأكثر تأثيرا على جودة التقارير المالية، ومحاولة الإجابة على الفرضيات باستعمال الأدوات الإحصائية اللازمة لذلك قمنا بتقسيمه إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: التعريف بالمؤسسات عينة الدراسة، خصائصها المالية، محددات جودة التقارير المالية فيها.

المبحث الثاني: بناء وتحليل نموذج الدراسة.

المبحث الثالث: تحليل نتائج الدراسة.

المبحث الأول: التعريف بالمؤسسات عينة الدراسة، خصائصها المالية، محددات جودة التقارير المالية فيها

يتم من خلال هذا المبحث تقديم ملخص للمؤسسات الاقتصادية عينة الدراسة وهي مؤسستين أجنبيتين (WAL-MART STORES) ومؤسسة (BrithPetroleum)، ومؤسستين جزائريتين هما مؤسسة (CEVITAL) ومؤسسة (SONATRACH) والتعرف على أهم الخصائص المالية، وتشخيص لمحددات جودة التقارير الكمية التي تم التركيز عليها في الدراسة.

المطلب الأول: التعريف بالمؤسسات عينة الدراسة

أولا: مؤسسة (CEVITAL):

(CEVITAL) هي مؤسسة جزائرية عائلية خاصة ملك للسيد ربراب وهي أول شركة خاصة استثمرت في عدة ميادين صناعية وتشمل 26 مؤسسة فرعية ذات نشاطات متنوعة تظم 18000 موظف من بينهم 15000 في الجزائر ، مختصة في الصناعات الغذائية منها الزيوت وصناعة السكر والمواد الدسمة، منتجات أخرى منها إنتاج المياه و المشروبات الغازية و البيع بالتجزئة[1].

أنشأت سنة 1998 ببجاية (رأسمالها 68760 مليار دينار جزائري ، تقوم بتسويق منتجاتها إلى كل من فرنسا ، سويسرا ، مالي ، أوكرانيا ، روسيا و تعتبر أول مصدر خارج البلاد و الوحيدة التي تعمل على إنتاج السكر الأبيض في الجزائر ، كما عرفت قدرتها البشرية تطورا ملحوظا بلغ عدد عمالها 500 سنة 1999 ليصل في 2008 إلى 3996 عامل .[2]

ثانيا: مؤسسة (SONATRACH)

هي مؤسسة جزائرية تأسست بموجب مرسوم رئاسي 491 / 63 المؤرخ في 1963 / 12 / 31 ، في البداية لم تسلم لها إلا مهام النقل و التسويق التي كانت تحت السيطرة الأجنبية و قد كان أول إنجاز حققه هو إنجاز خط أنبوب

[1] www.wikipedia.org.18/05/2017
[2] www.cevital.dz.18/05/2017

البترولي الذي يربط حوض الحمراء بميناء أرزيو الذي يصل طوله حوالي 805 كلم و تم توسيع صلاحيات الشركة بفضل مرسوم رقم 296/ 66 الصادر في 1966 / 09 / 22 حيث أصبحت تشمل على معالجة و تحويل المحروقات و امتلاك المنشآت المعالجة الصناعية للمحروقات وكذا تسويق الصناعة البيتروكيماوية ، على الرغم من التطور الهائل الذي عرفته إلا أن أهميتها لم تتأكد إلا بعد التأميم الذي تم بتاريخ 1971 / 02 / 24 و منذ ذلك التاريخ أصبحت تعمل على تعزيز عملية الاسترجاع الكامل لثرواتها البترولية و الغازية أخذت تكتسب أهمية كبيرة على الصعيد الوطني و الدولي، في بداية الثمانينيات تم تطبيق قانون إعادة الهيكلة حتى تنتج عنها 17 مؤسسة وطنية نذكر أهمها المؤسسة الوطنية للكهرباء و الغاز SONALGAZ و المؤسسة الوطنية لتكرير البترول NAFTEC والمؤسسة الوطنية لتوزيع المنتجات البترولية NAFTAL ، و نظرا لتطور أنشطتها تغير اسمها ولتصبح " الشركة الوطنية للبحث والإنتاج ، نقل تحويل و تسويق المحروقات و كما أنها استطاعت أن تحقق لنفسها مرتبة مرموقة على الساحة العالمية باحتلالها المرتبة 12 ضمن أكبر المؤسسات البترولية العالمية.[1] هي في المرتبة الأولى بين المؤسسات الإفريقية و المرتبة الثانية بين الشركات العالمية المصدرة للغاز النفطي السائل و المرتبة الثالثة بين المؤسسات العالمية المصدرة للغاز الطبيعي تمثل مبيعاتها حوالي 95 % من إجمالي صادرات الجزائر ، وهي توظف أكثر من 50 ألف شخص في المؤسسة الأم و أكثر من 120 ألف شخص في المجموعة ككل[2].

ثالثا: مؤسسة (Wal– MartStrores)

تعد مؤسسة (Wal- MartStrores) ثاني أكبر مؤسسة في العالم و من أكبر متاجر التجزئة في العالم تأسست سنة 1962 من قبل (samwalton) مقرها في الولايات المتحدة الأمريكية، و بدأ التداول في أسهمها في بورصة نيويورك للأوراق المالية في عام (1972) وبحلول عام(1988) أصبحت الشركة المتاجرة بالتجزئة الأكثر ربحية في الولايات المتحدة الأمريكية و في (1989) أصبحت أكبر من حيث الإرادات بحيث لديها (8500) متجرا في خمسة عشرة بلدا تحت خمسة و خمسون اسم مختلف بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك الشركة ما يزيد عن (2200000) موظف في جميع متاجرها حول العالم و هذا الرقم يعد الأعلى في العالم على مستوى الشركات الخاصة و

[1] www.startines.com / ?t = 2365217 18/05/2017
[2] www.bouhanifia.ibda3.org/t139-topic 18/05/2017

بلغ متوسط مبيعاتها(129) مليار دولار في عام (2013) و هذا يعني تحقيق مبلغ (473) مليار كإيرادات إجمالية عن هذا العام و هذا الرقم يصنفها كأعلى شركة في العالم تحقيقا للإيرادات .[1]

رابعا: مؤسسة (BRITH PETROLEUM)

تعد مؤسسة (BP) ثالث أكبر مؤسسة نفط خاصة في العالم تأسست سنة 1908 يعمل بها أكثر 80 ألف موظف تزاول عملياتها في أكثر من80 دولة في ستة قارات و تشمل عملياتها الرئيسية مجالات استكشاف و إنتاج النفط و الغاز و التكرير والتسويق و الإمداد والنقل بحيث تزود مؤسسة النفط البريطانية عملائها بالوقود الذي يستخدم لأغراض النقل و بالطاقة التي تستخدم لأغراض النقل التدفئة والإنارة[2]. كما أنها توفر فرص العمل المباشرة لنحو 83900 شخص في كافة أنحاء العالم وتهدف إلى زيادة القيمة للمساهمين[3].

المطلب الثاني: الخصائص المالية لمؤسسات عينة الدراسة

في هذا المطلب نحاول التعرف على أهم الخصائص المالية لمؤسسات عينة الدراسة:

أولا : الخصائص المالية لشركات الجزائرية عينة الدراسة .

1- الخصائص المالية لشركة CEVITAL

من خلال الشكل رقم (3-1) نلاحظ أن مؤسسة (CEVITAL) ارتفع حجم الأصول ووصل إلى أعلى قيمة له في سنة 2010 بـ 126311 مليون دينار بعد أن كان سنة 2002 يقدر بقيمة 21278 مليون دينار. وهذا بمعدل نمو يقدر بـ: 493.6% خلال الفترة. كذلك نلاحظ أن الأرباح الصافية ارتفعت من 2996 مليون دينار سنة 2002 إلى 18043 سنة 2010 . ونلاحظ أن القيمة السوقية للمساهمات كانت سنة 2002 بقيمة 6515 مليون دينار و ارتفعت إلى أن وصلت سنة 2010 إلى 106455 مليون دينار. ونلاحظ أن صافي المبيعات ارتفعت من

[1] www.almrsal.com.18/05/2017
[2] www.adma-opco.com/homes/shareho/der51.aspx.
[3] www.bp.com/content/dam/bp/pdf/sustainability/group.ruports/Bp.Sustainabil , ty- review – summary-2013 – arabic.pdf. 18/05/2017. 8 :29

14342 مليون دينار إلى أن وصل إلى أعلى قيمة له سنة 2010 بقيمة 159490 مليون دينار. والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (1-3) أهم الخصائص المالية لمؤسسة CEVITAL

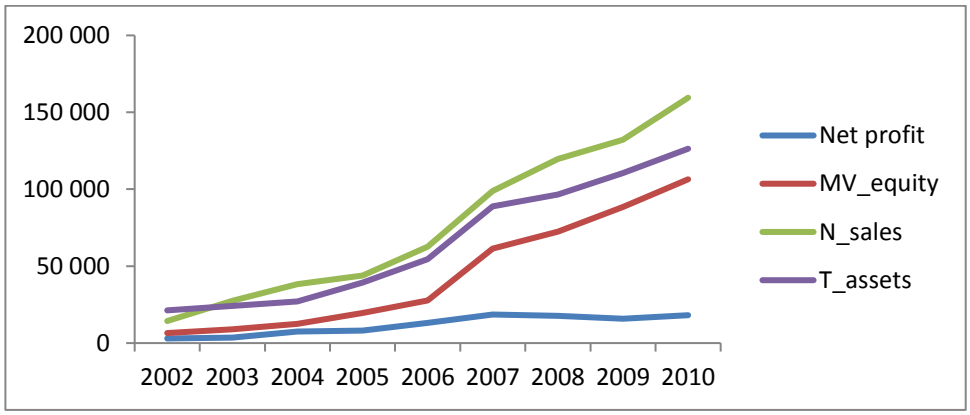

المصدر : الكشوفات المالية للمؤسسة

2- الخصائص المالية لشركة SONATRACH

نلاحظ من خلال الشكل (2-3) أن حجم الأصول وصل إلى أعلى قيمة له سنة 2013 و التي تقدر ب: 8555000 مليون دينار في حين كان سنة 2001 بقيمة 1653630 مليون دينار، كما نلاحظ أن الأرباح الصافية في تزايد حيث كانت سنة 2001 بقيمة 177079 مليون دينار إلى أن وصلت سنة 2013 إلى 11000 مليون دينار . وأن صافي المبيعات و صل إلى أقصاها سنة 2013 بقيمة 5324000 مليون دينار حيث كان سنة 2001 بقيمة 1509000 مليون دينار . كما نلاحظ أن قيمة السوقية للمساهمات لمؤسسة SONATRACH في ارتفاع مستمر حيث كانت سنة 2001 تقدر بقيمة 669671 مليون دينار إلى أن وصلت سنة 2013 5554000 مليون دينار، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (2-3) أهم الخصائص المالية لمؤسسة SONATRACH

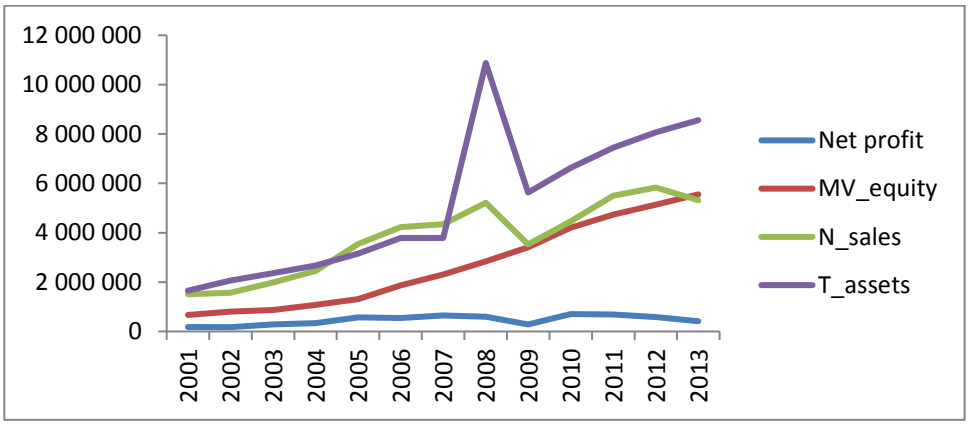

المصدر : الكشوفات المالية للمؤسسة

ثانيا: الخصائص المالية للشركات الأجنبية عينة الدراسة:

من خلال الشكل (2-3) صافي المبيعات لمؤسسة (wal. mart stores) تزايد كان في 2000 بقدر بـ: 165.013 إلى أن وصل سنة 2013 إلى 466.114 مليون دولار. من خلال الشكل يتضح لنا أن الأرباح الصافية لشركة (wal. mart stores) في تحسن وتزايد مستمر حيث كانت سنة 2000 بقيمة 5.377 مليون دولار إلى أن وصلت سنة 2013 إلى 16.999 مليون دولار.كذلك يوضح لنا أن إجمالي الأصول ارتفع من 70.349 مليون دولار سنة 2000 إلى 203.105 مليون دولار سنة 2013. ويتضح لنا أن قيمة المساهمات وصلت إلى أعلى قيمة في سنة 2013 بـ: 76.343 مليون دولار .

الشكل رقم (3-3) أهم الخصائص المالية لمؤسسة wal. mart stores

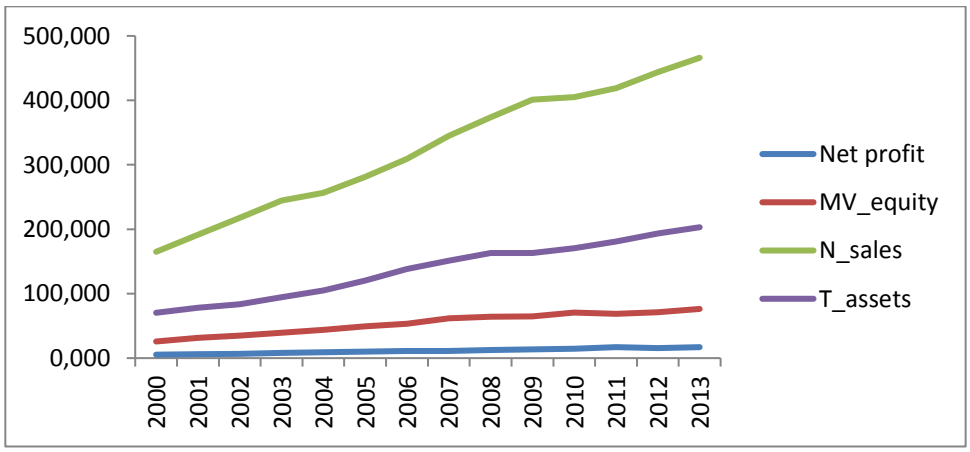

المصدر : الكشوفات المالية للمؤسسة

من خلال الشكل (3-3) أن صافي المبيعات لمؤسسة BP في تزايد حيث وصل سنة 2013 إلى 379.000 مليون دولار، في حين نجد أن الأرباح الصافية في تذبذب شهدت تزايد في الأرباح من سنة 2002 إلى غاية سنة 2006 ثم انخفضت من سنة 2006 إلى غاية 2010 بحيث حققت خسارة في هذه السنة تقدر بـ: 3.32 مليون دولار. وفي سنة 2011 تداركت المؤسسة الخسارة وتزايدت أرباحها الصافية بحيث قدرت في هذه السنة بـ: 26.10 مليون دولار لكنها لم تستمر إلى أن انخفضت هذه القيمة فأصبحت سنة 2013 تقدر بـ: 23.45 مليون دولار. كذلك إجمالي الأصول ارتفع من 32.28 مليون دولار سنة 2000 إلى 305.69 مليون دولار سنة 2013. وكذلك صافي المبيعات كانت في أعلى قيمة لها سنة 2013، بـ : 129.30 مليون دولار بعد أن كانت سنة 2000 تقدر بقيمة 73.42 مليون دولار.والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (3-4) أهم الخصائص المالية لمؤسسة BP

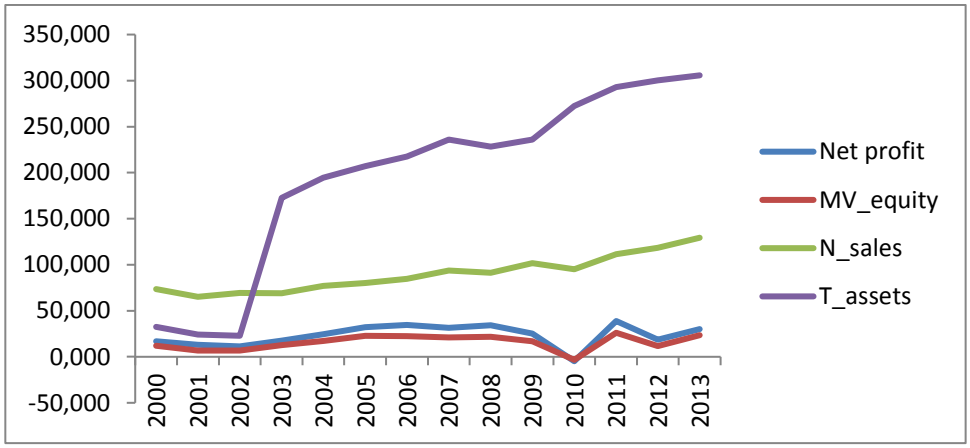

المصدر : الكشوفات المالية للمؤسسة

من خلال ما سبق وجدنا أن لكل مؤسسة خصوصيتها المالية، وأغلبها في صحة مالية جيدة من خلال تحقيق معدلات نمو عالية.

المطلب الثالث: تحليل محددات جودة التقارير المالية في المؤسسات الإقتصادية الأجنبية والجزائرية.

أولا: تحليل محددات جودة التقارير المالية في المؤسسات الأجنبية.

أ- تحليل متوسط الرفع المالي للشركات الأجنبية:

نلاحظ من خلال الشكل (4-3) أن الاتجاه العام للرفع المالي في المؤسسات الأجنبية في ارتفاع خلال الفترة من سنة 2001 إلى سنة 2012 وذلك بمعدل نمو يقدر بـ: 60.7 % وانخفضت النسبة إلى حوالي 41 % سنة 2013 وكما تجدر الإشارة إلى أن أعلى نسبة لمتوسط الرفع المالي حققتها سنة 2013 بمعدل يقدر بـ: 72 % كما نلاحظ أن المؤسسات الأجنبية عينة الدراسة لديها نسب رفع مالي عالية نتيجة اعتمادها على الديون طويلة الأجل، وهذا دليل على أن المؤسسات الأجنبية تستعمل فوائد القروض في التأثير على النتيجة في التقارير المالية. والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل (5-3) متوسط الرفع المالي لمؤسستي BP & (wal. mart stores)

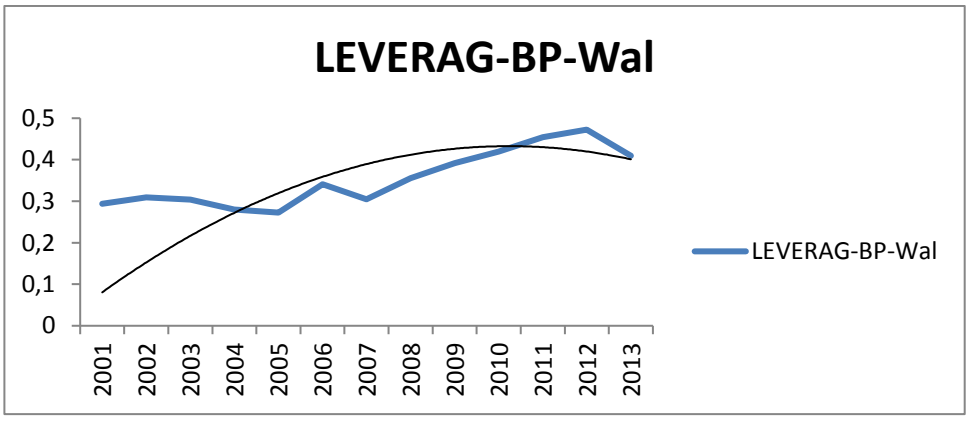

المصدر : الكشوفات المالية للمؤسسات

ب- تحليل متوسط حجم المؤسسة للشركات الأجنبية:

نلاحظ من خلال الشكل أن متوسط حجم المؤسسات الأجنبية في ارتفاع من سنة 2001 إلى سنة 2013 وهذا دليل على أن المؤسسة في تطور مستمر وذلك بمعدل نمو يقدر بحوالي 46.35 % حيث نلاحظ هذا

التطور والزيادة في الحجم يجعل المؤسسات تحاول أن تقدم التقارير مالية بجودة بأعلى لكل الأطراف وهذا من أجل إظهار أداء مالي أحسن في السوق. والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل (3-6) متوسط حجم مؤسستي BP & (wal. mart stores)

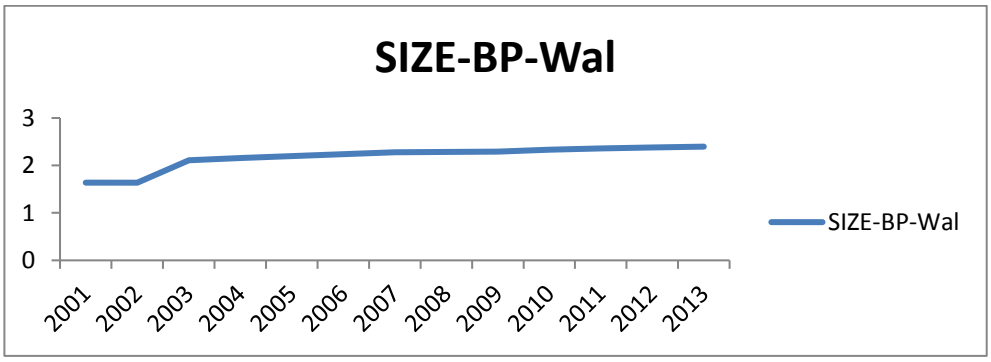

المصدر : الكشوفات المالية للمؤسسات

ج- تحليل متوسط التدفقات النقدية التشغيلية:

نلاحظ من الشكل أن التغيرات في ما في التدفقات مضطرب وفي اتجاه عام منخفض خلال الفترة من 2001 إلى 2013 بنسبة تقدر بحوالي 113 % وهذا التغير في التدفقات النقدية من شانه التأثير على جودة التقارير المالية من خلال الاضطرابات في التدفقات وهو دليل على وجود تلاعبات في المستحقات الاختيارية.والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل (3-7) متوسط التغيرات في التدفقات النقدية لمؤسستي BP & (wal. mart

(stores

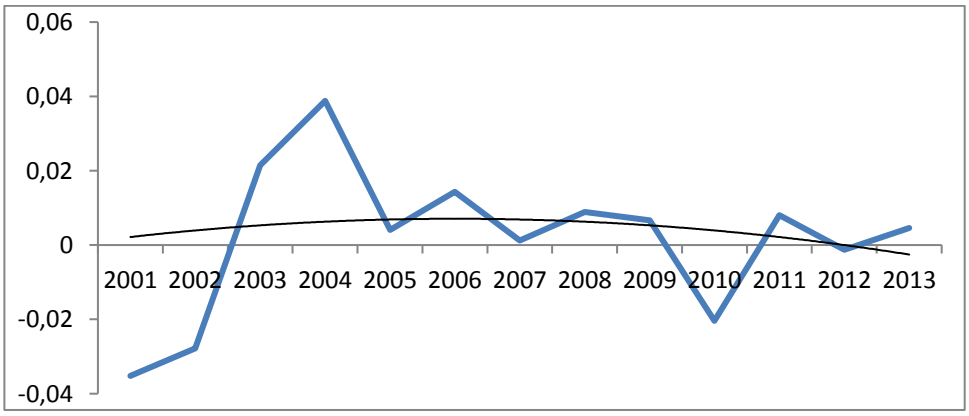

المصدر : الكشوفات المالية للمؤسسات

ثانيا: تحليل محددات جودة التقارير المالية في المؤسسات الجزائرية:

أ- تحليل متوسط الرفع المالي للمؤسسات الجزائرية :

نلاحظ من خلال الشكل (7-3) أن مستوى متوسط الرفع المالي في المؤسسات الجزائرية في انخفاض مستمر خلال الفترة من 2003 إلى 2010 وذلك بمعدل يقدر بحوالي 94 % وهذا الدليل على أن المؤسسات الجزائرية لا تعتمد كثيرا على الاقتراض من أجل انجاز المشاريع وتطوير قدراتها المالية في السوق، وبالتالي نرى أن أثرها على جودة التقارير المالية قد يكون ضعيف، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل (8-3) متوسط الرفع المالي لمؤسستي SONATRACH&CEVITAL

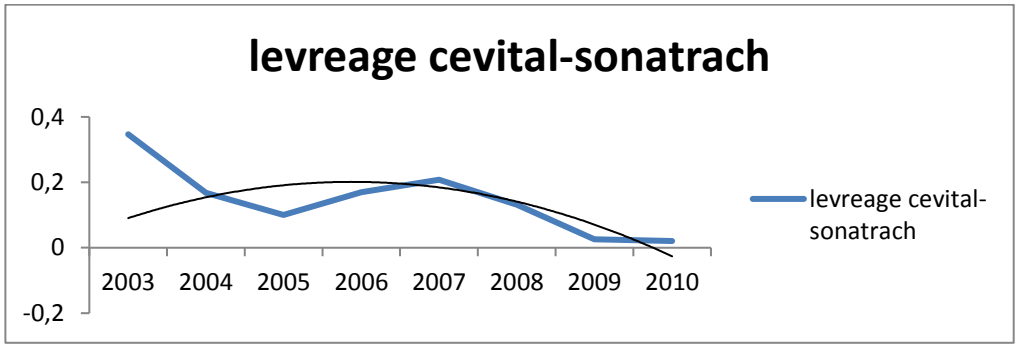

المصدر : الكشوفات المالية للمؤسسات

ب- تحليل متوسط الحجم بالنسبة للشركات الجزائرية:

من خلال الشكل نلاحظ أن الاتجاه العام في متوسط حجم الشركات الجزائرية في ارتفاع خلال الفترة من 2003 إلى 2010 وذلك بمعدل نمو يقدر بحوالي 11 % كما نلاحظ أن حجم هذا النمو بطيء مقارنة بمؤسسات أجنبية. والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل (3-9) متوسط حجم لمؤسستي للمؤسسة &CEVITAL SONATRACH

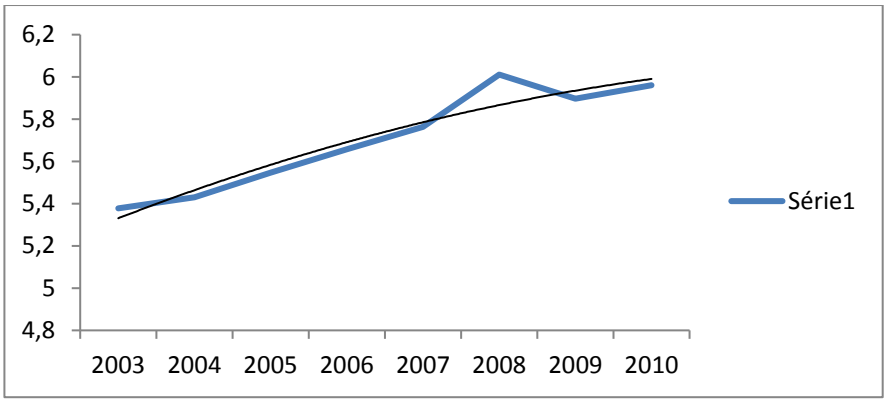

المصدر : الكشوفات المالية للمؤسسات

ج- تحليل متوسط تدفقات النقدية بالنسبة للشركات الجزائرية:

نلاحظ من خلال الشكل أن متوسط التغيرات في التدفقات التشغيلية يعتبر كذلك مضطرب ويعاني عدم الاستقرار حيث أن الاتجاه العام له من 2003 إلى 2010 كان منخفض بمعدل يقدر بحوالي 62 % وهذا قد يدل على وجود تلاعبات في المستحقات الاختيارية. والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل (3-10) متوسط التغيرات في التدفقات التشغيلية لمؤسستي &CEVITAL SONATRACH

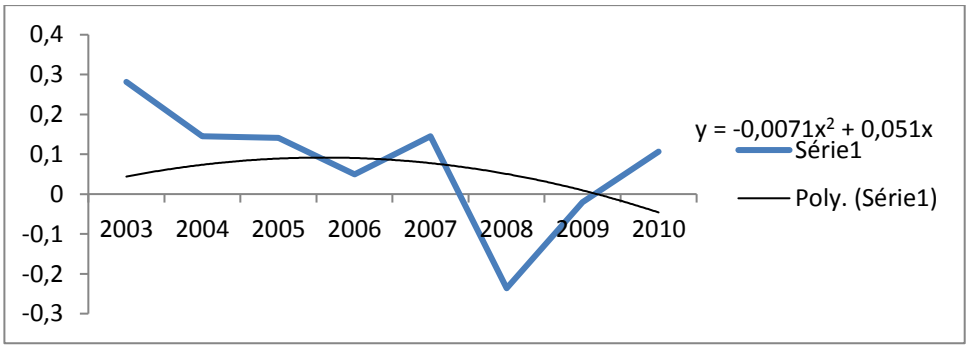

المصدر : الكشوفات المالية للمؤسسات

المبحث الثاني: بناء وتحليل نموذج الدراسة

المطلب الأول: شرح متغيرات الدراسة

من خلال هذا المطلب نحاول إبراز متغيرات نموذج الدراسة من أجل اختبار الفرضية الأولى: توجد محددات لجودة التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية الأجنبية والجزائرية؟

نقوم أولا بـ: بناء نموذج الدراسة بناءا على قراءة الدراسات السابقة، الذي يوضح العلاقة بين جودة التقارير المالية والمتغيرات المستقلة الأخرى (حجم المؤسسة، الديون، الرفع المالي للمؤسسة، التغير في التدفق النقدي)، التي تمثل محددات جودة التقارير المالية الكمية، باستخدام الانحدار الخطي المتعدد كما يلي:

$$FRQ_{i.t} = B_1 \text{ Leverage} + B_2 SiZE_{i.t} + B_3 DEBT_{i.t} + B_4 \Delta CFO_{i.t} + B_5 GRAWTh_{i.t}$$

حيث أن:

$FRQ_{i.t}$: جودة التقارير المالية للمؤسسة (i) في الوقت (t)؛

B_1،B_2،B_3: معاملات المتغيرات المستقلة؛

$Leverage_{i.t}$: الرفع المالي للمؤسسة كما في الوقت (t) ويتم حسابه بقسمة إجمالي الديون على إجمالي حقوق المساهمين؛

$SiZE_{i.t}$: حجم المؤسسة (i) في الوقت (t) ويتم حسابه باللوغاريتم الطبيعي الإجمالي أصول؛

$DEBT_{i.t}$: ديون المؤسسة (i) في الوقت (t) ويتم حسابه بقسمة الديون طويلة الأجل على إجمالي الأصول؛

$GRAWTh_{t.t}$: وهو معدل النمو لمؤسسة (i) في الوقت (t) ويتم حسابه بطرح صافي المبيعات لسنة ($t_{.1}$) من صافي المبيعات لسنة (t) تم قسمتها على صافي مبيعات للسنة ($t_{.1}$).

$\Delta CFO_{i.t}$: التغير في التدفق النقدي لمؤسسة (i) في الوقت (t) ويتم حسابه بقسمة التدفق النقدي على إجمالي الأصول.

والجدول رقم (4و5) يوضحان نتائج حساب المتغيرات المستقلة للنموذج لكل من المؤسسات الأجنبية والجزائرية عينة الدراسة. (أنظر الملاحق رقم04 و 05).

المطلب الثاني:استخراج نموذج الدراسة.

من خلال هذا المطلب نقوم بقياس متغير نموذج جودة التقارير المالية باستخدام نموذج (Jones) المعدل من طرف (Dechow 1995) الذي يقوم على حساب المستحقات الاختيارية وفقا للخطوات التالي:

أولا:قياس المستحقات الكلية

التي تتكون من نوعين من المستحقات، المستحقات الاختيارية، والمستحقات الغير اختيارية بحيث أن:

المستحقات الكلية = المستحقات الاختيارية + المستحقات الغير اختيارية.

ويمكن التعبير عنها بالمعادلة التالية:

$$\mathbf{TACC_{i.t} = NDACC_{i\,t} + DACC_{i\,t}}$$

حيث أن:

$\mathbf{TACC_{i.t}}$: المستحقات الكلية للمؤسسة i في الفترة t؛

$\mathbf{NDACC_{i\,t}}$: المستحقات الغير اختيارية لمؤسسة i في الفترة t؛

$DACC_{i\,t}$: المستحقات الاختيارية للمؤسسة i في الفترة t؛

ويتم تحديد المستحقات الكلية كما يلي:

$$TACC_{i.t}=NA_{i.t}- CFO_{i.t}$$

حيث أن:

$TACC_{i.t}$: المستحقات الكلية للمؤسسة i خلال الفترة t؛

$NA_{i.t}$: صافي الربح التشغيلي للمؤسسة i خلال الفترة t؛

$CFO_{i.t}$: التدفق النقدي من العمليات التشغيلية للمؤسسة i خلال الفترة t.

ثانيا: يتم تقدير معالم النموذج الذي سيتم من خلاله احتساب المستحقات غير اختيارية ($NACC_{i.t}$) من وفق معادلة الانحار التالية والتي تتم لمجموعة المؤسسات عينة الدراسة في كل سنة على حدة وذلك وفقا للنموذج (Jones) التالي:

$$\mathbf{TACC_{i.t} / A_{i.t}= x_1(1/A_{i.t-1}) + x_2 (DREV_{i.t}- DREC_{i.t})/ A_{i.t-1}+ x_3 PPE_{i.t}/ A_{it-1}+ E_{it}}$$

حيث أن:

$\mathbf{TACC_{i.t}}$: المستحقات الكلية المؤسسة (i) في الفترة (t)؛

$\mathbf{DREV_{i.t}}$: التغير في إيرادات المؤسسة (i) في الفترة (t)؛

$\mathbf{DREV_{i.t}}$: التغير في حسابات تحت التحصيل المؤسسة في الفترة (t) ؛

$\mathbf{PPE_{i.t}}$: العقارات والممتلكات والآلات للمؤسسة i في الفترة (t)؛

$\mathbf{A_{i.t-1}}$: إجمالي أصول المؤسسة عند نهاية الفترة (t-1) ؛

$E_{i.t}$: الخطأ العشوائي.

ثالثا: تحديد المستحقات الغير الاختيارية العادية ($NDACC_{i.t}$) لكل مؤسسة من مؤسسات العينة على حدة خلال كل سنة من سنوات الدراسة من خلال معالم النموذج السنوية المقدرة من خلال المعادلة التالية:

$$\mathbf{NDACC_{i.t} = x_1(1/A_{i.t} - 1) + x_2 (DREV_{i.t} - DREC_{i.t}) / A_{i.t-1} + x_3 PPE_{i.t}/ A_{i.t-1} + E_{i.t}}$$

رابعا: يتم احتساب المستحقات الاختيارية ($DREC_{i.t}$) لكل مؤسسة بالفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية.

$$DACC_{i.t} = TACC_{i.t} - NDACC_{i.t}$$

حيث أن:

$\mathbf{NDACC_{i.t}}$: المستحقات الغير الاختيارية؛

$\mathbf{TACC_{i.t}}$: المستحقات الكلية ؛

$\mathbf{DACC_{i.t}}$: المستحقات الاختيارية.

حيث كلما زادت المستحقات الاختيارية كلما قلت جودة التقارير المالية (أنظر الجدول 01 و 02) في الملحق رقم 4و5.

المبحث الثالث: تحليل نتائج الدراسة

المطلب الأول: تحليل أثر محددات جودة التقارير المالية في المؤسسات في المؤسسات الإقتصادية الأجنبية والجزائرية.

أولا: تحليل أثر محددات جودة التقارير المالية في المؤسسات الجزائرية عينة الدراسة.

TABLEAU N° 01:variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	Δ CFO, LEVERAG, SIZE, GROWTH, DEBT[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : DACC

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

TABLEAU N° 02:Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	0,495[a]	0,245	0,025	0,15907617101

a. Prédicteurs : (Constante), Δ CFO, LEVERAG, SIZE, GROWTH, DEBT

TABLEAU N° 03 Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	0,192	0,308		0,624	0,542
	GROWTH	0,006	0,199	0,010	0,032	0,975
	SIZE	-0,021	0,047	-0,131	-0,449	0,660
	LEVERAG	0,954	0,899	0,712	1,062	0,306
	DEBT	-2,862	2,153	-0,875	-1,330	0,205
	Δ CFO	-0,269	0,218	-0,304	-1,233	0,238

a. Variable dépendante : DACC

من خلال الجدول رقم (01) نلاحظ أن المتغير التابع هو (DACC) المستحقات الاختيارية و أن المتغيرات المستقلة هي (DCFO) التغير في التدفقات النقدية وحجم المؤسسة (SiZE) و (GROWTH) معدل النمو، (DEBT) الديون، (LEVERAG) الرفع المالي.

ومن خلال الجدول رقم (02) نلاحظ أن معامل الارتباط النموذج هو 49% (R=0.49)

ومن خلال الجدول رقم (03) نلاحظ عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغيرات المستقلة (Growth) معدل النمو و (SiZE) حجم المؤسسة، (LEVERAG) الرفع المالي، (DCFO) الديون، (DCFO) التغير في التدفقات النقدية، وجودة التقارير المالية وهذا بدل.

ثانيا: تحليل أثر محددات جودة التقارير المالية في المؤسسات الأجنبية عينة الدراسة.

TABLEAU N° 04 Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	DEBT, GROWTH, LEVERAG, Δ CFO, SIZE[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : DACC

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

TABLEAU N° 05Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	0,570[a]	0,325	0,156	3,90055218

a. Prédicteurs : (Constante), DEBT, GROWTH, LEVERAG, Δ CFO, SIZE

TABLEAU N° 06Coefficients[a]

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
	B	Ecart standard	Bêta		
1 (Constante)	-4,413	15,145		-0,291	0,774
Δ CFO	92,184	40,543	0,671	2,274	0,034
GROWTH	5,710	6,751	0,159	,846	0,408
SIZE	2,480	6,050	0,168	0,410	0,686
LEVERAG	-10,846	6,810	-0,381	-1,593	0,127
DEBT	12,595	19,088	0,340	0,660	0,517

a. Variable dépendante : DACC

من خلال الجدول رقم (4) نلاحظ أن المتغير التابع هو: (DACC) المستحقات الاختيارية والمتغيرات المستقلة (DEBT) الديون، (Growth) معدل النمو، (SiZE) حجم المؤسسة، (LEVERAG) الرفع المالي، (ΔCFO) التغير في التدفقات النقدية). نلاحظ من خلال الجدول رقم (05) أن معامل الارتباط للنموذج هو: %57 (R = 0.57).

من خلال الجدول رقم(06) نلاحظ أن هناك علاقة موجبة ودالة بين (Δ CFO) التغير في التدفقات النقدية وجودة التقارير المالية لأن متغير (Δ CFO) أقل من 0.05 ومعامله هو 92.184

حيث أن:

DACC=-4.413+ 92.18 Δ CFO

و أما بالنسبة للمتغيرات المستقلة الأخرى (GRAWTA، DEBT،SIZE،LEVRAGE) لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بينها وبين جودة التقارير المالية حيث أنها أكبر من (0.05).

المطلب الثاني: تحليل أثر المحددات على الأداء المالي:

استنادا إلى النتائج الواردة في الجدول رقم (07) نلاحظ وجود علاقة موجبة ودالة بين (Δ CFO) التغير في التدفقات النقدية والعائد على حقوق الملكية (ROE) بـ: 0.685 . وكما نلاحظ من خلال الجدول أن وجود علاقة سالبة ودالة بين (Δ CFO) و العائد على الأصول(ROA) بـ: 0.535- . والجدول التالي يوضح ذلك:

TABLEAU N° 07 Corrélations

		ROE	ROA	Δ CFO
ROE	Corrélation de Pearson	1	-0,054	0,685**
	Sig. (bilatérale)		0,794	0,000
	N	26	26	26
ROA	Corrélation de Pearson	-,054	1	-0,535**
	Sig. (bilatérale)	0,794		,005
	N	26	26	26
Δ CFO	Corrélation de Pearson	0,685**	-0,535**	1
	Sig. (bilatérale)	0,000	0,005	
	N	26	26	26

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

خلاصة الفصل:

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل نجد أن كلما زادت المستحقات الاختيارية كلما قلت جودة التقارير المالية، وهذا دليل على أن المؤسسة تقوم بممارسة إدارة الأرباح وكذلك أن من بين المحددات جودة التقارير المالية المؤثرة على الأداء المالي نجد التغير في التدفقات النقدية يؤثر على الأداء المالي للمؤسسات الأجنبية عينة الدراسة، في حين نجد أن محددات جودة التقارير المالية لا تؤثر على الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية عينة الدراسة.

الخاتمة

تعتبر التقارير المالية ذات الجودة العالية هي الأكثر فائدة في إتخاذ القرارات المناسبة ، حيث أن التحكم في محددات جودة التقارير المالية، و الاستغلال الجيد لها يحقق أرباحا ونجاحا للخطط المستقبلية ، وضمان لبقاء المؤسسة و إستمرارها ،كما تعطي الصورة الصادقة لأدائها المالي لمستخدمي القوائم المالية لإتخاذهم القرارات الأكثر فعالية.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر محددات جودة التقارير المالية التي تؤثر على الأداء المالي للمؤسسات الأجنبية و الجزائرية ، وقد تبين من هذه الدراسة أنه يوجد محددات لجودة التقارير المالية التي تؤثر على الأداء المالي للمؤسسة، حيث أصبحت المؤسسات الإقتصادية تسعى إلى إستغلالها من أجل مساعدتها في النمو والتميز بالكفاءة والفعالية في الأسواق الداخلية والخارجية والتوسع في نشاطها. وبالتالي تم التطرق إلى جودة التقارير المالية ومحدداتها وإبراز أهميتها و تم التطرق إلى التعريف بالأداء المالية وأهميته في المؤسسة الإقتصادية ومدى تأثير هذه المحددات على الأداء المالي من خلال مجموعة من الدراسات التي أثبتت ذلك .

و إنصبت الدراسة التطبيقية على عينة من المؤسسات الإقتصادية والجزائرية خلال الفترة من 2001 إلى 2013 ، وعليه و بناء على الأهداف من هذه الدراسة، تم إستخلاص النتائج التالية:

- **في الجانب النظري:**

تم الوصول إلى قناعة أن هناك محددات لجودة التقارير المالية في المؤسسة الإقتصادية، والتي تختلف درجة الإعتماد عليها من مؤسسة إلى أخرى، وذلك يرجع إلى خصوصية هذه الأخيرة، كذلك وجدنا أن الأداء المالي من الضرورات التي تهتم بها المؤسسة عند بناء إستراتيجيتها، وكذلك توصلنا إلى أن محددات جودة التقارير المالية تؤثر على الأداء المالي، من خلال إبراز العديد ن الدراسات السابقة بالرغم من إختلاف نتائجها، نتيجة العديد من الظروف.

- **الجانب التطبيقي:**

من خلال تحليل نموذج الدراسة توصلنا إلى أن هناك:

- لا توجد محددات لجودة التقارير المالية في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، وذلك يرجع إلى العديد من الأسباب أهمها، عدم وجود تكريس لهذه المصطلح في البيئة الإقتصادية الجزائرية؛

- توجد محددات لجودة التقارير المالية في المؤسسات الإقتصادية الأجنبية، بالرغم من وجودنا لمتغير واحد فقط، هو التغير في التدفقات في التدفقات النقدية التشغيلية؛
- يوجد أثر لمحددات جودة التقارير المالية على الأداء المالي في المؤسسات الإقتصادية الأجنبية والجزائرية.

- **التوصيات:**

تأسيسا على ما سبق، وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة يمكن تقديم التوصيات التالية:

- ضرورة الإلتزام بتحقيق جودة التقارير المالية والسعي لتكون القوائم المالية أكثر فائدة لمستخدميها؛
- ضرورة التقليل من ممارسة إدارة الأرباح في المؤسسات الإقتصادية و تحقيق الإفصاح والشفافية ؛
- توعية مسيري المؤسسات الإقتصادية بضرورة الفهم الجيد لمحددات جودة التقارير المالية، ومحاولة إستغلالها لتحقيق الأهداف المالية؛
- محاولة الإستفادة من التجارب الدولية للمؤسسات الإقتصادية في تكريس مفهوم جودة التقارير المالية، وتطبيقها على المؤسسات الجزائرية.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المراجع :

1- قائمة المراجع باللغة العربية:

- **أعمال منشورة وغير منشورة:**

1- إبراهيم عبد الحي محمد خالد، **دراسة العلاقة بين لجان المراجعة و جودة التقارير المالية**، مذكرة الماجستير، تخصص محاسبة، جامعة أسيوط، 2011.

2- أحمد حسين علي حسين ، نظم المعلومات المحاسبية الإطار الفكري والنظم التطبيقية النظام اليدوي ، تحليل وتصميم النظام ، نظام الحاسب ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، الاسكندرية ، 2006.

3- أحمد صلاح عطية،**مبادئ المحاسبة الماليةنظام المعلومات لخدمة متخذي القرارات**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 2007.

4- أحمد مخلوف ، **الأزمة المالية العالمية واستشراق الحل باستخدام مبادئ الافصاح والشفافية وحوكمة الشركات** ، الملتقى العلمي الدولي الأول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، 20، 21 أكتوبر 2009.

5- أكرم يحيى علي الشامي، **أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية**، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة الشرق الأوسط، 2009.

6- إيمان محمد سعد الدين، تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية وتكلفة رأسا المال وأثرها على قيمة المنشأ ة، مجلة المحاسبة والمراجعة،2010.

7- بدر الدين فاروق أحمد سالم ، نصر الدين حامد أحمد ، دور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في رفع كفاءة التخطيط والرقابة في المؤسسات المالية السودانية ، مجلة العلوم الاقتصادية ، المجلد (14) ، العدد (1) ، 2013.

8- بوعشة مبارك ، هبة بوشوشة ، **دور جودة أمن المعلومات المحاسبية في إدارة الأزمة المالية العالمية** ، المؤتمر العلمي الدولي السابع تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال ، التحديات الفرص ، الآفاق ، جامعة الزرقاء ، الأردن ، 3-5 نوفمبر 2009.

9- بوقاية زينب ،**التدقيق الخارجي وتأثيره على فعالية الأداء في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة الماجستير،تخصص محاسبة وتدقيق ، 2010، 2011.

10-توفيق عبد الجليل ،**أثر هيكل رأس المال على أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ، المجلد 10 العدد 3 ، 2014.

11- جميل حسن النجار، **قياس أثر الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة الشركات على الأداء المالي** ،مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث، المجلد 04، العدد 2، 2016.

12- جميل حسن النجار، **قياس مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية و التقارير المالية و أثره على القيمة السوقية للسهم**، مجلد البلقاء للبحوث و الدراسات، المجلد 17، العدد 02، 2014.

13- جميل حسن النجار، **مدى تأثير الرفع المالي على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين** ، مجلة جامعة الأزهر سلسلة العلوم الإنسانية ، المجلد 15 ، العدد1، 2013.

14- حامدي علي ،**أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة الماجستير، تخصص محاسبة،2010-2011.

15- حسن عبد الكريم سلوم وبتول محمد نوري ، **دور المعايير المحاسبية في الحد من الأزمة المالية العالمية** ، المؤتمر العلمي الدولي السابع لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال " تحديات – القرض الآفاق ، الجامعة الزرقاء....

16- خالد جمال الجعارات ، **معايير التقارير المالية الدولية 2007**، دار إثراء ، للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2008.

17- دادن عبد الغني وكماسي محمد الأمين، **الأداء المالي من منظور المحاكة المالية**، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 8-9 مارس، 2005.

18- دادن عبد الغني، **قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الإقتصادية**، مجلة الفكر الباحث، العدد 04، جامعة ورقلة، 2006.

19- رضوان حلوة حنان ، نزار فليح البلداوي ، **مبادئ المحاسبة المالية** ، دار إثراء للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، .

20- ريتشارد شرويدر،تعريب خالدعلي أحمد كاجيجي و أخرون ،**نظرية المحاسبة**، دار المريخ للنشر،الرياض،المملكة العربية السعودية، 2006.

21- زعدار أحمد ، سفير محمد ، **خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الافصاح وفق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)** ، مجلة الباحث ، العدد السابع 2009، 2010 .

22- زينب عباس حميدي ، **الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وأثرها في تقييم أضرار الحرب** ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، العدد 75 ،الجزائر، 2009.

23- سامح محمد رضا، رياض أحمد، دور حوكمة الشركات في تحسين التقارير المالية للحد من الأزمات المالية للحد ، دار النشر المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2013.

24- سليمة غدير أحمد، سلمى كيحلي عائشة ، **دور الأداء البيئي في الرفع من تنافسية المؤسسات الاقتصادية** ، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات ، الطبعة الثانية: نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي ، جامعة ورقلة ، يومي22و23 2011.

25- سيد عبد الرحمان عباس بلة، **دور حوكمة الشركات في ممارسة أساليب المحاسبة الابداعية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 14، 2012.

26- الشيخ الداوي، **تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء**، مجلة الباحث، العدد07، جامعة الجزائر، 2009- 2010 .

27- صباحي نوال، أثر الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية، المؤتمر الدولي الثالث لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، آليات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري ومطابقته مع معايير المحاسبة الدولية وتأثيره على جودة المعلومة المحاسبية، جامعة الوادي، ص:73....

28- صبايحي نوال، **الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية (IAS/IERS) وأثره على جودة المعلومة**، مذكرة الماجستير، تخصص محاسبة و تدقيق، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010-2011.

29- طارق عبد العال حماد ، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان** ، نظرة حالية و مستقبلية ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، الإسكندرية 2006.

30- طارق عبد العال حماد، سمير محمد الشاهد ، **قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وفقا لمعايير المحاسبة الدولية** ، إتحاد المصارف العربية للنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، 2000 .

31- طاهر محسن منصور الغالبي، وائل محمد صبحي إدريس، **أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2009.

32- عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم**، مذكرة ماجستير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر،2001، 2002.

33- عبد القادر الشيخلي ، **فن كتابة التقارير المالية الإدارية والمالية والفنية وغيرها** ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2008.

34- عبد المطلب محمد مصلح السرطاوي، **أثر الحاكمية المؤسسية على أداء الشركات المدرجة في الأسواق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي**، مجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 11 العدد 03، 2011.

35- عبد المليك مزهودة، **الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم، مجلة العلوم الإنسانية**، العدد الأول،السنة:...، جامعة محمد خيضر.

36- عبد الوهاب نصر، أسماء أحمد الصيرفى، **أثر مستوى الإلتزام الأخلاقي للمحاسبين الماليين على جودة التقارير المالية بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية** ، مجلة المحاسبة و المراجعة .

37- عز الدين الكور، **أثر السيولة على كفاءة التكلفة والأداء** ، مؤتمر الخدمات المالية الاسلامي الثاني .

38- علي عبد الغني ، يونس عليان الشويكي ، يوسف نسان حمدان ، مقال بعنوان أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية ، مقال بمجلة التقني المجلد السادس والعشرون ، العدد الرابع ، 2013.

39- علي عبد الغني اللايذ، يونس عليان الشوبكي، يوسف نيسان الحمدان، **أثر تطبيق قواعد حوكمةالشركات على جودة التقارير المالية**، مجلة التقني،المجلد 26، العدد 4، 2013.

40- فرحات طالب ، إيمان شيحان المشهداني، **الحكومة في المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف**، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع عمان 2011.

41- فهمي مصطفى الشيخ ، **التحليل المالي** ، الطبعة الاولى، 2008.

42- قورين حاج قويدر، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) على تكلفة و جودة المعلومات المحاسبية فيظل تكنولوجيا المعلومات**، مجلة الباحث، العدد، 10، 2012.

43- كتوش عاشور ، **متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي الموحد (IAS /IFRS) في الجزائر** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 6.

44- كرم يحيى علي الشامي، **أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية**، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة الشرق الأوسط، 2009

45- ماجد اسماعيل أبوحمام ، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص محاسبة وتمويل ، غزة، 2009.

46- محمد الصغير قريشي، **عمليات المصادر الخارجية كمدخل لتحسين أداء المؤسسة الإقتصادية**، الملتقى الدولي الثاني لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلم التسيير، **الأداء المتميز للمنظمات والحكومات**، الطبعة الثانية، نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الاداء المالي وتحديات الاداء البيئي يومي 22، 23 نوفمبر جامعة ورقلة 2011.

47- محمد نجيب دباش، طارق قدوري، **دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**،الملتقى الدولي حول واقع وآفاق النظام المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 5 و6 ،2013.

48- مصطفى عبد الله أحمد القضاة، **العوامل المؤثرة على الأداء المالي في شركات مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصاديةوالإدارية**، المجلد 23، العدد 1، 2015.

49- معتصم فضل عبد الرحيم عبد الحميد، فتح الرحمان الحسن المنصور، **بطاقة الأداء المتوازن ودورها في تقويم الأداء بالصندوقالقومي للمعاشات**، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 01 .

50- مناور حداد ، **دور حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية** ، المؤتمر العلمي الأول لكلية الإقتصاد حول حوكمة الشركات ودورها في الاصلاح الاقتصادي ، جامعة دمشق ، 15-16تشرين الأول، 2008.

51- مهدي مأمون الحسين ، نظم المعلمات المحاسبية والإدارية ، مكتب المجتمع للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2013.

52- ناصر محمد علي المجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية واثرها في اتخاذ القرارات، مذكرة الماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2008-2009.

53- ناصر محمد علي المجهلي، **خصائص المعلومات المحاسبية واثرها في اتخاذ القرارات**، مذكرة الماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2008-2009.

54- نعيمة يحياوي ، حكيمة بوسلمة، **دور الحاكمية في تحسين الأداء، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات للحد من الفساد المالي والإداري** ، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 6-7 ماي 2012.

55- نمر محمد الخطيب ، صديقي فؤاد ، **مدى انعكاس الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومة المحاسبية والمالية تجربة الجزائر (النظام المحاسبي المالي (SCF)**، الملتقى العلمي الدولي الأول حول : الإصلاح المحاسبي الدولي في الجزائر ، 29-30نوفمبر 2011.

56- هواري سويسي، بدر الزمان خمقاني، **نموذج مقترح لتقييم مستوى جودة المعلومات المالية المقدمة من تطبق نظام المحاسبي المالي**، المؤتمر العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة فاصدي مرباح، الجزائر، يومي 29و30، 2011.

57- هيثم محمد الزعبي ، **الإدارة والتحليل المالي** ، الطبعة الأولى ، دار الفكر للطباعة النشر والتوزيع ، 2000

58- يحياوي الهام، بوحديد ليلى، **الحوكمة و دورها في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية**،مجلة أداء المؤسسات الجزائرية،العدد05، 2014.

59- يوسف سعيد يوسف المدلل، **دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري** ،مذكرة الماجستير، تخصص محاسبة وتمويل ،2007.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية.

- **Travaux publies et nom publies :**

60- Abolfazl Danaei and HossainAbdi,**The Relationship Between Firm Size and Profitability Indication of Sustainable Capital Structure of listed companies in Tehran Stock Exchange**, Indian Journal of Fundament and Applied life Sciences, Vol 5; 2015.

61- Afshar Karim; **Effect of Company s size and leverage Features on the Quality of financial Reporting of Companies Listed in Tehran Stock Exchange**; Interdisctpl Jnary Journal of Contemporary Research In Business; VOL 6;N°5.

62- Alim Al Ayub Ahmed; Disclosure of Financial Reporting and Firm Structure as a Determinant: A Study on the listed Companirs of DES; University Reviez; Vol 6; N°1; 2012.

63- Céline Michailesco; **The determinants of the quality of accounting information disclosed by French listed companies**; 2010.

64- Eman Jballah,WidedYousfi,Mohamed AliZarai;**Quality of financial reports: Evidence forom the Tunisia firms; Jornal of Business Management and Economics**; Vol5;N°2;2014.

65- Ferdy Van Beest; Geert Beest; Suzanne Boelens; **Quality of financial Reporting: measuring qualitative characteristics;**Nijmegen Center for Economics(NiCE) Institute for Management Research Radboud University Nijmegen;Radboud University Nijmegen; 2009.

66- J.Aloy and Niresh, T. Velnampy**; Firm Sizeand Profitability: Asutdy of liested Manufacturing firm in SriLanka**,Intenationl Journal of BusIness and Management Vol 9, n°4,2014.

67- Jennifer Martinez –Ferrero**; Consequences of Financial reporting quality on corporate performance Evidence at the international level; Estudions de Economy**; Vol41;n°1; 2014.

68- Jouini fathi ;**The Determinants of the Quality of Fincial information Disclosed by French Listed Companies** ; Mediterranean Journal of Social Sciences ; vol 04 ;N:02 ;2013 .

69- Kirubel Asegdew; **Determonants of Financial Reporting Quality: Evidence from Large Manufacturing Share Companies of Addisa Ababa**; Presented in Partial Fulfilment of the Requirements for the Degree of master of Science in the Acconting and Finance; AddisaAbba University; Ethiopia;2016.

70- Mesu tDogan; **Does Firm Size Affect the firm Profitability? Evidence from Turkey Research Journal of inanace Acconting**; Vol 4; n°4; 2013.

71- Nguyen Thi Phuong Hong; **The Determinants Of Financial Statemen Quality Of Companies Listed On Stock Market Evidence In Vietnam**; Majour: Acconting; University Of Economics Ho chi minha; 2016.

72- Seyed Moosa Mohammadi, **The Relationship between Finanial Reporting Quality and Investment Efficiency inTehran Stock Exchange**; International of Academic Research in Business Social Sciences; Vol 4;N°6; 2014.

73- Xiaosong Zheng; **AComp Arative STUDAY of Financial Reporting Quality;** International Scientific Conference; May 13-14; 2010.

الملاحق

ملحق رقم : 01 بيانات حساب نموذج المؤسسات الاقتصادية الأجنبية

		جدول (1) بيانات حساب نموذج المؤسسات الإقتصادية الأجنبية										
Companies	annee	**Tacc**	**NACC**	**DACC**	**1/Ait-1**	(ΔREV-ΔREC)/Ait-1	PPE/Ait-1	Δ CFO	GROWTH	SIZE	LEVERAG	DEBT
wal-mart stores	2001	-3,3090	-6,3754	3,0664	0,0142	0,3703	0,6797	0,0200	0,1595	1,8928	0,3988	0,1600
wal-mart stores	2002	-3,5890	-6,4119	2,8229	0,0128	0,3358	0,6911	0,0084	0,1383	1,9214	0,4469	0,1880
wal-mart stores	2003	-4,4930	-6,4482	1,9552	0,0120	0,3190	0,7458	0,0272	0,1227	1,9763	0,4222	0,1754
wal-mart stores	2004	-6,9420	-6,5491	0,3929	0,0106	0,1337	0,7614	0,0366	0,0483	2,0208	0,3920	0,1630
wal-mart stores	2005	-4,7770	-6,5335	1,7565	0,0095	0,2354	0,8011	-0,0091	0,0982	2,0800	0,4067	0,1671
wal-mart stores	2006	-6,4040	-6,5021	0,0981	0,0083	0,2212	0,6477	0,0216	0,0975	2,1405	0,4971	0,1913
wal-mart stores	2007	-8,8800	-6,4972	2,3828	0,0072	0,2589	0,6389	0,0183	0,1167	2,1795	0,4421	0,1800
wal-mart stores	2008	-7,9110	-6,5365	1,3745	0,0066	0,1854	0,6407	0,0032	0,0836	2,2127	0,5194	0,2047
wal-mart stores	2009	-9,7470	-6,5322	3,2148	0,0061	0,1655	0,5861	0,0153	0,0729	2,2124	0,5318	0,2118
wal-mart stores	2010	-11,9140	-6,6057	5,3083	0,0061	0,0233	0,6273	0,0190	0,0101	2,2315	0,5166	0,2136
wal-mart stores	2011	-6,6500	-6,5836	0,0664	0,0059	0,0756	0,6167	-0,0153	0,0341	2,2572	0,5937	0,2251
wal-mart stores	2012	-8,5560	-6,5603	1,9957	0,0055	0,1331	0,6063	0,0034	0,0594	2,2865	0,6180	0,2279
wal-mart stores	2013	-8,5920	-6,5683	2,0237	0,0052	0,1108	0,5891	0,0069	0,0502	2,3077	0,5029	0,1890
BP	2001	-10,8700	-6,5405	4,3295	0,0309	0,8744	2,3908	-0,0905	0,1767	1,3821	0,1892	0,5114
BP	2002	-9,0710	-7,2104	1,8606	0,0415	-0,0272	3,6377	-0,0641	0,0258	1,3582	0,1717	0,5225
BP	2003	-3,6850	-7,4073	3,7223	0,0438	-0,3677	3,8837	0,0158	-0,0410	2,2368	0,1861	0,0746
BP	2004	-6,1160	-6,5360	0,4200	0,0058	0,1284	0,5397	0,0410	0,1830	2,2892	0,1679	0,0663
BP	2005	-4,0890	-6,5006	2,4116	0,0051	0,2417	0,5498	0,0172	0,2508	2,3158	0,1386	0,0536
BP	2006	-5,8860	-6,5779	0,6919	0,0048	0,0657	0,5494	0,0070	0,0449	2,3377	0,1849	0,0719
BP	2007	-3,5400	-6,5222	2,9822	0,0046	0,1246	0,4503	-0,0159	0,0998	2,3731	0,1671	0,0663
BP	2008	-6,5060	-6,4515	0,0545	0,0042	0,3574	0,5140	0,0147	0,2595	2,3584	0,1913	0,0765

BP	2009	-10,9570	-6,8534	4,1036	0,0044	-0,5310	0,6095	-0,0020	-0,3294	2,3729	0,2511	0,1081
BP	2010	-16,9400	-6,6372	10,3028	0,0042	0,1858	0,8457	-0,0598	0,2066	2,4350	0,3233	0,1128
BP	2011	3,9430	-6,5934	10,5364	0,0037	0,2609	0,7884	0,0314	0,2626	2,4670	0,3155	0,1200
BP	2012	-8,8150	-6,6964	2,1186	0,0034	0,0107	0,7744	-0,0060	0,0027	2,4774	0,3270	0,1291
BP	2013	2,3510	-6,7142	9,0652	0,0033	0,0013	0,8116	0,0023	0,0080	2,4853	0,3156	0,1335

ملحق رقم :02 بيانات حساب نموذج المؤسسات الإقتصادية الجزائرية

جدول (2) بيانات حساب نموذج المؤسسات الإقتصادية الجزائرية

Companies	année	Tacc	NACC	DACC	1/Ait-1	(ΔREV-ΔREC)/Ait-1	PPE/Ait-1	Δ CFO	GROWTH	SIZE	LEVERAG	DEBT
CEVITAL	2003	-0,0092	-0,0319	0,0227	0,0000	0,5866	0,7020	0,0290	0,9105	4,3815	0,4190	0,1560
CEVITAL	2004	-0,0041	-0,0022	0,0019	0,0000	0,4311	0,6882	0,1664	0,3943	4,4330	0,1493	0,0686
CEVITAL	2005	-0,0083	0,1511	0,1594	0,0000	0,1588	0,8722	0,0282	0,1486	4,5956	0,1317	0,0653
CEVITAL	2006	-0,0071	-0,1068	0,0997	0,0000	0,4545	0,8309	0,1259	0,4293	4,7368	0,0959	0,0489
CEVITAL	2007	-0,0549	-0,1439	0,0890	0,0000	0,5936	1,1470	0,1494	0,5753	4,9485	0,1866	0,1290
CEVITAL	2008	-0,0026	-0,0605	0,0579	0,0000	0,1702	0,8961	-0,0402	0,2106	4,9852	0,0692	0,0519
CEVITAL	2009	-0,0291	-0,0083	0,0207	0,0000	0,1169	1,0086	0,0076	0,1050	5,0431	0,0228	0,0182
CEVITAL	2010	-0,0288	-0,0679	0,0391	0,0000	0,2190	1,0187	0,0226	0,2067	5,1014	0,0188	0,0158
SONATRACH	2002	0,0988	-0,2044	0,3032	0,0000	0,0094	0,4241	0,0029	0,0401	6,3145	0,3330	0,1293
SONATRACH	2003	-0,3984	-0,3146	0,0838	0,0000	0,1990	0,3799	0,5343	0,2671	6,3738	0,2748	0,1011
SONATRACH	2004	-0,4500	-0,3061	0,1439	0,0000	0,1838	0,3842	0,1235	0,2324	6,4269	0,1861	0,0747
SONATRACH	2005	-0,5645	-0,3489	0,2156	0,0000	0,3569	0,5409	0,2537	0,4427	6,4995	0,0682	0,0282
SONATRACH	2006	-0,4624	-0,2874	0,1750	0,0000	0,2135	0,5037	-0,0266	0,1943	6,5790	0,2431	0,1196
SONATRACH	2007	-0,4986	-0,1142	0,3844	0,0000	0,0060	0,7384	0,1408	0,0293	6,5790	0,2286	0,1392
SONATRACH	2008	-0,0789	-0,2276	0,1487	0,0000	0,2655	0,8017	-0,4325	0,2006	7,0367	0,1937	0,0506
SONATRACH	2009	-0,0077	-0,1525	0,1448	0,0000	-0,1591	0,3231	-0,0483	-0,3230	6,7504	0,0284	0,0172
SONATRACH	2010	-0,1306	-0,2343	0,1037	0,0000	0,1217	0,5297	0,1905	0,2617	6,8212	0,0223	0,0142
SONATRACH	2011	-0,1331	-0,2608	0,1277	0,0000	0,1787	0,5389	0,0194	0,2328	6,8717	0,0269	0,0171
SONATRACH	2012	-0,1226	-0,1918	0,0693	0,0000	0,0348	0,5253	-0,0107	0,0611	6,9066	0,0370	0,0236
SONATRACH	2013	-0,1735	-0,1526	0,0209	0,0000	-0,0625	0,4907	0,0397	-0,0869	6,9322	0,0324	0,0210

المصدر: الكشوفات المالية للمؤسسات

ملحق رقم :03 بيانات حساب إرتباط التغير في التدفقات النقدية مع الأداء المالي في المؤسسات الأجنبية

	جدو(3) بيانات حساب إرتباط التغير في التدفقات مع الأداء المالي في المؤسسات الأجنبية			
C	annee	ROE	ROA	Δ CFO
wal-mart stores	2001	0,20084229	0,08057084	0,020042929
wal-mart stores	2002	0,19004615	0,07993913	0,008396263
wal-mart stores	2003	0,20436231	0,08490257	0,027225558
wal-mart stores	2004	0,20755106	0,0863009	0,036584464
wal-mart stores	2005	0,20785084	0,08539963	-0,009074272
wal-mart stores	2006	0,21122416	0,08127393	0,021551617
wal-mart stores	2007	0,18326214	0,07463308	0,018301287
wal-mart stores	2008	0,19795991	0,07800858	0,003161522
wal-mart stores	2009	0,20625221	0,0821602	0,015349265
wal-mart stores	2010	0,20342567	0,08412213	0,019019473
wal-mart stores	2011	0,24792098	0,09399719	-0,015292799
wal-mart stores	2012	0,22013602	0,08117121	0,003385293
wal-mart stores	2013	0,22266613	0,08369563	0,006907748
BP	2001	0,10154847	0,27451875	-0,09046266
BP	2002	0,09900733	0,30120535	-0,064055758
BP	2003	0,18250192	0,07315164	0,015779093
BP	2004	0,2244967	0,08869136	0,041016633
BP	2005	0,2829849	0,10937878	0,01717618
BP	2006	0,26335319	0,10241681	0,007012575
BP	2007	0,22594727	0,08967028	-0,015914449
BP	2008	0,23729779	0,09492723	0,014669005
BP	2009	0,16492968	0,07102234	-0,001997914
BP	2010	-0,03499426	-0,01220883	-0,059753865
BP	2011	0,2341273	0,08904759	0,031359499
BP	2012	0,09770047	0,03858185	-0,005995196
BP	2013	0,1813661	0,07671497	0,002341827
	المصدر: الكشوفات المالية للمؤسسات			

ملحق رقم :04 حساب متغيرات النموذج للمؤسسات الجزائرية

entreprise	Annee	Δ CFO	GROWTH	SIZE	LEVERAG	DEBT
CEVITAL	2003	0,028997086	0,910542463	4,381458047	0,418991297	0,156009805
CEVITAL	2004	0,166355063	0,394328674	4,432953265	0,149313639	0,068637219
CEVITAL	2005	0,028192922	0,148563053	4,595628474	0,131686611	0,065335431
CEVITAL	2006	0,125900741	0,429333212	4,736786793	0,095913081	0,04887349
CEVITAL	2007	0,149370291	0,575316476	4,948540105	0,186630389	0,128959989
CEVITAL	2008	-0,040157161	0,210551884	4,985228818	0,069157228	0,051864344
CEVITAL	2009	0,007583595	0,104973623	5,043083139	0,022768402	0,018228907
CEVITAL	2010	0,022566536	0,206730878	5,101441173	0,018787281	0,015833934
SONATRACH	2002	0,002941408	0,040077535	6,314549538	0,3330220	0,129271984
SONATRACH	2003	0,534251728	0,267081327	6,373821963	0,2747663	0,101119263
SONATRACH	2004	0,123469841	0,232373137	6,426927789	0,1861064	0,074673291
SONATRACH	2005	0,253725077	0,442712786	6,499492431	0,0681682	0,028181932
SONATRACH	2006	-0,026572983	0,194299936	6,579031502	0,2430609	0,119613015
SONATRACH	2007	0,140844751	0,029313864	6,579031502	0,2285686	0,139171593
SONATRACH	2008	-0,432529179	0,200603194	7,036665178	0,1937195	0,05055267
SONATRACH	2009	-0,048269497	-0,323031569	6,750415895	0,0283878	0,017189096
SONATRACH	2010	0,190516062	0,26174615	6,821152449	0,0223348	0,014177091
SONATRACH	2011	0,019439232	0,232792085	6,871678928	0,0268622	0,017110743
SONATRACH	2012	-0,010676561	0,061134717	6,906550519	0,0369794	0,023561508
SONATRACH	2013	0,03968254	-0,086949065	6,932220014	0,0324091	0,021040327

ملحق رقم 05 : حساب متغيرات النموذج للمؤسسات الأجنبية

entreprise	Annee	Δ CFO	GROWTH	SIZE	LEVERAG	DEBT
wal-mart stores	2001	0,020042929	0,159478344	1,892817824	0,398845037	0,16000256
wal-mart stores	2002	0,008396263	0,138348081	1,921431545	0,446897613	0,187978574
wal-mart stores	2003	0,027225558	0,122704879	1,976281184	0,422172509	0,17539209
wal-mart stores	2004	0,036584464	0,04827747	2,020825166	0,392040896	0,163012811
wal-mart stores	2005	-0,009074272	0,098151204	2,079987561	0,406652361	0,167081174
wal-mart stores	2006	0,021551617	0,097542346	2,140467189	0,497056666	0,191255328
wal-mart stores	2007	0,018301287	0,116677726	2,179531684	0,442109366	0,180048018
wal-mart stores	2008	0,003161522	0,083564257	2,212720154	0,519382376	0,204669118
wal-mart stores	2009	0,015349265	0,072938652	2,21244331	0,531776693	0,211832295
wal-mart stores	2010	0,019019473	0,010085094	2,231487431	0,516560708	0,213612117
wal-mart stores	2011	-0,015292799	0,034112339	2,257155187	0,593679788	0,225088781

wal-mart stores	2012	0,003385293	0,05943879	2,286469943	0,61796256	0,227862631
wal-mart stores	2013	0,006907748	0,050151626	2,307720615	0,502914478	0,189035228
BP	2001	-0,09046266	0,176655725	1,382089119	0,189177576	0,511408895
BP	2002	-0,064055758	0,025846927	1,358220473	0,171735654	0,522463292
BP	2003	0,015779093	-0,040957694	2,23676644	0,186132284	0,074606791
BP	2004	0,041016633	0,183021103	2,289209783	0,167858815	0,066315573
BP	2005	0,01717618	0,250775505	2,315789876	0,138616585	0,053577815
BP	2006	0,007012575	0,044866159	2,337660887	0,184947533	0,071925221
BP	2007	-0,015914449	0,099766038	2,373051838	0,167050913	0,066296447
BP	2008	0,014669005	0,259454841	2,358387953	0,191275205	0,076516619
BP	2009	-0,001997914	-0,329421092	2,372853112	0,251129285	0,108141782
BP	2010	-0,059753865	0,206640177	2,43498703	0,3233074	0,112795763
BP	2011	0,031359499	0,262626263	2,466968401	0,315516081	0,120002866
BP	2012	-0,005995196	0,002666667	2,477400561	0,327020735	0,129140253
BP	2013	0,002341827	0,007978723	2,485281232	0,315625435	0,133504531

ملخص:

نهدف من هذه الدراسة إلى محاولة معرفة أثر محددات جودة التقارير المالية على الأداء المالي في المؤسسات الإقتصادية، بالتركيز على المحددات الكمية ، وذلك بدراسة مقارنة بين عينة من المؤسسات الأجنبية والجزائرية للفترة من 2000 إلى 2013. وبإستخدام أدوات النمذجة الإحصائية (الإنحدار الخطي المتعدد) والتحليل الوثائقي للبيانات المالية، توصلت نتائج الدراسة إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغير التدفقات النقدية والأداء المالي في المؤسسات الأجنبية عينة الدراسة، في حين لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين محددات جودة التقارير المالية والأداء المالي في المؤسسات الجزائرية عينة الدراسة وذلك للعديد من الأسباب.

الكلمات المفتاحية: جودة، تقارير المالية، أداء المالي، محددات كمية ونوعية.

Abstract

Our aim through this study is to try to know the effect of the good financier reports limits on the financier performance in the economies companies, focus on the quality limiters and that trough comparing study between a group of foreign companies and Algerian ones in the era between 2000-2013 using statistical modeling tools (exponential lose) and documentary analysis of financial datas. The result of this study shows that there is a relationship which has a statistical significance between change cash flow and financial performance in the foreign companies (study sample), while there is relationship has a statistical significance between the good financial reports limiters and the financial performance in the Algerian companies (study sample) and that many reasons.

Keywords: Quality, financial reports, financial performance quality and quantity limiters.